

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

-الطلاق الآية (2-3)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى روح أبي رحمه الله

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاها إلى التي أعانتني على مشقات
الحياة وكانت ملاذي الآمن أُمي
حفظها الله .

إلى شموع حياتي أخواتي: حياة ، سمرة، عالية، أمال
إلى قرة عيوني أخواني اللذين أكن لهما كل التقدير والاحترام
الياس ووليد.

إلى أعز صديقاتي: فوزية صالح، سعاد بوسكار، رنيذة بشينة، شمس
نريمان علوي، حنان عريش، طبش عواطف وعطية حليلة .
إلى كل من يعرفني.

شكر وعرهان

إن الحمد والشكر لله أولاً على كل النعم، وعلى توفيقه لي في تقديم هذا البحث على هذه الصورة.

ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذي المشرف
"دردوري لحسن"

على مجهوده و دقة مواعيده وصدقته والذي لم يبخل علي طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته السديدة، فكان لي نعم الدعم خلال فترة انجازي هذا البحث، زاده الله علما وتواضعاً.

وشكر خاص أتوجه به إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتدريسي بجامعة محمد خيضر طوال ست سنوات، وأخص بالذكر: "عبد فريد"، "مبروك ريس"، "بلحسن محمد علي"، "حامد نور الدين"، "غمري ريمة"، "فاطمة رجال"، "نوي فاطمة الزهرة"، "كردودي صبرينة"، "صالح مفتاح" "رحماني موسى".

وشكري الكبير أتقدم به إلى زميل الدراسة الذي ساعدني كثيرا منذ التحاقني بالماستر "جرفي زكريا" وأتمنى له دوام النجاح والتفوق إنشاءً الله. وكل الشكر والإمتنان لأمي العزيزة على كل المجهودات التي بذلتها مادية كانت أو معنوية.

وفي الأخير أتقدم لزملاء الدفعة بخالص الشكر والامتنان على الأوقات الجميلة التي حضيت بها معهم، كما لا أنسى أن أشكر كل من أعانني طوال فترة إعداد هذا البحث بكلمة تشجيع أو نصح أو دعاء.

الملخص باللغة العربية

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أبر صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دوله الأعضاء، لكن مع بداية 2010 بدأ هذا الشكل من التكامل الاقتصادي يشهد مشكلة تهدد استقراره، ألا وهي أزمة الديون السيادية باليونان فتحوّلت هذه القضية إلى أخطر أزمة تهدد تماسكه، هذا ما أدى إلى عقد عدة جلسات ومفاوضات بين قادة منطقة اليورو من أجل التصدي لهذه الأزمة ومنع توسعها داخل المنطقة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية لبعث الاستقرار الاقتصادي من جديد.

جاءت هذه الدراسة لتبين مساهمة الاتحاد النقدي الأوروبي، باعتباره من أبرز وأهم تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في ظل أزمة اليونان، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات النقش التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الاستقرار الاقتصادي هي سياسات فاشلة بالرغم من الانتقادات الموجهة لها من طرف الدول الأعضاء، لأنها أدت إلى نمو ديونها، وانخفاض معدلات نمو ناتجها المحلي، وارتفاع معدلات البطالة باليونان وبالمجموعة، كما خلصت الدراسة إلى أن منطقة اليورو قد عجزت عن بعث الاستقرار النقدي من جديد، وهذا راجع إلى أن طريقة المعالجة تأثرت بالتقلبات العالمية وخاصة انخفاض أسعار الطاقة بالعالم، فالتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي هو نموذج اقتصادي معيب بسبب عدم وحدة القرار السياسي .

الكلمات المفتاحية: تكامل الاقتصادي، اتحاد أوروبي، استقرار الاقتصادي، منطقة اليورو، أزمة الديون السيادية اليونانية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الأجنبية
VI	فهرس المحتويات
X III	قائمة الجداول
X V	قائمة الأشكال
المقدمة العامة	
أ	مقدمة
ب	الإشكالية والتساؤلات الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	حدود الدراسة
ج	منهجية الدراسة
د-هـ	الدراسات السابقة
و	موقع الدراسة من الدراسات السابقة
و	هيكل الدراسة
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي
03	المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي
03	الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكامل الاقتصادي
04	الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين
05	المطلب الثاني: دوافع ومرتكزات التكامل الاقتصادي

05	الفرع الأول:دوافع التكامل الاقتصادي
07	الفرع الثاني:مقومات وشروط التكامل الاقتصادي
10	المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي(درجاته)
10	الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية(PTA)
10	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة
11	الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي
12	الفرع الرابع: السوق المشتركة
12	الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية(الاتحاد الاقتصادي)
13	الفرع السادس: الاتحاد النقدي
13	الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام
15	المبحث الثاني: بنية التكامل الاقتصادي ونظرياته
15	المطلب الأول: أهداف التكامل الاقتصادي
16	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي
16	الفرع الأول: النظريات السياسية للتكامل الاقتصادي
19	الفرع الثاني: النظريات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي
22	المطلب الثالث: مشاكل التكامل الاقتصادي وتكاليفه
24	المبحث الثالث: تجربة التكامل الأوروبي
24	المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي
24	الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوربية
27	الفرع الثاني: تشكيل الاتحاد الأوروبي
28	الفرع الثالث: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي
30	المطلب الثاني: التنظيم المؤسسي للاتحاد الأوروبي
30	الفرع الأول: البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي
31	الفرع الثاني: البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي
32	الفرع الثالث: البنك المركزي الأوروبي
35	المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي(منطقة اليورو)
35	الفرع الأول: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي
39	الفرع الثاني: الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية
44	الفرع الثالث: العملة النقدية الموحدة"اليورو" وتوسع عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي
48	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الإطار النظري لاستقرار اقتصادي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي
50	تمهيد
51	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاستقرار اقتصادي
51	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
51	الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي
52	الفرع الثاني: أهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي
53	المطلب الثاني: أنواع الاستقرار الاقتصادي
53	الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي الدولي والمحلي
55	الفرع الثاني: الاستقرار المالي والنقدي
56	المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
56	الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية
57	الفرع الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في العصر الحديث
59	المبحث الثاني: منظور مدارس الفكر الاقتصادي لاستقرار اقتصادي والسياسات المحققة له
59	المطلب الأول: منظور مدارس الفكر الاقتصادي لاستقرار اقتصادي
59	الفرع الأول: نظرة المدرسة التقليدية والنقدية لاستقرار اقتصادي
60	الفرع الثاني: نظرة المدرسة الكينزية لاستقرار اقتصادي
61	الفرع الثالث: نظرة المدارس الحديثة لاستقرار اقتصادي
63	المطلب الثاني: السياسات الداخلية المحققة لاستقرار اقتصادي
63	الفرع الأول: السياسة النقدية
67	الفرع الثاني: السياسة المالية
69	الفرع الثالث: السياسة الداخلية (سياسة مراقبة الأسعار والأجور)
71	المطلب الثالث: السياسات الخارجية المحققة لاستقرار اقتصادي
71	الفرع الأول: سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية
73	الفرع الثاني: سياسات المؤسسات الدولية
76	المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
76	المطلب الأول: التضخم والبطالة
76	الفرع الأول: التضخم

80	الفرع الثاني: البطالة
83	الفرع الثالث: طرق علاج التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
88	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي
88	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
89	الفرع الثاني: بنية النمو الاقتصادي
91	الفرع الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي لتحقيق الاستقرار
92	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات
92	الفرع الأول: ماهية ميزان المدفوعات
93	الفرع الثاني: التوازن والاختلال بميزان المدفوعات
95	الفرع الثالث: تسوية اختلال ميزان المدفوعات لتحقيق الاستقرار
97	المطلب الرابع: الموازنة العامة
97	الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة
98	الفرع الثاني: العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة
99	الفرع الثالث: توازن الموازنة العامة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
101	المبحث الرابع: دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
101	المطلب الأول: التكامل الاقتصادي كآلية للحد من التضخم والبطالة
101	الفرع الأول: دور التكامل الاقتصادي في الحد من التضخم
102	الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي كآلية للحد من البطالة
103	المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي كآلية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي
104	المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين ميزان المدفوعات
104	الفرع الأول: دور التكامل في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات
104	الفرع الثاني: دور التكامل في اختلال ميزان المدفوعات
104	المطلب الرابع: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين الموازنة العامة
106	خلاصة الفصل

	الفصل الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة اليونان خلال -2015/2008-
108	تمهيد
109	المبحث الأول: عموميات حول اليونان وأزمة الديون السيادية
109	المطلب الأول: لمحة عامة حول دولة اليونان
109	الفرع الأول: بطاقة فنية عن دولة اليونان
110	الفرع الثاني: اليونان سياسيا
110	الفرع الثالث: طبيعة الاقتصاد اليوناني
112	المطلب الثاني: تاريخ اليونان في الإتحاد الأوروبي
112	الفرع الأول: انضمام اليونان للاتحاد الاقتصادي الأوروبي
113	الفرع الثاني: انضمام اليونان للاتحاد النقدي الأوروبي
114	المطلب الثالث: عموميات حول أزمة الديون السيادية
114	الفرع الأول: مفهوم الديون السيادية
115	الفرع الثاني: التصنيف الائتماني للديون السيادية
118	الفرع الثالث: ماهية أزمة الديون السيادية
120	المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية
120	المطلب الأول: خلفيات وأسباب الأزمة اليونانية
120	الفرع الأول: جذور وخلفيات الأزمة اليونانية
123	الفرع الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية
128	المطلب الثاني: معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية
128	الفرع الأول: مقترحات حل أزمة الديون اليونانية
130	الفرع الثاني: تقديم مساعدات وخطط الإنقاذ لليونان لحل الأزمة
132	الفرع الثالث: الآليات والإصلاحات المطبقة لحل أزمة الديون اليونانية
138	المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية اليونانية وتداعياتها

138	الفرع الأول: الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة لليونان
139	الفرع الثاني: الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية
141	المطلب الرابع: أهم محطات أزمة الديون السيادية اليونانية خلال 2015/2008
141	الفرع الأول: أهم محطات أزمة الديون السيادية اليونانية خلال 2011-2008
146	الفرع الثاني: أهم محطات أزمة الديون السيادية اليونانية خلال 2015-2014
151	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باليونان والاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008
151	المطلب الأول: التضخم والبطالة باليونان وبالاتحاد الأوروبي النقدي
151	الفرع الأول: معدلات التضخم والبطالة في اليونان 2015/2008
156	الفرع الثاني: مؤشرات التضخم والبطالة بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008
162	المطلب الثاني: التوازنات المالية باليونان وبالاتحاد الأوروبي النقدي
162	الفرع الأول: الموازنة العامة وميزان المدفوعات باليونان 2015/2008
164	الفرع الثاني: الموازنة العامة وميزان المدفوعات بالاتحاد الأوروبي النقدي
166	المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي باليونان وبالاتحاد الأوروبي النقدي
166	الفرع الأول: : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باليونان 2015/2008
169	الفرع الثاني: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاتحاد الأوروبي النقدي
173	خلاصة الفصل
175	الخاتمة العامة
180	المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
41	المعايير المتفق عليها والمحقة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام	(1-1)
43	أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو	(2-1)
46	الدول المنظمة إلى الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"	(3-1)
117	التصنيف المالي لمؤسستي (Moody و S&P)	(1-3)
122	تطور الدين العام لليونان في الفترة 2001-2010	(2-3)
131	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011	(3-3)
141	أهم محطات الأزمة اليونانية خلال 2008-2011	(4-3)
146	أهم محطات الأزمة اليونانية خلال 2014-2015	(5-3)
151	معدلات التضخم باليونان 2008-2015	(6-3)
154	معدلات البطالة باليونان 2008-2015	(7-3)
157	معدلات التضخم بمنطقة اليورو 2008-2014	(8-3)
160	معدلات البطالة بمنطقة اليورو 2008-2014	(9-3)
163	الإيرادات والنفقات الحكومية اليونانية 2010-2015	(10-3)
164	ميزان مدفوعات اليونان 2008/2015	(11-3)
164	الموازنة العامة بمنطقة اليورو 2008/2014	(12-3)
165	ميزان المدفوعات بمنطقة اليورو 2005/2015	(13-3)
166	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باليونان 2008/2014	(14-3)
169	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة اليورو 2008-2014	(15-3)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
14	درجات التكامل الاقتصادي	(1-1)
66	إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية	(1-2)
75	سياسات الاستقرار الاقتصادي	(2-2)
86	الشكل العام لمنحنى فيليبس	(3-2)
122	منحنى بياني يمثل تطور العجز المالي لليونان خلال الفترة 1990-2010	(1-3)
153	منحنى بياني يمثل معدلات التضخم باليونان 2008-2015	(2-3)
153	منحنى بياني يمثل انكماش الودائع في المصارف اليونانية 2009-2015	(3-3)
154	منحنى بياني يمثل عدد العاطلين عن العمل في اليونان 2008-2015	(4-3)
156	منحنى بياني يمثل معدلات التضخم بالاتحاد الأوروبي النقدي 2008/2015	(5-3)
159	منحنى بياني يمثل معدلات البطالة بمنطقة اليورو 2004/2014	(6-3)
161	منحنى بياني يمثل معدلات البطالة بمنطقة اليورو عام 2015	(7-3)
162	منحنى بياني يمثل معدلات العجز في الموازنة العامة لليونان 2007/2013	(8-3)
168	معدلات نمو الناتج المحلي وعناصره باليونان	(9-3)
170	منحنى بياني يمثل معدلات نمو الناتج المحلي بمنطقة اليورو 2008-2015	(10-3)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، إذ يطبع على الاقتصاد الدولي المعاصر ظاهرة تتمثل في تكوين وإقامة تكتلات اقتصادية، والتي انطلقت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لما عاشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع تنامي التوجه نحو سياسات التكامل أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي، إذ أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى دول العالم إلى تحقيقه، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن على الدول إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر، التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، لذا ازدادت هذه الظاهرة وتطورت في الوقت الراهن حتى بات يطلق في أدبيات القانون الدولي الاقتصادي أننا نعيش زمن التكتلات الاقتصادية بامتياز، فالمنتبع لمسار هذا التطور الاقتصادي، يجد أن الاتجاهات الدولية تسارعت نحو تكوين علاقات اقتصادية دولية في إطار تكاملي؛

وتعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، فاستطاعت أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أكبر، وكان الهدف من هذه الوحدة الاقتصادية والنقدية هو تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحتملة، وزيادة قدرة دولها على مجابهة الاضطرابات التي تتعرض لها أسواقها المالية والنقدية، والحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تواجهها الدول الأعضاء على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق درجة عالية من الاستقرار؛

فالاستقرار الاقتصادي هو الوضع الاقتصادي الذي تسعى كل دولة لتحقيقه، من خلال رسم وإعداد سياسة اقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إستراتيجية اقتصادية شاملة بخطط محكمة وواضحة المعالم ومحددة الأهداف، إذ تهدف هذه الإستراتيجية الاقتصادية إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحقيق التوازن بميزان المدفوعات وهذه هي أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتستعمل لنجاحها كل الأدوات من أداة مالية وأداة نقدية وغيرها من الأدوات الاقتصادية والتي يشترط فيها التنسيق والتكامل فيما بينها حتى تكون السياسة الاقتصادية فعالة وتحقق الأهداف المرجوة؛

وقد عمل الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على هذا الوضع الاقتصادي، لكنه واجه مشاكل مع الانهيار المالي عام 2008 بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري، هذه الأخيرة تعد السبب الرئيسي لانفجار أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو، وبوجه الخصوص اليونان التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي قاطبا، وقد وصل تفاقم أزمة الديون السيادية لليونان والخلاف الذي تبعه بين زعماء الدول الأعضاء قبل الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان من الإفلاس إلى درجة جعلت بعض الكتابات

تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الاتحاد الأوروبي وتضع أكثر من علامة استفهام حول المصير الذي سيؤول إليه هذا التكتل العظيم.

1- إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

باليونان في ظل أزمة الديون السيادية اليونانية؟

ويهدف الإحاطة ومعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الإشكالية إلى أفكار جزئية تولدت عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو التكامل الاقتصادي؟ وماهي أهم درجاته؟

2- ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي؟ وما هي أهم آليات تحقيقه؟

3- ماهو الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

4- هل فعلا حقق الاتحاد الأوروبي الاستقرار الاقتصادي بمنطقة اليورو في ظل أزمة اليونان؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا في دراستنا على وضع الفرضيات التالية:

1- التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينها علاقات قد تكون تاريخية أو اقتصادية من أجل تحقيق التنمية الشاملة ودعم تنافسيتها، وأهم درجاته هو الاتحاد النقدي.

2- الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تخفيف نسب البطالة ونسب التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أهم آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي هما السياسة النقدية والسياسة المالية.

3- إن التكامل الاقتصادي يسمح بانتقال رؤوس الأموال واليد العاملة بين الدول الأعضاء وهذا ما يسمح بتخفيف من حدة البطالة بين الدول المتكتلة مما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

4- نعم حقق الاتحاد الأوروبي الاستقرار الاقتصادي بمنطقة اليورو في ظل أزمة اليونان.

3- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتضمنها موضوع التكامل الاقتصادي باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج العقبات والمشاكل التي تعاني منها دول الأعضاء للوصول إلى حلول من أجل بعث الاستقرار الاقتصادي عامة والاستقرار النقدي خاصة فجاءت هذه الدراسة تحت منظور (الوحدة الأوروبية على محك اليونان) فبينما تعرض وسائل الإعلام، والسياسة، والخبراء مجموعة من وجهات النظر والآراء المتزاحمة للحلول الممكنة لأزمة اليونان تتحرك أوروبا الآن نحو مرحلة نمو بطيء بينما تحاول الابتعاد عن ما يعتبر دين غير مستدام من خلال سياسات الضبط المالي وإجراءات تقشفية وتخفيضات للإنفاق لتحاظ على منطقة اليورو متماسكة.

4- أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1-دراسة الجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي
- 2-تسليط الضوء والكشف عن العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي
- 3- دراسة أزمة اليونان واستعراض أهم تداعياتها على الساحة الدولية.
- 4-معرفة أهم الإجراءات والخطط الممكنة لحل أزمة الديون السيادية في اليونان.
- 5-محاولة الوقوف على صحة فرضيتنا من انه فعلا حقق الاتحاد الأوروبي الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة في ظل أزمة اليونان.

5-أسباب اختيار الموضوع:

- 1-الميول الشخصي لهذا الموضوع وارتباطه بالتخصص (اقتصاد دولي).
- 2-حدائث الموضوع واحتلاله الصدارة على المستوى الدولي، سواء كان في تقارير وسائل الإعلام أو الملتقيات الدولية.
- 3- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة من خلال متابعة مستجدات أزمة اليونان في ما يخص خطط الإنقاذ التي يقدمها قادة الدول الأوربية للمحافظة على منطقة اليورو متماسكة.

6-حدود الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل من الاتحاد النقدي الأوربي واليونان (وهذا لكون الاتحاد النقدي الأوربي من ابرز أشكال التكامل الاقتصادي في العالم في وقتنا الراهن، وأزمة الديون السيادية اليونانية كانت السبب الرئيسي في تهديد استقراره).
أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من سنة 2008 إلى 2015 (لكون أزمة اليونان كانت جذورها مع الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 لكن تفاقمت مع بداية عام 2010، مما وحد قادة الدول الأوربية في وضع خطط لإنقاذ الاقتصادي اليوناني، ومحاولة معالجة مؤشرات استقرارها الاقتصادي).

7- منهجية الدراسة

من أجل الإلمام بالدراسة و الإجابة على التساؤلات السابقة، و اختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:
✓ المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري لدراسة عند تطرقنا إلى دراسة التكامل الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والعلاقة التي تجمع بينها.

✓ المنهج التجريبي والمنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه لدراسة حالة اليونان ودور الاتحاد النقدي الأوروبي في بعث الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتمد هذان المنهجان على الوثائق والإحصائيات وتحليل البيانات.

8-الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

1- عبد الوهاب رميدي: " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة " سنة 2007/2006، جامعة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات، وإقامة حواجز تجارية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول، وقد توصل الباحث إلى أن معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية، وأن عقد اتفاقيات الشراكة محورها شمال جنوب قد تجلب للدول النامية منافع عديدة إلا أنها تؤثر على التزاماتها نظرا لتبعيتها الشديدة لدول الشمال، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية، وهذا ما مثل نقطة الاختلاف بين البحثين لربط بحثنا بمتغير آخر ألا وهو الاستقرار الاقتصادي.

2- آسيا الوافي: " التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة " سنة 2007/2006، جامعة باتنة (مذكرة ماجستير)، عالجت إشكالية البحث مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والإطار المتعدد الأطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم، ولقد توصل الباحث إلى أن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مادامت هذه التكتلات الإقليمية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية للتجارة، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي، إلا أن موضوع الدراسة اقتصر على العلاقة بين التكتلات وحرية التجارة الدولية وهو ما يمثل أيضا نفس نقطة الاختلاف بين البحثين، لكن كان هذا البحث ملما بالجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي وهو ما يعتبر نقطة التقاء بين البحثين.

3- مقروس كمال: "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية" سنة 2014/2013 جامعة سطيف (مذكرة ماجستير)، عالجت إشكالية البحث واقع المشروعات المشتركة على الاقتصاديات المغربية وتشخيص حالتها بمقارنتها بالتجربة الأوروبية من أجل تحديد العناصر المعوقة لعملها والحكم على مقدرتها في إنشاء تنسيق فيما بينها، ولقد توصل الباحث إلى أن الواقع الإقليمي الجديد في ظل توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مصالح دول منطقة المغرب العربي يشكل حافزا

للاسراع في المزيد من تفعيل العمل المغاربي المشترك وتعزيز اقتصادياتها وتطويرها جماعيا، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن وهو ما يمثل نقطة الاختلاف بين الباحثين.

4- محيريق فوزي، "دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي" - دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي - سنة 2014/2013، جامعة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، عالجت إشكالية البحث الدور المالي والنقدي للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأثرها عمليا (إدارة وجباية وصرفا) على التوازن والاستقرار الاقتصاديين الجزائري والماليزي، وخلص الباحث إلى أن للزكاة سياسة مستقلة بأدوات اقتصادية واضحة على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى، كالسياسة المالية والنقدية، فسامها بالسياسة الزكوية، وهي بكل أدواتها لها من الخصائص ما يؤهلها للإسهام في زيادة الإنتاج والاستثمار، وما تحققه من تحكم في الأسعار والتضخم وكذا مستويات التشغيل والبطالة، فضلا عن الأدوار المالية كنفقات موجهة لفئات ذات دخول محدودة، وهي بذلك تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، كما خلص إلى أن دور الزكاة في الاقتصاد الجزائري وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي يعد محدودا، في حين تعتبر الزكاة في ماليزيا ضمن هيكل السياسة الاقتصادية لما لها من دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، واستخدم دراسة حالة وأسلوب مقارنة.

5- بلورغي نادية: "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية: دراسة حالة الجزائر" سنة 2014/2013 جامعة بسكرة (مذكرة ماجستير)، عالجت إشكالية البحث انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة، حيث هدف البحث إلى دراسة أزمة منطقة اليورو وتحليلها من خلال أسباب هذه الأزمة والنتائج التي أدت إليها والوقوف على تداعياتها على الاقتصاد العالمي والدول الشريكة والحلول التي سعت لها قادة الدول، وتوصل الباحث إلى أن أزمة اليونان هددت بإنهيار الإتحاد النقدي الأوروبي من خلال انتقالها للاقتصاديات الدول المتشابهة ثم انتقالها إلى بقية دول الإتحاد والدول المجاورة، فالشراكة الأوروبية تعتبر قناة ناقلة وتوسع الأزمة أكثر وأثر أزمة منطقة اليورو رهين تحدي عائدات المحروقات الجزائرية، ففي حال استمرار الأزمة في أوروبا فإن الجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار الأورو في السوق العالمية فإنها قد تخسر من فوائد احتياطياتها من الصرف بالعملة الأوروبية، فالدراسة شملت أزمة اليونان وهو ما يمثل نقطة التقاء بين الباحثين.

6- رواق خالد: "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، سنة 2013/2012، جامعة بسكرة (مذكرة ماجستير)، عالجت إشكالية البحث أثر أزمة الديون السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبلية الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى، حيث هدف البحث إلى دراسة أزمة منطقة اليورو وتحليلها من خلال أسباب هذه الأزمة والنتائج التي أدت إليها وتدابيرها على مكانة اليورو الدولية ومستقبله كعملة أوروبية موحدة وقد خلص الباحث إلى أن أزمة اليورو الأخيرة أبرزت على السطح الوجه الآخر للعملة الموحدة والمشكلات الحقيقية التي يمكن أن تواجه الإتحاد النقدي، وذلك مع تصاعد أزمة الديون السيادية،

مما وضع المنطقة بأكملها، سواء الدول المدينة أو الدائنة، في مأزق خطير لازال يهدد ويضعف مكانة اليورو الدولية، وي طرح علامات تعجب كبيرة على آليات بناء اليورو ومستقبله كعملة، ولقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فالبحث درس أزمة الديون السيادية اليونانية وهذا ما كان نقطة التقاء بين الباحثين.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وهو ما يبين نقطة الاختلاف مقارنة بالدراسات السابقة، التي كانت تركز على دراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي ومتغيرات أخرى كالتجارة الخارجية، وأيضاً إقبال الباحثين والدارسين على البحث في هذا الموضوع كان مرتكزا أكثر حول دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة لكن هذه الدراسة جاءت لتعالج الموضوع بصيغة مختلفة، حيث تطرقت الدراسة إلى مرحلة ما بعد خطط الإنقاذ ومقترحات الحلول والوضع الاقتصادي ما بعد الأزمة.

10- هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول جاء تحت عنوان "التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي" وتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول تطرق إلى ماهية التكامل الاقتصادي من حيث تعريفه والتطرق إلى أهم مرتكزاتها ودوافع قيامه وصوره، أما المبحث الثاني كان بعنوان بنية التكامل الاقتصادي ونظرياته حيث تم التطرق إلى أهداف التكامل الاقتصادي وأهم نظرياته والمشاكل التي تعيق قيامه، وتطرق المبحث الثالث لتجربة التكامل الأوروبي من خلال نشأته وتطوره، والتنظيم المؤسسي لهذا الاتحاد والتطرق للاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو).

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان "الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي"، حيث قسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول تطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي حيث تناول كل من مفهومه وكذا أنواعه بالإضافة إلى أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة منظور الفكر الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له سواء الداخلية منها والخارجية، في حين ركز المبحث الثالث على أهم مؤشرات من تضخم وبطالة ونمو اقتصادي بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة، أما المبحث الرابع والأخير في الفصل الثاني جاء تحت عنوان دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ثم يأتي **الفصل الثالث** وهو جوهر الدراسة، أين نعرض إلى دراسة حالة في هذا الفصل تحت بند "دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة اليونان خلال (2008/2015)"، حيث قسم إلى ثلاث

مباحث، المبحث الأول جاء تحت عنوان عموميات حول اليونان وأزمة الديون السيادية من خلال إعطاء لمحة حول دولة اليونان وكذا التعرف على أهم خصائص اقتصادها، وكذا تناول هذا المبحث الإطار النظري لازمة الديون السيادية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أزمة الديون السيادية باليونان من خلال دراسة أسبابها، حلولها، تداعياتها وأهم محطاتها، في حين تطرق المبحث الثالث إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية باليونان والاتحاد الاوروبي النقدي

وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والمقترحات كخاتمة عامة، والتي شملت أيضا آفاق للبحث الحالي قد تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى تعمل على إثراء الموضوع المعالج، وتكون أكثر عمقا وإفادة.

الفصل الأول:

التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، وتتمثل هذه الظاهرة أساسا في لجوء العديد من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إلى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول في هذه التجمعات، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، ولعل السبب الأساسي والمباشر لهذه التكتلات يكمن في محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية، فكثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه، لكن يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأنجح وأقدم التجارب التكاملية في العالم والذي تمخض عن جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية، وكانت أولى صور التكامل الأوروبي في أبريل 1951، إثر توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد، تم إبرام اتفاقيتين الأولى أقرت بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لينتج مسعاهم بعد قرابة 50 سنة من العمل المتواصل والدعوب بأهم حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي المتمثل في النظام النقدي الأوروبي واستحداث العملة الموحدة في مطلع سنة 1999، لتصبح بذلك التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: بنية التكامل الاقتصادي ونظرياته.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الأوروبي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

لقد أخذت فكرة التكامل تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لما عاشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع تنامي التوجه نحو سياسات التكامل أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم، ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بإنشاء مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال تبني مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذا المبحث والذي يحتوي على ثلاث مطالب سيتم التعرف على هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويأتي هذا الاختلاف تبعاً للمذاهب الاقتصادية المتباينة ورؤية كل منها لأهداف ولوسائل التكامل الاقتصادي .

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكامل الاقتصادي

1- التعريف اللغوي: إن كلمة تكامل (Integration) ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أوكسفورد الانجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد⁽¹⁾، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكوّن منها كلٌّ واحد⁽²⁾، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في قاموس مختار الصحاح **كَمَلَ** وَ**كَمَلُ** وَ**كَمِلَ** وَ**كَمَلًا** وَ**تَكَمَّلَ** وَ**تَكَمَّلَ** وَ**كَمَّلَ** بمعنى تم وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزاءه أو صفاته⁽³⁾.

2- التعريف الاصطلاحي: لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، فمن الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على " تكامل اقتصادي "يربط هذه الاقتصاديات القومية⁽⁴⁾، لكن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل⁽⁵⁾ :

➤ **الاتجاه الأول:** هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المتخلفة، دون المساس بسيادة أي منها.

(1) عبد المقصود مبروك نزيه، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار رؤية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص10.

(2) عمر حسين ، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1998، ص07.

(3) عبد المقصود مبروك نزيه، **المرجع نفسه**، ص12.

(4) عمر حسين، **المرجع نفسه**، ص07.

(5) عبد الرحيم اكرام، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002،

➤ **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه أكثر تحديدا حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين

يعود مصطلح التكامل الاقتصادي في الأصل إلى نظرية التكامل التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد أوضح العالم "ماخلوب" (f.Machlup) في سنة 1979 مصطلح التكامل الاقتصادي انه قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر" (Viner) سنة 1950 الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي⁽¹⁾.

نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية فيما يلي:

يعرف "بيلا بلاسا" * (Bella. Ballassa) التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية⁽²⁾، انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملية⁽³⁾.

أما الاقتصادي "ماخلوب" (f.Machlup) يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل، وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

أما "تنبرجن" (Tenbergen) يميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعية أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، وحرية التدفقات

⁽¹⁾المخادمي عبد القادر رزيق، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص24.

* "بيلا بلاسا" هو اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 ومحدد أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية وقد كان أستاذا بجامعة "جونس هوبكنز"، واشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام 1997.

⁽²⁾ عمر حسين، مرجع سابق، ص07.

⁽³⁾ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص30.

الاقتصادية، أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الايجابي، الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.

وبهذا الصدد فإن الاقتصادي "بيندر" (John Pinder) يرى أن التكامل الايجابي يعنى الاتفاق على السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء أما النوعين السابقين اللذان أشار إليهما "تبرجن" يندرجان ضمن التكامل السلبي⁽¹⁾.

في حين يوضح "محمد محمود الامام" أن التكامل الاقتصادي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين اثنتين فأكثر⁽²⁾.

وبناء على كل ما سبق، يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على النحو التالي: (على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تنفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة)

المطلب الثاني: دوافع ومرتكزات التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة المقومات المختلفة والشروط الضرورية، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك والعمل الجماعي في إطار تكاملي، حيث تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته وأسسها.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي

تتمثل دوافع التكامل الاقتصادي أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الدوافع في:

أولاً: الدوافع الاقتصادية

هناك العديد من الدوافع الاقتصادية نبرزها فيما يلي⁽³⁾:

1- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه "فاينر" بأنه أثر خلق التجارة، والذي يؤدي إلى زيادة رفاهية

⁽¹⁾ زغدي عادل، "بور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 19.

⁽²⁾ المخادمي عبد القادر رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁽³⁾ خلوفي عائشة، "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 49، 50.

*جاكوب فاينر: ولد في عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية، حاصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد، عمل أستاذا في جامعة شيكاغو من 1916 حتى 1917 ومن 1919 حتى 1946، لعب فاينر دورا في الحكومة من خلال توليه مستشارا لوزير الخزانة هنري مورغنفاو خلال إدارة فرانكلين روزفلت، وتوفي عام 1970.

- الأعضاء كنتاج طبيعي لزيادة إنتاج المشروعات، ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
- 2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
- 3- رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تقادي المشكلات والعقبات، التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حده.
- 4- رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري.
- 5- محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية.
- 6- رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق و فوات الإنتاج على نطاق واسع.
- 7- كما تسعى الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
- 8- القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

ثانيا: الدوافع السياسية

يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكاملة في إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا، وتعزيز الروابط السياسية بينها وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي⁽¹⁾، فتعددت الأسباب السياسة لقيام التكامل الاقتصادي:

- 1- فقد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، كما حدث في أوروبا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة، هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وتقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما؛
- 2- وقد يكون الدافع من وراء ذلك تخفيف حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فمن خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على توثيق العلاقات السياسية، وزيادة الثقة بين الدول في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم عام

(1) القزويني علي، "التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 274.

1951، وكذلك مساهمة " المركسور " في تخفيف حدة الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين؛

3- وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى كتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة كتل سياسي⁽¹⁾.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

إن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفتنرات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بين هذه الدول، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان ويوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والإنجازات الحضارية لبعضها البعض⁽²⁾، ومن خلال هذا الطرح يمكن القول انه إلى جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية، هناك دوافع اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي⁽³⁾:

1- في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، خاصة مع تصاعد البطالة (وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية)، إذ انه وبقيام كتل "النافتا" أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك، كما انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية، وهو ما أدى إلى الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

2- رغبة الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي، إلى زيادة معدلات التوظيف وتخفيف من حدة البطالة، وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة.

الفرع الثاني: مقومات وشروط التكامل الاقتصادي

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي

ان تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الاقتصادية وتتمثل في⁽⁴⁾:

1/ توفر الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانيات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى تتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا

(1) خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 51.

(2) القزويني علي، مرجع سابق، ص 276.

(3) المرجع السابق، ص 52.

(4) خلف فليح حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص 177، 180.

ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات.

2/التخصص وتقسيم العمل: إن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن الاستفادة جميع هذه الدول، لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار والحصول على منافع أكبر، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

3/توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

4/توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الاقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيها.

ثانيا: شروط التكامل الاقتصادي

إن عملية التكامل الاقتصادي تتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي⁽¹⁾:

1/ التقارب الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد

(1) رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة - أطروحة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 8، 9.

من دعومات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج.

2/ الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها، تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تتطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى كتلة اقتصادية إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن يفتح الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

3/ وجود العجز والفائض: لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد.

4/ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة، وقابلة للتكامل وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.

5/ تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصادية التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

6/ تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، حيث يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا

لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفات الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي (درجاته)

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائياً وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية (PTA)

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، وتسمى أيضاً بمنطقة التفضيل الجمركي ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية⁽¹⁾، وسمي بـ "نظام تفضيل الكومنولث" الذي أقامته بريطانيا وشركاؤها (أو بالأحرى مستعمراتها والبلدان التابعة لها) من بلدان الكومنولث البريطاني عام 1932 وخففت بموجبه البلدان المشاركة فيه معدلات تعريفاتها على التجارة فيما بينها، ولكنها احتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من البلدان الأخرى⁽²⁾.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفات جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي⁽³⁾.

إن في منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا

(1) سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

(2) القزويني علي، مرجع سابق، ص 243.

(3) رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 11.

كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية⁽¹⁾.

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدین الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاماً مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)⁽²⁾، وأيضاً من أبرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)* التي أنشأت سنة 1960 من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وأيسلندا⁽³⁾.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي هي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما:

- 1- أولهما أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة؛
- 2- ثانيها وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك في ما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه⁽⁴⁾.

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي لهذه الدول، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضاً تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، فالاتحاد الجمركي يتشكل من أربع مكونات رئيسية هي:

- 1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفات الجمركية؛
- 2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- 3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛

⁽¹⁾ بكري كامل، "الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 195.

⁽²⁾ زميدي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 11.

* (EFTA): European Free Trade area

⁽³⁾ القزويني علي، مرجع سابق، ص 246.

⁽⁴⁾ عمر حسين، مرجع سابق، ص 43.

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.

وبعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد "الينيلوكس"⁽²⁾.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

وتتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال⁽³⁾، ففي هذه المرحلة يتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد "السوق الأوروبية المشتركة" التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957⁽⁴⁾.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي)

هذه الدرجة التكاملية هي المرحلة التي تعلق مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج والعمل و رأس المال، وتعريف جمركية موحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي إنشاء الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتكاملة، واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفوعاتهما، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مراعاة للميزة النسبية حيث

⁽¹⁾ زميدي عبد الوهاب، **نفس المرجع**، ص 12.

⁽²⁾ GAUTHIER François, " **Relation Economique Internationales**", 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P190 .

⁽³⁾ فليح حسن خلف ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 170، 169.

⁽⁴⁾ إكرام عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 65.

تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وهذا إلى جانب سياسات أخرى كالسياسات القانونية والاجتماعية بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.

وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس، ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية "الاتحاد الأوروبي" بعد توقيعها على اتفاقية مااستريخت فيفري 1992⁽²⁾.

الفرع السادس: الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإنشاء وحدة نقدية موحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي "منطقة اليورو"⁽³⁾.

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات⁽⁴⁾.

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكتل اقتصادي، ولكن بدرجات متفاوتة، فالتكامل الاقتصادي لا يتم إلا من خلال الانتقال من مستوى إلى مستوى أخرى من هذه المستويات أو الدرجات،

(1) حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 310.

(2) المكلف محمد، "العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف"، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 5.

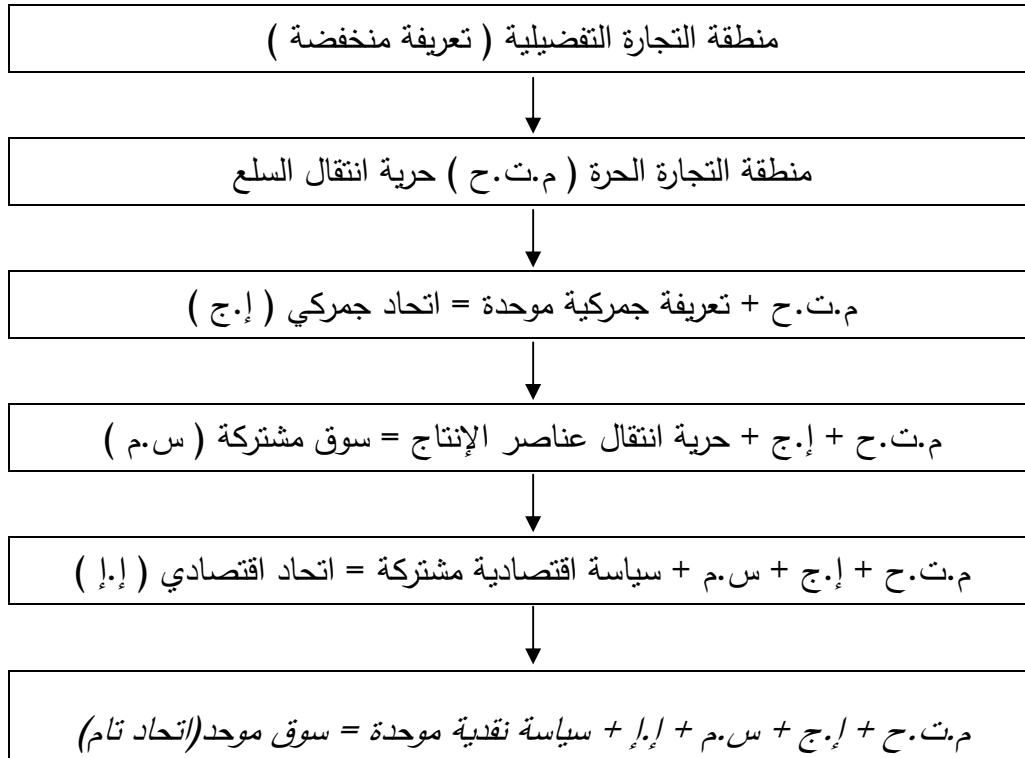
(3) رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 14.

(4) المرجع نفسه، ص 15.

فكلما انتقلت الدول المتكاملة من درجة إلى الدرجة التالية زادت التعقيدات لان ترتيبات التكامل تزيد وتنطوي عليها الكثير من التنسيق في صنع القرارات، ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، وتوحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية فدرالية موحدة، وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، تعمل في إطار دولة إقليمية موحدة.

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: رميدي عبد الوهاب، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 16.

المبحث الثاني: بنية التكامل الاقتصادي ونظرياته

تقوم فلسفة التكامل الاقتصادي على بناء شعور قوي ومستمر بالانتماء لهذا الكيان الأكبر، لذا تناولت العديد من أدبيات علم الاقتصاد موضوع التكامل من خلال تحليلات لأهم الرواد أمثال "فاينر" و"بيلا بلاسا"، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود مصالح اقتصادية جماعية مشتركة بين الدول المتكاملة حيث تتميز هذه المصالح بالترابط والتشابك، وتتسم بالدوام والاستقرار، وتؤدي إلى توثيق الروابط بين بلدان الأعضاء في هذا التجمع التكاملي، فهذا الأخير يحقق للدول المتكاملة العديد من المزايا، لكن قيامه قد ينتج مجموعة من المزايا من جهة ومن جهة أخرى، قد تتجر عن قيامه عدة مشاكل قد تعيق من استمراره .

المطلب الأول: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق العديد من المزايا والمنافع للدول الأعضاء، فهو بذلك يعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي ودعم الميزة التنافسية واتساع حجم السوق، ومن أبرز أهداف التكامل الاقتصادي مايلي⁽¹⁾:

- 1- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
- 2- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات:
 - ✓ إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
 - ✓ إجراءات تتعلق بالإشراف وتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.
- 3- تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحنى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية.
- 4- تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنظمين ببعضهم البعض .
- 5- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أولي إلى صناعي متقدم.

⁽¹⁾ مقروس كمال، 'دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية- "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،جامعة سطيف، 2013/2014، صص 32،35.

6-إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج.

7-زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية كبرى، وهذا لمواجهة القوى العظمى في العالم .

8-تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.

9-تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة لها إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي .

10-تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.

11-تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج.

من خلال عرضنا لأهداف التكامل الاقتصادي يمكن للدول المتكاملة تحقيق مزايا اقتصادية كبيرة، إذ تسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفورات الحجم الكبير، فهي أهداف إستراتيجيه أكثر من كونها أهداف هيكلية وبالتالي أهداف التكامل تتدرج مع تدرج مراحل ومستوياته بين أهداف أولية ثم وسيطية إلى أهداف نهائية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التكامل نظرا لأهميته فأولت حيزا وافرا في محاولة منها لوضع إطار نظري، فتباينت النظريات الفكرية المفسرة له، وتعد نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي، حيث تقوم هذه النظرية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي والذي يعد نواة الفكر وأساس تحليل التكامل والذي يرجع في أصوله إلى كتابات "فينر" في 1950⁽¹⁾.

الفرع الأول: النظريات السياسية للتكامل الاقتصادي

تعددت النظريات السياسية المفسرة لقيام التكامل الاقتصادي، واختلفت باختلاف منهجها وهي كالتالي:

(1) عبد القادر السيد متولي، "الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص90.

أولاً: النظرية الاتحادية أو الفيدرالية

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، وبرز نقاطها ما يلي (1):

- 1- تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في الطرح الفيدرالي.
 - 2- ترى هذه النظرية أن التكامل يتم من منطلق مؤسساتي يقوم على أساس معياري، أي أن ضمان الأمن والتعاون بين الدول يعتمد على دور هذه المؤسسات الفيدرالية.
 - 3- تهدف النظرية إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، تتولى شؤونه سلطة تحل محل السلطات القطرية في الشؤون الاتحادية.
 - 4- ينصب التفكير أساساً حول إقامة دولة اتحادية، على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد فيه، بدرجة عالية من التشابك في المصالح.
- فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة **جان مونييه**، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن الديجوليين لم تتشاطرها الرأي وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

ثانياً: النظرية التعاملية

ومن ابرز نقاط هذه النظرية ما يلي (2):

- 1- تعتمد هذه النظرية على منهج تعاملي كمتغير محدد في تفسير التكامل، فهذا المنهج يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية بالتكامل، دون التزام بأطر مؤسسية معينة.
- 2- يرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم "كارل دويتش" Karl Deutsch وجوب التدرج في التكامل كبديل للتحويل المباشر إلى الوحدة السياسية، بدءاً بالنواحي الأقل إثارة للخلاف وتجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول مما يفقدها لسيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق.
- 3- إن منهج هذه النظرية يتفادى الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفياً بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

ثالثاً: النظرية الوظيفية الأصلية

ومن ابرز نقاط هذه النظرية ما يلي (3):

- 1- ترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتراي" وتقوم فكرة ميتراي على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية، والجوانب الوظيفية في عملية التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الإتحاد السياسي.
- 2- تعتمد هذه النظرية على الخيار الوظيفي كوسيلة بديلة للتكامل، الذي قام باقتراحه "ميتراي"، هذا المنهج

(1) الوافي أسيا، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006/2007، ص 08.

(2) المرجع نفسه، ص 09.

(3) الهاشمي إيباد علي، "العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر"، دار الفكر موزعون وناشرون، عمان، الأردن، 2013، ص 158.

يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية.

3- تركز هذه النظرية على المتغيرات غير السياسية للتكامل وتستخدم هذه المدرسة في إطارها الفكري من تجربة منظمة الفحم والصلب الأوروبية التي تأسست سنة 1951 .

رابعا: النظرية الوظيفية الجديدة

لقد ساهمت الانتقادات التي وجهت للنظرية الوظيفية السابقة، بفتح المجال لأفكار جديدة أطلق عليها اسم الوظيفية الجديدة، ومن ابرز نقاط هذه النظرية ما يلي:

1- يشغل البعد المؤسسي فوق الوطني موقعا محوريا في منهج هذه النظرية، حيث جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كذلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

2- ساهم في بلورة أفكار هذه النظرية كل من "ارنست هاس" (E.Hass)، "أميتاي ايتيزوني" (A.Etizioni) و"ليندبرغ" (L.Lindberg) والذين تأثروا بالتجربة التكاملية لأوروبا الغربية ؛

3- فالتكامل عند "هاس" هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء إلى مركز دولي جديد، تمتلك مؤسساته سلطات فوق وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وتكون مهام هذه السلطات ذات مغزى اقتصادي للدول الأعضاء؛

4- "ايتيزوني" يرى المجتمع السياسي المتكامل بأنه ذلك المجتمع الذي يملك قوة عنف معتبرة، حيث تدوب فيه الفوارق الموجودة بين الوحدات المندمجة، وأن الطريق الوحيد لتحقيق التكامل هو الوحدة السياسية مع ضرورة امتلاك مركز صناعة القرارات؛

5- "ليندبرغ" يرى أن التكامل يبدأ عند قناعة الدول بضرورة تحويل نشاطاتها إلى مركز جديد، كما أنه يركز على التكامل السياسي الذي يتحقق من خلال العملية التي تجعل الدول تتخلى عن رغبتها في اتباع سياسات معينة في شؤون داخلية أو خارجية، وتفويض هذا الحق باتخاذ القرارات إلى جهاز مركزي جديد⁽¹⁾.

إذن فكل من هؤلاء أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية وتتمثل في⁽²⁾:

✓ توفر ثقافة مشتركة وتقارب بين القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين.

✓ وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة .

⁽¹⁾خلوفي عائشة، مرجع سابق، صص، 65، 66.

⁽²⁾الوافي أسيا، مرجع سابق، صص، 11، 12.

✓ وجوب إقحام جماعات النخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.

الفرع الثاني: النظريات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

إن الشكل الذي أخذ اهتماما كبيرا في الجوانب التحليلية المختلفة لنظريات التكامل الاقتصادي، هو نظرية الاتحاد الجمركي والتي تعتبر نواة الفكر وأساس التحليل للتكامل الاقتصادي، وبعد إضافة لها آراء أخرى للمفكرين تطورت لتصبح نظرية حديثة للتكامل الاقتصادي، وتقوم هذه النظريات الاقتصادية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي، من خلال دراسة الآثار الاستاتيكية والآثار الديناميكية الناتجة عنه.

أولا: نظرية الاتحاد الجمركي (الآثار الاستاتيكية)

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار الاستاتيكية المترتبة على إقامة اتحاد جمركي، حيث يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الباحث "جاكوب فاينر" (Jacob Viner) وأعماله الرائدة في عام 1950، بعده أضافت آراء "بيلا بلاسا" (B. Balassa) و"ميد" (Mead) و"ليبسي" (Libsey) وآخرين الكثير للنظرية⁽¹⁾.

حيث تنتج هذه الآثار الاستاتيكية بسبب زوال الحواجز التجارية داخل التكامل بشكل عام وعلى وجه الخصوص داخل الاتحاد الجمركي، ولقد ميز "فاينر" بين نوعين من هذه الآثار وهي:

1- أثر إنشاء التجارة: ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محليا، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يحدث أمران:

* خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض هذا النقص
* استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي؛

2- أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما تُستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي، بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد، وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد⁽²⁾.

إن الأثر الإنشائي (إنشاء التجارة) والأثر التحويلي يغطيانه جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد من التفريق بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة حيث أورد "بالاسا": أن الأثر الإنتاجي الإيجابي هو انخفاض التكاليف نتيجة تحويل الشراء من بلد عالي التكلفة إلى بلد منخفض التكلفة (إنشاء التجارة)، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأثر الإنتاجي السلبي يراد به التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في البلد العضو بدلا من

(1) عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 90.

(2) خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 70، 73.

إنتاجها في البلد الغير عضو(تحويل التجارة)، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي) المنخفض التكلفة إلى المنتج(الشريك) ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها⁽¹⁾، أي بمعنى أن قيام الإتحاد الجمركي يؤدي إلى حدوث الأمرين معا، الأثر الإنشائي والتحويلي للتجارة، ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الإتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر إنشاء التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا طغى أثر إنشاء التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الإتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفى للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد العضو للرفاهية الاقتصادية⁽²⁾.

وهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها" فاينر" يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن إنشاء التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى؛

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي:

✓ تقليل التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش ؛

✓ يؤدي الإتحاد الجمركي إلى إنشاء موقف تفاوضي قوي لأعضاء الإتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي⁽³⁾.

ثانيا: النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية)

يلاحظ أن التحليل السابق في النظرية التقليدية ركز فقط على الآثار الاستاتيكية للإتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي حيث تعمل الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول ، وهذا ما أشارت إليه هذه النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي، من خلال دراسة أثر تلك العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية:

I/وفورات الحجم: إن الإتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة

⁽¹⁾الوفاي أسيا، مرجع سابق، ص32.

⁽²⁾ عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص92.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص33.

معزولة، في حين عند تشكيل الإتحاد تخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها، ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة كزيادة النشاط الاقتصادي الصناعي للدولة وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد وبالتالي زيادة الفرصة للمشاريع الإنتاجية ؛

2/ الوفورات الخارجية: يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد وتتحقق على المدى القريب إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين والعمال الأكفاء والمهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيط⁽¹⁾.

إضافة إلى هذه الآثار، هناك مجموعة أخرى من الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي وتتمثل في⁽²⁾:

3-زيادة درجة المنافسة: إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، لأن المنافسة بين الشركات في داخل الإتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستتنظر إلى أسواق في دول أخرى في الإتحاد أبعد من أسواقها المحلية.

4-حافز على الاستثمار: مما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق، كما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يسمح بخلق العديد من الفرص الاستثمارية المحلية والأجنبية، كما أن تشجيع الاستثمار يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الإتحاد المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريع استثمارية داخل الإتحاد الجمركي لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية وهذا ما يسمى ب"مصانع التعريف الجمركية".

5-تقليص المخاطر والشكوك: ينتظر أن يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعاً من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل، كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الإتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية، وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة.

(1) عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 93، 95.

(2) الوافي اسيا، مرجع سابق، ص 34.

المطلب الثالث: مشاكل التكامل الاقتصادي وتكاليفه

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب وتكاليف، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعب وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:

1- تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أعلى من دولة عضو؛

2- الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البيئية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة

للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية؛

3- انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايّل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة

بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم، حيث تصبح

أرخص مما لو استوردها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان) وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد

المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات

والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء

ذات مستويات الضرائب المنخفضة؛

4- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع

الإيرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن

آليات التوزيع؛

5- انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات

التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمریکا كان

لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى

أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

6- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاله، حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال على ذلك

الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ ؛

7- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء، واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات

المحلية لدول التكامل، يؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه

فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل، يعرضها

لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها، وبالتالي يمكن القول، أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية

لبعض المشروعات في بعض دول التكامل⁽²⁾.

⁽¹⁾ يحي سعاد، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة - من خلال دراسة تجربة الاتحاد

الأوروبي -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 11.

⁽²⁾ خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 58.

إذن فهذه المشاكل الأخيرة تخص بدرجة اكبر الاتحاد الجمركي إذ تعيق من قيامه من خلال⁽²⁾:
/ **مشكل التعريف الموحدة:** من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة نقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريف موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية، ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

ب: مشكل الحماية الجمركية: اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية. من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

⁽²⁾رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 24، 25.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الأوروبي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، واستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أكبر.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها، حيث دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية، مما جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، يكون عن طريق التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

أنشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم بتدرج، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشأة للجماعة الأوروبية عام 1957 هي التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاته الأولى إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا، ومن أهم هذه الجهود:

- دعوة الكونت النمساوي "كودينوف كاليرجي" عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية؛

- كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في ديسمبر عام 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبية الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية⁽¹⁾.

- في 19 سبتمبر من عام 1946 دعا "ونستون تشرشل" وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية محورها تعاون فرنسي ألماني، وقد جعل العلاج الأساسي لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد، أو كما أسماه "إعادة إنشاء العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية"؛

- فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، فتم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، ثم توقيع معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، ثم يليه توقيع معاهدة روما التي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد شكلت الجماعات الثلاث ما سمي فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الأوروبية)⁽²⁾.

⁽¹⁾ الجاسور ناظم عبد الواحد، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص 60.

⁽²⁾ مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص 103، 105.

أولاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد الكثير من الدول الأوروبية، فأعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وإلى جانب هذه التجربة اتفقت ثلاث دول أوروبية هي: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي اعتباراً من عام 1948 والذي عرف بالبينولوكس، وهذا ما أسفر عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوروبية (أوروبا الغربية) بمرحلة انتعاش، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوروبية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة التكامل الاقتصادي⁽¹⁾.

ثانياً: إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951 (معاهدة باريس)

أعلن وزير الخارجية الفرنسي (شومان) في 9 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 لتحقيق طموحات "روبرت شومان"، الذي يعد الأب الروحي للاندماج الأوروبي⁽²⁾، والذي قال: (لن تبنى أوروبا بين يوم وليلة، أو وفقاً لخطة موحدة بل سيتم بناؤها من خلال إنجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى إنشاء حالة من التضامن الواقعي)، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في باريس بين 6 دول أوروبية (دول البينولوكس وفرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا)، والقاضية على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات⁽³⁾.

فجاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، ولتجميع هذه الدول في سوق واحد وبسلعتين (الفحم والصلب)، ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوروبية لجنة برئاسة "بول هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة⁽⁴⁾.

ثالثاً: إنشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957 (معاهدة روما)

في 25 مارس 1957 قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم، في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين الدول سالفة الذكر، وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958، حيث انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية

(1) عمر مصطفى محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 56، 57.

(2) Jean Boulouis، " Droit Institutionnel de l'union européenne", 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris, P 22.

(3) مقدم رضا، "الطريق إلى التكامل في أوروبا"، مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي، "الوحدة الأوروبية خطوة خطوة"، العدد 51، مارس

2014، ص 9.

(4) سامي عفيفي حاتم، " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 194.

للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركيا موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة، وهذا لتحقيق المزيد من الاستقرار وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، في منظمة واحدة هي المجموعة أو الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة" وانفق على اكتمال مقوماتها بعد فترة تتراوح من 12 إلى 15 عاما وهذه الفترة تعتبر مرحلة انتقالية نحو السوق المشتركة، ويجري التركيز فيها على متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي⁽¹⁾، فنصت معاهدة روما على مايلي⁽²⁾ :

- 1- حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست، وإتباع تعريف عامة اتجاه سلع الدول الأخرى.
 - 2- حرية انتقال الأشخاص ورأس المال.
 - 3- توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.
 - 4- إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.
 - 5- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- فلقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة، تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها، إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء.
- ولقد اتخذت بريطانيا* موقف المتخوف من التجمع الأوربي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سيادتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوربية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) في عام 1959 بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، والنمسا والبرتغال واسلندا وسويسرا وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا* أن بقاءها خارج الجماعة الأوربية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، إيرلندا ثم النرويج عام 1962⁽³⁾.

رابعا: توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية

تجدر الإشارة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة وإن اعتمدت على مبدأ الحرية الاقتصادية، إلا أنها اتخذت فيما يتعلق بالزراعة أسلوب مختلف يعتمد على التدخل وتقديم الإعانات للمزارعين فيما يعرف بـ"السياسة الزراعية المشتركة"، حيث كانت فرنسا من أشد المدافعين عن هذه السياسة، فالجماعة الاقتصادية الأوروبية بدأت بناء

(1) عمر مصطفى محمد، المرجع السابق، ص 57.

(2) محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 189.

* لم تنظم بريطانيا منذ تكوين اتحاد الفحم والصلب لأنها لم تكن ترغب في أن تنقيد بقرارات سلطة عمليا فوق الدول.

(3) المرجع السابق، ص 58، 59.

تكاملها الاقتصادي بست دول وفق سياسات مشتركة، لكن في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من إنجلترا وإيرلندا والدانمارك، وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست دول إلى مجموعة التسع، وبعد تغيير النظم السياسية في اسبانيا والبرتغال واليونان، قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية، اليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1985 لتصبح اثني عشر دولة؛ وفي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، وبمقتضى ذلك لم يقتصر الأمر على إلغاء الحواجز المادية، بل تضمن الاتفاق على إزالة القيود غير المنظورة، وكذلك تم الاتفاق على التنسيق النقدي بين عملات دول الجماعة الأوروبية في خطوات متعددة فيما عرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي وهذا ما سوف نراه لاحقا، وأمام زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية تم التوقيع على معاهدة "ماستريخت" والتي بمقتضاها يتم تحويل الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

الفرع الثاني:تشكيل الاتحاد الأوروبي

رغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكاملية سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي، تقرر في 07 فيفري عام 1992 وانطلاقا من معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 الاتجاه رسميا نحو قيام الاتحاد الأوروبي.

أولا: التحرك نحو السوق الموحدة

من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي أجريت تعديلات على معاهدة روما في عام 1986، والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي، حيث تضمنت هذه الوثيقة المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة، إذ حددت الفترة لذلك من 1985 حتى نهاية عام 1992، وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 حتى 1992، يتم خلالها استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وكانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سيبنى عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد، وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة، وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الاتحاد الأوروبي وهي معاهدة ماستريخت⁽²⁾.

ثانيا: معاهدة ماستريخت (1992)

لم تتوقف الجهود الأوروبية عند إقامة السوق الموحدة، وإنما اتخذت منعطفا حاسما في أوائل التسعينيات للمضي قدما نحو الوحدة، ففي فيفري 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالمدينة الهولندية

⁽¹⁾ عبد المجيد محمد توفيق، "العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

2013، صص 269، 271.

⁽²⁾ مقروس كمال، "مرجع سابق"، صص 110، 112.

ماستريخت على معاهدة جديدة سميت بمعاهدة "ماستريخت" حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي⁽¹⁾:

✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

✓ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

✓ سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

و قد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتمثل في⁽²⁾ :

المرحلة الأولى: 1 جويلية - 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس

الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 1 جويلية 1994 - 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق

على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من

استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم

بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الفرع الثالث: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول جانفي من عام 1993، وتلغى بذلك كل

الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا ودفاعيا، إلا أن بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة

الأوروبية كالنزاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لاندماج بلادها في أوروبا الجديدة، لكن هذا لم

يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994 كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية،

وسمحت بتتقل رعاياها دون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر

أوروبا الموحدة، أو ما يعرف باسم "الاتحاد الأوروبي" الذي يضم اثني عشر دولة المكونة أصلا للجماعة

الاقتصادية الأوروبية⁽³⁾.

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا إلى مشاركة العديد

من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول

الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" وهي تنقسم

إلى:

⁽¹⁾ عمر مصطفى محمد ، 'مرجع سابق'، ص 61، 62.

⁽²⁾ رميدي عبد الوهاب، 'مرجع سبق ذكره'، ص 45.

⁽³⁾ خلوفي عائشة، 'مرجع سابق'، ص 106.

1- شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد؛

3- شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه⁽¹⁾. على هذا الأساس توسع الاتحاد الأوروبي كما يلي:

في جانفي عام 1995: انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، كما تم التوقيع على اتفاق "شينغن" (بطاقة العبور) والذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد؛
في الفاتح من ماي 2004: شهد الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص؛

في عام 2007: وبعد التوسع السابق، دخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ليضم عدد من دول أوروبا الشرقية ضمت كل من بلغاريا ورومانيا، ليرتفع عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرين دولة عضو؛ لتبقى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993⁽²⁾.

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء المهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من عدد السكان (قرابة نصف مليار نسمة) وحدود تصل حتى البحر الأسود شرقا، وأيضا بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، ما يزيد على 7000 مليار دولار ويعتبر، التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة⁽³⁾.

وفيما يتعلق بالنمو في اقتصاديات هذه الدول فقد ارتفع خلال عام 2006 ليصل إلى 2.6% مقابل 1.4% فقط خلال 2005، وقد كان الطلب المحلي القوي هو المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول، ولا ينفى ذلك الدور المهم للصادرات -خاصة صادرات السيارات- في تحقيق النمو⁽⁴⁾.

(1) عبد القادر السيد متولي، "مرجع سابق"، ص 96.

(2) المرجع السابق، ص 107.

(3) يحي سعاد، "مرجع سبق ذكره"، ص 36، 37.

(4) عبد المجيد محمد توفيق، "مرجع سابق"، ص 272.

المطلب الثاني: التنظيم المؤسسي للاتحاد الأوروبي

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدولة العضو وتسهر هذه المؤسسات والمنظمات على تسيير الإتحاد الأوروبي وتختلف حسب مهامها، ومن بين أهم هذه المؤسسات نجد البنك المركزي الأوروبي الذي يلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاتحاد الأوروبي النقدي.

الفرع الأول: البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي:
أولاً: المفوضية الأوروبية

هي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من 20 مفوضاً، مقرها "بروكسل"، وتهتم بمصالح الاتحاد، وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها، بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد حيث تمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الوزراء⁽¹⁾.

ثانياً: مجلس الاتحاد الأوروبي

يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي انشأ عام 1974 ويقوم بتمثيل مصالح هذه الدول على المستوى الأوروبي، وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر، ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الإتحاد، حيث يقوم باقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها ومراقبة احترام نصوص المعاهدات، ويعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات صنع القرار بالبناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الإتحاد⁽²⁾.

ثالثاً: البرلمان الأوروبي

يتكون من 785 نائباً منتخبين من مواطني الإتحاد لمدة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الإتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ)⁽³⁾، لكنه يعمل أيضاً في "بروكسل" و"لوكسمبورغ"، فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الإتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، كما يشارك بوضع القوانين ويصدق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام الأعضاء الجدد⁽⁴⁾.

(1) خلوفي عائشة ، "مرجع سابق"، ص 107.

(2) طنبني مريم، "واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص 65.

(3) الفلالي عبد الحكيم، "الاتحاد الأوروبي نحو الاندماج الشامل"، ص 3 ، تاريخ الزيارة: 2014/03/18 على الموقع الإلكتروني www.madariss.fr.

(4) حسين خليل، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 162.

الفرع الثاني: البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية السابقة للاتحاد الأوروبي، توجد أيضا مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها نذكر منها:

أولا: محكمة العدل الأوروبية

تتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الإتحاد وتطبيق المعاهدات يوجد مقرها ب:لوكسمبورغ، فمحكمة العدل الأوروبية تعتبر السلطة الوحيدة لان تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية، وتتميز قرارات المحكمة بقوة القانون على مدى الاتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفرادا، منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسات جماعية أخرى⁽¹⁾.

ثانيا: بنك الاستثمار الأوروبي

يستهدف بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، تسهيل تمويل المشروعات من أجل فتح المناطق الأقل تقدما، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة سوق مشتركة تدريجيا، وذلك من أجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء، وقد نصت المعاهدة على أن يتم الاكتتاب في رأس مال البنك الذي قدر بنحو مليار من الوحدات الحسابية، وعلى مجلس محافظي البنك أن يقرر بإجماع الأصوات زيادة رأس المال المكتتب فيه وبطبيعة الحال، فان إدخال أية دولة جديدة في عضوية البنك ينطوي عليها زيادة في رأس المال المكتتب به ويتم دفع 25% من رأس المال خلال عامين ونصف، إما بالذهب وإما بعملة قابلة للتحويل، أما النسبة المتبقية المتمثلة 75% من رأس المال المكتتب فتشكل نوعا من الضمان الذي يصر دفعه إذا ما دعت الحاجة وبناء على طلب من مجلس المديرين، وبنك الاستثمار الأوروبي لا يخضع لإشراف المفوضية، ويشمل ثلاث أجهزة رئيسية هي :

1/ مجلس المحافظين: يتشكل من وزراء تعينهم الدول الأعضاء، ويقوم بوضع توجيهاته العامة حول السياسة الائتمانية، يرخص بمنح القروض الخاصة، ووافق على التقرير السنوي والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر؛

2/ مجلس المديرين: يتكون من 12 مديرا مندوبا يعينهم مجلس المحافظين لفترة 5 سنوات، ويصدر المجلس قراراته حول منح الائتمان والضمانات ودفع قيمة القروض، إضافة إلى تحديد أسعار الفائدة والعمولة، كما يشرف على إدارة البنك؛

3/ لجنة الإدارة: تتكون هذه اللجنة من رئيس ونائبين له يعينهم مجلس المحافظين لفترة 6 سنوات بناء على اقتراح من مجلس المديرين، ولجنة الإدارة هي المسؤولة عن أعمال الإدارة اليومية للبنك وعن إعداد القرارات المعدة للعرض على مجلس المديرين وعلى تنفيذها⁽²⁾.

(1) الفلالي عبد الحكيم، "مرجع سابق"، ص 03.

(2) طبني مريم، "مرجع سابق"، ص 65، 66.

الفرع الثالث: البنك المركزي الأوروبي

البنك المركزي الأوروبي هو أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي لذا سيتم التعرف عليه بشكل مستقل من خلال:

أولاً: نشأة وأهداف البنك المركزي الأوروبي

انشأ البنك المركزي الأوروبي في 1 جوان 1998 بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية مقره بـ: "فرانكفورت" ألمانية، وبدأ عمله الفعلي عام 1999، وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو" بعيداً عن تدخل حكومات هذه الدول، ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحقيق أهدافه النقدية ودعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد⁽¹⁾، كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، بحيث يتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من تلك البنوك الوطنية إضافة إلى البنك المركزي الأوروبي⁽²⁾.

ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي⁽³⁾:

- ✓ الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبق لمعاهدة ماستريخت.
- ✓ تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو.
- ✓ تسيير النقد الأجنبي والعمليات.
- ✓ عقد وإدارة الاحتياطات الرسمية الخارجية للدول الأعضاء.
- ✓ تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.
- ✓ الحق الحصري في إصدار الأوراق النقدية والمعدنية داخل منطقة اليورو.
- ✓ يجمع البنك المركزي الأوروبي المعلومات الإحصائية اللازمة وتقديم التقارير الشهرية والسنوية للهيئات الأوروبية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي

1- بنية البنك المركزي الأوروبي

يتألف البنك المركزي الأوروبي من أحد عشر بنكاً مركزي أوروبياً ومحافظي البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو، والمجلس التنفيذي، فنظام اليورو يتكون من النظام الأوروبي للبنوك المركزية السابق، والمجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، ومجلس الإدارة للبنك المركزي الأوروبي ويضم كل من المجلس التنفيذي ومحافظو البنوك المركزية لدول منطقة اليورو⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ رواق خالد، "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 43.

⁽²⁾ طيني مريم، المرجع السابق، ص 65.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 44.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 44.

إذن هناك هيئتان من هيئات اتخاذ القرار توجهان نظام اليورو في الاتحاد النقدي الأوروبي وهما:
أ- **المجلس التنفيذي**: يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من ستة أعضاء، الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يتم الاتفاق عليهم، وتتمثل المهمة الأساسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسات النقدية بموجب التوجيهات والقرارات التي يتخذها مجلس المحافظين، وذلك عن طريق إعطاء تعليمات للبنوك المركزية الوطنية، كما أنه مسؤول عن الأعمال اليومية للبنك المركزي الأوروبي؛

ب- **مجلس المحافظين**: يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في اليورو، ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها، وفي هذا المجلس تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بنظام الأغلبية البسيطة وذلك فيما عدا القرارات المتعلقة باحتياطات رأس المال والعملات الأجنبية لأن مثل هذه القرارات تؤثر على مراكز البنوك المركزية الوطنية⁽¹⁾.

2- رأس مال البنك المركزي الأوروبي وحقوق التصويت:

لقد تم تحديد رأس المال المكتتب في البنك المركزي الأوروبي ب: 50 مليار يورو، تقوم بدفعها الدول الأوروبية الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي بنسب متفاوتة، حيث يتم تحديد حصة كل دولة بناء على نسبة سكان الدولة إلى إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، وكذلك بناء على نسبة مساهمة الدولة في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد، وسوف يتأثر نصيب كل دولة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي بعدد الدول التي ستشارك في عضوية اليورو منذ البداية وكذلك بالاحتياطات التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الأوروبي؛ وسوف يكون لكل دولة صوت واحد في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي بغض النظر عن حصتها في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وبحسب صوت رئيس البنك على أساس صوتين في حالة التصويت على سياسة ما ويؤخذ في الاعتبار حصة رأس مال البنك المركزي الأوروبي عند إعطاء أوزان أهمية للأصوات عند اتخاذ قرارات تحديد حجم رأس المال الكلي وتوزيع الأرباح وتحديد احتياطات أسعار الصرف الأجنبية⁽²⁾.

ثالثاً: سياسات البنك المركزي الأوروبي

تقوم السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:

1/ عمليات السوق المفتوحة

هي من العمليات النقدية الرئيسية في الاتحاد النقدي الأوروبي، بحيث توجه أسعار الفائدة وتوفر السيولة للنظام المالي في المدى القصير، ويمكن إجراء هذه العمليات في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي وجمع ودائع الأجل الثابت، ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية⁽³⁾.

⁽¹⁾ وصاف عتيقة، عاشور سهام، "نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، أيام 18-20 أبريل، 2005، صص 10، 11.

⁽²⁾ يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 53.

وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة⁽¹⁾:

أ- التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية): وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء

(سعر متغير / ثابت)، وتلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة إدارة سيولة النظام المالي إعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، وتقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي.

ب- التمويل طويل الأجل: ويطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت- متغير) ويوفر تمويلا طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

ج- التعديل الطفيف: ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، وتستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

د- عمليات هيكلية: وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد و أجل استحقاق متغيران ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

2/ التسهيلات الدائمة

هي تسهيلات تمويلية من البنك المركزي الأوروبي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي للنظام، من خلال قيام السوق بالتخفيف من عدم الاستقرار في السيولة وفي أسعار الفائدة، وتنقسم إلى تسهيلان: تسهيل "لومبارد" الذي تستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة فورية، وتسهيل "الإيداع" الذي يمكن البنوك من إيداع فوائضها في السيولة على الفور، حيث يلعب التسهيلان دور في الحد من تقلبات أسعار الفائدة⁽²⁾.

3/ شروط الاحتياطي

وضع التزامات لودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي الأوروبي، علما أن هذه الالتزام الذي يطبق في أحد الدول الأعضاء يجب تطبيقه أيضا في بقية الدول داخل الاتحاد الأوروبي، وهو يعمل على خلق استقرار في السيولة، والمساهمة في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقرارا، حيث تستقر أسعار الفائدة عن طريق السماح للمؤسسات الائتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط أي الامتثال لاشتراطات الاحتياطي على أساس متوسط حياتات الاحتياطي اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد ونظرا لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطياتها المطلوبة على أساس يومي يكون لديها حافزا على تخفيف تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار الفائدة في سوق المال، بينما يتم تأمين طلب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي (استقرار في السيولة) عن طريق تطبيق نسبة احتياطي قدرها 2% على التزامات محددة للمؤسسات الائتمانية وهذه الاحتياطيات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع المعدل الأسبوعي لتقديم العروض⁽³⁾.

⁽¹⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص 48.

⁽²⁾ قحايرية أمال، "الوحدة النقدية الأوروبية-الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 243، 242.

⁽³⁾ يحي سعاد، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو)

رغبة من الدول الأوروبية في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي، قررت إنشاء اتحاد نقدي يجمع بينها أكثر، لتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة دولها على مجابهة الاضطرابات التي بدأت تتعرض لها أسواقها المالية والنقدية، بسبب تغيرات أسعار الصرف خاصة مع بداية إنهيان نظام بريتون وودز 1971.

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي

إن النظام النقدي الأوروبي لم يأتي بالصدفة وإنما جاء عبر عدة مراحل وهي:

أولاً: خطة وارنر

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد "وارنر" و كلفت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية، وبعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها، قامت بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في عام 1971 الذي عرف "بقرار وارنر"، حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و 10 سنوات و أوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين + 0.6 %، كما احتوى التقرير كذلك على مطالبة البنوك المركزية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعاون فيما بينها، من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

ثانياً: نظام الثعبان الأوروبي

لقد كانت هوامش عملات المجموعة الأوروبية فيما بينها تبلغ + 1.5 %، وقد دعت خطة وارنر في 1971 إلى تقييد هوامش أسعار الصرف بين دول المجموعة الأوروبية لتصبح إلى + 1.2 %⁽²⁾. وفي 1971 تم الاتفاق في واشنطن على إعادة وضع الدولار كعملة دولية والسماح باتساع هوامش التقلبات للعملات الأوروبية بالنسبة الدولار إلى + 2.25% بدلا من 1.5 %، وقد تم الاتفاق في مدينة "بال" السويسرية في 1972 على إنشاء تنظيم لتحديد هوامش أسعار الصرف فيما بين عملات المجموعة الأوروبية المشتركة في الثعبان إلى + 2.25% أي نفس الهامش المنفق عليه بالنسبة لعملاتها في علاقتها بالدولار؛ وبالنظر للعلاقات الخاصة لدول **البينيولوكس** فإنها ترتبط باتفاقيات خاصة تحصر هوامش التغيير في عملاتها في حدود + 1.5 % فقط، ويترتب على ذلك أن تتحرك العملات الأوروبية في شكل شريط في علاقتها مع العملات الخارجية مما يعطيها شكل الثعبان، وقد تم الاتفاق على عدة إجراءات لضمان استقرار الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار (وهو ما يسمى بالثعبان في النفق)؛

وتتلخص هذه الإجراءات في السماح للسلطات النقدية لهذه الدول التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، إلا أن التذبذبات الناجمة عن عدم استقرار النظام النقدي الدولي وعمليات المضاربة الواسعة على بعض عملات دول

* السيد "وارنر": رئيس الوزراء و وزير مالية لوكسمبورغ في ذلك الوقت.

⁽¹⁾ مغاوري شلبي علي، "اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص8.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص09.

المجموعة أدى إلى حدوث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية، وبالتالي انتهى دور النفق - نتيجة التعويم الحر المطبق من قبل أكبر العملات - الثعبان بقي لفترة معينة محاولاً الحفاظ على أدنى استقرار نقدي في أوروبا، إلا أن الدول التي بقيت تعمل بتنظيم الثعبان واجهت العديد من المشاكل، من بينها الأزمة البترولية في 1973-1974 وما نتج عنها من آثار تضخمية، بالإضافة إلى ردود الفعل المختلفة من قبل الدول الأعضاء في سياستها الاقتصادية، كل هذه الصعوبات عملت على استحالة احترام هامش التقلب، وعملت على انهيار الثعبان داخل النفق⁽¹⁾.

ثالثاً: النظام النقدي الأوروبي "SME"

لم تعرف مسيرة التكامل النقدي الانتعاش إلا في الفترة 1977-1978 بعد اتفاقية* Brême في 07 جويلية 1978 التي يعود لها الفضل في رسم الخطوط العريضة للنظام النقدي الأوروبي، في "بروكسل" حيث وضع هذا النظام حيز التنفيذ مواصلة لمسيرة الثعبان، رغم أن العمل الفعلي به بدأ في 13 مارس 1979⁽²⁾، وقد عمل هذا النظام على التنسيق بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بالاتحاد وللمحافظة على استقرارها كشرط أساسي لنمو التجارة بين الدول الأعضاء، وكانت أولى العملات التي دخلت فيه الفرنك البلجيكي، فرنك لوكسمبورغ، الكورونا الدانماركية، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الليرة الإيرلندية، الليرة الإيطالية، والجدر الهولندي⁽³⁾.

1- المحاور الأساسية للنظام النقدي الأوروبي "SME" ويرتكز هذا النظام على ثلاث دعائم أساسية تتمثل في: أ- وحدة النقد الأوروبية: Ecu

اتفقت فرنسا وألمانيا الغربية في عام 1975 على إنشاء وحدة النقد الأوروبية وإنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي بمبلغ 50 مليار دولار، تتكون موجوداته من الذهب والإحتياطيات العالمية، وقد بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي الجديد اعتباراً من جويلية 1979، حيث تم استحداث وحدة النقد الأوروبية المعروفة بـ:"الايكو" التي تتكون من أوزان نسبية من عملات دول المجموعة، ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من إحتياطياتها الذهبية وكذلك 20% من أرصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي بالإضافة إلى وحدة النقد الأوروبية*(ECU)، هناك الوحدة النقدية الأوروبية الخاصة "الايكو الخاص"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾البيلاري حازم، "دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي"، دار الشروق، عمان، 1993، ص137.

* Brême: مدينة ألمانية اجتمع فيها الرئيسان الفرنسي والألماني، وتم الاتفاق على وضع مشروع لإنشاء منطقة إقليمية أوروبية .

⁽²⁾نفس المرجع السابق، ص137.

⁽³⁾الحجار بسام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مجد المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003، ص211.

* الإيكو: عملة مصطنعة لم تكن في شكل عملة ورقية أو قطع نقدية معدنية منذ إنشائها، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب و التبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية، كما استخدمت منذ بدايتها في إصدار السندات ومنح القروض

* الإيكو الخاص: عبارة عن نقود محاسبية تستخدم في المعاملات الدولية كوسيلة لتوقي مخاطر تقلبات العملات، و احتلت هذه العملة المحاسبية المركز الخامس أو السادس من حجم التعاملات الدولية انذاك.

⁽⁴⁾البيلاري حازم، "مرجع سابق"، ص139.

ب-آلية سعر الصرف: تعتبر آلية سعر الصرف الأوروبي محور النظام النقدي الأوروبي وتعتمد هذه الآلية على ركيزتين أساسيتين هما:

أولهما ألا يؤدي هامش التغير في سعر الصرف عملة أي دولة عضو مقابل عملة بقية الدول الأعضاء عن $+2,25\%$ ، بمعنى أنه مسموح لعملة دولة ما أن يرفع سعر صرفها مقابل عملات دول المجموعة الأوروبية بما لا يتجاوز $2,25\%$ ، وكذلك يمكن لسعر صرف عملة أي دولة من دول المجموعة أن ينخفض مقابل عملات دول المجموعة بالنسبة نفسها، ووفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو، وقد تم استثناء الجنيه الإسترليني بعد دخوله مؤخرًا في سنة 1990 إلى آلية سعر الصرف الأوروبي حيث سمح لسعر صرفه أن يتحرك في هامش مقداره $+0,6\%$ مقابل عملات دول المجموعة الأخرى؛

أما الركيزة الثانية التي تعتمد على آلية سعر الصرف الأوروبي فهي تتطلب أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة، ويقتضي الأمر أن يقوم محافظو البنوك المركزية الأوروبية بتبليغ صندوق النقد الأوروبي عن الاختلالات التي تعاني منها الدول الأوروبية ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة⁽¹⁾.

ج-آليات الائتمان: نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى وخصوصا العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة، فقد تم توصل المجموعة إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل، وهذا من أجل مساعدة الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية وخصوصا اختلال ميزان المدفوعات و من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها في إطار آليات سعر الصرف الأوروبي⁽²⁾، وتقوم هذه الآلية على ثلاث أنواع⁽³⁾:

✓ **تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل:** وفي هذا النوع يتم تقديم تسهيلات لدول الأعضاء لفترة تبلغ 45 يوما، و قد تمتد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر، وهي تسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة.

✓ **الدعم النقدي قصير الأجل:** وهو نظام لتسهيلات المتبادلة بين البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية والتي تمنح لغرض مواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والذي ينشأ نتيجة صعوبات كان من المتعذر التنبؤ بها، ويقدم هذا الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن أن يمتد إلى تسعة أشهر.

✓ **التسهيل الائتماني متوسط الأجل:** وتعرف أيضا بالمساعدات المالية المتوسطة الأجل، أنشئت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الأوروبية في 22 مارس 1971 وهذه التسهيلات تخضع لبعض الشروط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية لدولة التي تستخدم هذا التسهيل، ويتراوح أجل هذا التسهيل بين عامين وخمسة أعوام.

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص18.

(2) حشاد نبيل، "الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى البورو"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 55، ديسمبر 1998، ص32.

(3) مقعاش سامية، "العملة الأوروبية الموحدة "البورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006/2007، ص11.

2- مراحل نظام النقد الأوروبي "SME"

حسب الشكل الخاص لـ"مثلث عدم الانسجام" لـ: R. MENDEL الذي يبين أنه من غير الممكن للدولة الاحتفاظ في نفس الوقت على معدل صرف ثابت، مع حرية حركة رؤوس الأموال وحرية اختيار السياسة النقدية لكن منذ إنشاء نظام النقد الأوروبي إلى أوائل أزمة المضاربة 1992، يمكن ملاحظة نوعاً من الميول للثبات في مثلث الانسجام ، لكن التطور لم يكن جيداً ولا دائماً، وعليه يمكننا أن نقسمه إلى ثلاث مراحل أساسية⁽¹⁾:

1-2/ المرحلة الممتدة من 1979-1987: في هذه المرحلة، نظام النقد الأوروبي صمد أكثر من الثعبان، والإيكو الخاص تطور بطريقة جيدة، إلا أنه في المقابل عرفت معدلات الصرف خلال هذه الفترة ما يقارب 11 إعادة تسعيرة، وهو ما يؤكد على دوام السياسة النقدية المستقلة، حيث أن اختلاف السياسات النقدية أمر يمكن القضاء عليه من خلال الاختلافات المسجلة في معدلات التضخم، فإذا ما حققت دولة ما ارتفاعاً في معدل التضخم مقارنة بالأعضاء الآخرين، فإنها ستتبع سياسة نقدية أكثر تسامحاً.

2-2/ المرحلة الممتدة من 1987 إلى 1990: في هذه المرحلة كان الشغل الشاغل هو البحث عن نظام نقدي يضمن استقرار أسعار الصرف الاسمية وانطلاقاً من هنا فإن السياسة النقدية قد اختارت إبقاء سعر الصرف الاسمي، على عكس المرحلة السابقة أين كانت الدول قادرة على التحكيم بين سياسة نقدية مستقلة وأولوية بقاء معدلات الصرف ثابتة، وفي هذا الشكل، فإن بعض الدول الأعضاء استطاعت الاستفادة من ضرورة إعادة تسطير سياستهم النقدية حسب السياسة الألمانية وهذا بالخضوع لنظام نقدي صارم والذي جعلته الاعتبارات السياسية الداخلية مستحيلة، ويعتبر تثبيت معدلات الصرف الاسمي بالنقد الألماني هدف السياسة الاقتصادية، ووسيلة لمكافحة التضخم بالنسبة للمشاركين الأوروبيين باستيراد المصادقية ضد التضخم للبنك المركزي الألماني Bundes Bank .

2-3/ مرحلة ما بعد 1990 تحرير رؤوس الأموال: في هذه المرحلة، لم تصدر الدول الأعضاء لمدة أكثر من سنتين أي إعادة لتسطير أسعار الصرف، ففي نهاية الثمانينات كانت اقتصاديات الدول الأعضاء في حالة نمو، فلم تكن مجبرة بدمج معدل صرفها بمعدل المارك الألماني، ففي حالة ما إذا قرر البنك المركزي الألماني أن يغير سياسته النقدية لأسباب ولأحوال اقتصادية داخلية، فإن دول الأعضاء المشاركة مجبرة على إتباع نفس الخطوة أو أن تخرج من النظام، و بالنظر إلى هذا المشكل اهتمت الدول الأعضاء بأن لا تخضع إلى هذا الالتزام، حيث المبادرة جاءت من فرنسا التي اقترحت تغيير واستبدال الرائد الأوروبي (البنك المركزي الألماني) ببنك مركزي أوروبي* BCE مهمته تسيير العملة الموحدة في إطار وحدة نقدية واقتصادية، وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة إلى الوجود في المجلس الأوروبي لـ "هانوفر" في ماي 1988، وبعدها بسنة تم إعادة اقتراح الفكرة في مدريد وذلك ضمن مخطط "ديلور" الذي يحدد الخطوط العريضة لما سوف يعرف، بالوحدة الاقتصادية والنقدية .UEM

⁽¹⁾ أحشاد نبيل ، المرجع السابق، ص ص، 53، 55.

* BCE:Banque central Européen

الفرع الثاني: الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

لقد أولت معاهدة ماستريخت الاتحاد النقدي، أهمية كبيرة من خلال ذكر التفاصيل المتعلقة به، في حين حظي الاتحاد الاقتصادي بأهمية ضئيلة ولم تعرفها على نحو واضح، فالمعاهدة وضعت خطط لتحقيق الاتحاد التام بسبب، نجاح النظام النقدي الأوروبي في تحقيق أسعار الصرف وتشجيع تنسيق السياسات الاقتصادية⁽¹⁾.

أولاً: التدرج للوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل، والوحدة الأوروبية وتتوجها باهرا لجهودها المتواصلة، فكان التدرج انطلاقاً من تقرير ديلور، ثم إبرام معاهدة ماستريخت :

1- تقرير ديلور: أنشأ المجلس الذي انعقد في هانوفر في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة "جاك ديلور" و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، لوضع مراحل محددة تقضي إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي وكان لب تقرير "ديلور" هو الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية كأداة لإقامة الاتحاد النقدي والعملة الموحدة وهدفها وضع وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف والاحتياطات، والاحتفاظ بنظام للمدفوعات يسير سيرا حسناً، كما تكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومة الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي ولا يسمح لها بتقديم قروض لهيئات القطاع العام⁽²⁾.

2- معاهدة ماستريخت (الجانب النقدي) 1992: إن البداية الحقيقية لإنشاء عملة أوروبية موحدة كانت معاهدة ماستريخت، تم المصادقة عليها والتوقيع على أهم بنودها باجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية وقعتها 12 دولة من أصل 15 دولة أوروبية (بلجيكا، فرنسا، اليونان، لكسمبورغ، إيرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدانمارك) في فيفري 1992 وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة التشريعية واجتماعياً أي بمثابة دستور عمل للاتحاد مستقبلاً⁽³⁾، وهي تعديلات نهائية لمعاهدة روما كما قلنا سابقاً فالهدف الأساسي لها هو إقامة الوحدة النقدية على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته أول جانفي 1999 ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" وليكتمل مسار التكامل الأوروبي وإقامة مجتمع اقتصادي أوروبي له عملة موحدة، كان لابد للدول الأعضاء أن تقي بمعايير التقارب⁽⁴⁾.

ثانياً: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

وتشمل معايير إتفاقية ماستريخت 1992 الخطوط العريضة التالية :

أ- معيار التضخم: يتطلب من الدولة المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن تحقق استقراراً في الأسعار، بحيث لا يتجاوز معدل التضخم فيها 1,5% عن متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاثة اقتصاديات في دول الاتحاد وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، لكن هذا المعيار تعرض لانتقاد مهم، حيث أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، بما أنها تعتمد على أداء أفضل ثلاث دول في الاتحاد، فمثلاً إذا كان متوسط معدل التضخم في هذه

(1) عبد العزيز سمير محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 151.

(2) الحجار بسام، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(3) الخضير محسن، البورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة -، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 77.

(4) صارم سمير، "البورو"، دار الفكر، سوريا، 1999، ص 82.

الدول يصل إلى 3% بالإضافة إلى هامش 1,5% فتكون درجة الاستقرار المطلوبة تبعا لهذا المعيار أكثر تجريداً، كأن يقاس استقرار الأسعار بمعدل تضخم يساوي 2% أو أعلى مثلاً، وإذا تم تطبيق هذا المعيار على دول الاتحاد الأوروبي، فمعظم دوله تواجه مشكلات قليلة بالنسبة لهذا المعيار، حيث أن 11 دولة من 15 استطاعت استيفاء هذا المعيار في عام 1995، بمعدلات أقل من 3% إذ تصدرت فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد تبعا لهذا المعيار، حيث وصل متوسط معدل التضخم لديها إلى نحو 1,4% في عام 1995 و نحو 1,7% في عام 1996، وقد استقر القرار ألا يتجاوز معدل التضخم نسبة 2.7%⁽¹⁾.

ب/ معيار عجز الموازنة: حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة للانضمام لا بد ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي، ووفقاً لهذا المعايير فإنه لا يمكن للدول الأعضاء بالتوسع في الإنفاق الغير مبرر، الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لكل دولة، ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة إنفاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بما يعنيه من رفع كفاءة جهاز الإنتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوبة للوصول إليها في الإنفاق، ويهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع ومحاربة التهرب الضريبي⁽²⁾.

ج/ معيار الدين الحكومي المستحق: نصت الاتفاقية على أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية؛

د/ معيار سعر الصرف: حسب معايير التقارب فإنه على كل دولة مؤهلة للدخول في الوحدة النقدية أن تشارك في آلية ضبط سعر الصرف، أي أن قيمة عملتها تتحرك في الحدود المسموح بها، حيث يتطلب استقرار سعرها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هامش محدودة دون انحرافات إضافية وذلك لمدة سنتين قبل الاختبار، دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن الجدير بالذكر أنه مع بداية هذه الاتفاقية "ماستريخت" كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف في حدود 2.25% أما الآن وبعد أن تبنى نطاق التقلبات الواسع منذ 1995 فقد أصبح في حدود 1.5%، وتهدف الاتفاقية من هذا المعيار إلى إظهار القدرة الفعلية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي على الإحجام عن استخدام أسعار الصرف كأداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية؛

هـ/ معيار أسعار الفائدة: إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتمد نسبة "7.8%" كحد أقصى لسعر الفائدة⁽³⁾.

(1) صارم سمير، نفس المرجع، ص 99.

(2) الخضير محسن، مرجع سابق، ص 84.

(3) المرجع السابق، ص 100، 101.

الجدول رقم(1-1): المعايير المتفق عليها والمحقة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام

معدلات الفوائد الطويلة الأجل			نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي			نسبة التضخم			البلد/المؤشر
7.8%			3%			60%			2.7%			المعايير المتفق عليها/السنوات
98	97	96	98	97	96	98	97	96	98	97	96	
5.6	6.0	6.3	1.4	1.6	1.5	61.3	63.2	61.0	2.7	3.2	4.1	ألمانيا
5.5	6.0	6.6	1.2	1.6	2.0	58.0	58.0	56.0	3.0	3.1	4.0	فرنسا
5.7	6.1	6.4	1.4	2.0	2.1	122.2	127.2	130.0	2.1	2.9	3.3	بلجيكا
5.6	6.1	6.4	1.4	1.8	1.4	60.7	70.8	70.8	1.7	0	9.9	لوكسمبورغ
5.5	6.0	6.3	1.8	2.0	2.1	72.1	67.0	78.2	1.4	2.5	2.6	هولندا
6.7	7.1	9.0	1.8	2.6	3.8	121.6	123.0	124.5	2.7	4.5	6.8	ايطاليا
7.0	7.7	9.0	1.8	3.0	2.4	53.45	56.5	65.2	1.9	3.1	1.8	المملكة المتحدة
6.2	6.6	7.5	1.2	2.0	1.7	66.3	76.0	80.2	0.9	1.1	1.8	ايرلندا
6.2	6.5	7.2	1.9	2.4	2.1	65.1	75.0	71.0	0.7	0.5	1.4	الدانمارك
9.8	-	-	5.2	7.2	8.2	108.7	105.0	110.6	4.0	5.7	7.9	اليونان
6.3	7.1	8.9	1.8	2.7	3.6	68.8	68.9	68.0	2.6	3.2	4.6	اسبانيا
6.2	7.0	9.0	1.8	2.8	3.1	62.0	67.6	70.5	2.5	3.4	4	البرتغال
6.5	7.0	8.1	1.9	1.8	0.8	76.6	78.5	78.7	0.8	2.9	3.9	السويد
5.9	5.3	6.0	1.3	1.7	0.6	55.8	60.2	60.1	0.9	1.7	3.3	فنلندا
5.6	5.1	5.4	1.1	1.8	1.9	66.1	73.3	71.7	2.5	3	4.3	النمسا

المصدر: صارم سمير، "اليورو"، دار الفكر، سوريا، 1999، ص102.

من خلال الجدول يتبين لنا أن العديد من الدول الأوروبية قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى "اليورو" عام 1998، سواء في مجالات تخفيض العجز إلى أقل من 3%، أو بالنسبة لمعدلات التضخم إلى 2.7% وأسعار الفائدة إلى 7.8%، لكن الدول التي حققت المعيار المطلوب في نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي كانت قليلة، لذا يمكن تقديم تحليل فيما يخص هذه المعايير كما يلي:

1- فيما يخص نسبة التضخم: فإن بيانات الجدول تشير إلى انخفاض هذا المؤشر في كل دول المجموعة سنة 1998 مقارنة بالمعدلات نفسها في سنوات 1996، 1997 خاصة ايطاليا التي استطاعت تخفيض معدل تضخمها من 6.8% سنة 1996 إلى 2.7% عام 1998، وعلى العموم يمكن القول بأن معظم الدول استطاعت تحقيق معدلات تضخم مقبولة ومنخفضة عن المعدل 2.7% باستثناء اليونان التي سجلت نسبة 4% عام 1998.

2- فيما يخص نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي: فمعظم الدول لم تستطع تحقيق شرط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر وفق معاهدة ماستريخت بـ60% باستثناء كل من فرنسا ولوكسمبورغ، وفنلندا والمملكة المتحدة عام 1998، وقد تجاوزت هذه النسبة معدل 60% في بعض الدول كألمانيا، وإسبانيا والبرتغال، وقد زادت كثيرا في دول مثل اليونان التي سجلت قيمة 108.7% وبلجيكا وإيطاليا بحيث تجاوزت في هذه الدول الضعف.

3- فيما يخص نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي: فتشير البيانات إلى نتائج إيجابية حققتها دول المجموعة في خفض هذه النسبة المقدر بـ3% عام 1998 مقارنة بالسنتين السابقتين، حيث تمكنت إيطاليا بتخفيضها إلى 1.8% عام 1998 مقارنة بـ3.8% عام 1996، وهو نفس الشيء بالنسبة لإسبانيا، ويلاحظ من بيانات الجدول أن جميع الدول استطاعت تحقيق معيار عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 باستثناء اليونان فبالرغم من محاولتها لتخفيض هذه النسبة من 8.2% سنة 1996 إلى 5.2% سنة 1998، إلا أنها لم تحقق هذا المعيار.

4- فيما يخص معدلات الفوائد الطويلة الأجل: فيلاحظ من بيانات الجدول أن جميع دول المجموعة حققت النسبة المعيارية سنة 1998، إذ حققت معظمها نسبة ما بين 5% و6% باستثناء اليونان التي حققت نسبة 9.8%. إذن فاليونان لم تستوفي جميع المعايير بالرغم من محاولاتها لتخفيض النسب كالتضخم والدين العام.

ثالثا: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية

إن وثيقة معاهدة ماستريخت طموحة جدا انتهت بالإتفاق على إقامة اتحاد نقدي من خلال ثلاث مراحل:
المرحلة الأولى: (1991-1993)

في 1990 دخلت الوحدة النقدية المرحلة الأولى والتي تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق ذلك، ركزت الدول الأعضاء على التقارب في السياسات الاقتصادية تدريجيا، بسبب الاختلافات الاقتصادية والسياسية بين الدول واتفق فيها على أن تقوم اللجنة الأوروبية بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء، على أن تنته هذه المرحلة حتى نهاية ديسمبر 1993⁽¹⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية

تبدأ هذه المرحلة من جانفي 1994 وتستمر حتى 1998 يتم خلالها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والبرامج، بدايتها تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية * «EMI» مهمته الإشراف على إدارة النظام النقدي الأوروبي، وأعضاؤها هم البنوك المركزية للدول الأعضاء، ليتحول فيما بعد إلى «البنك المركزي الأوروبي» تم الإعلان عن تأسيسه في ماي 1998، مقر البنك فرانكفورت بألمانيا، بدء ممارسة مهامه مع مطلع 1999 (كما سلفنا ذكره سابقا)، وفي عام 1996 أقر زعماء الإتحاد شكل العملة الموحدة (اليورو)، كما تم الإعلان عن أسماء الدول العضو بالعملة الجديدة أول أبريل 1998 إحدى عشر دولة، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية

(1) صارم سمير ، مرجع سبق ذكره، ص 97.

* EMI: European Monetary Institute

والنقدية المطلوب توفرها بالدولة العضو بينما فضلت بريطانيا، السويد، والدانمارك التريث لحين يتم النظر كل سنتين بطلبات الانضمام الجديد تنتهي المرحلة الثانية في ديسمبر 1998⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعامل بالوحدة النقدية الأوروبية اليورو

بها يتم إستكمال مراحل الوحدة النقدية ويبدأ التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة (Euro)، وتثبيت موعد الأول جانفي 1999م كموعدها النهائي وعمل البنك المركزي الأوروبي على تشجيع التوسع بإستخدام اليورو لتحقيق الوحدة الأوروبية خلال فترة إنتقالية تستغرق ثلاث سنوات، تكون خلالها العملة الجديدة عملة حسابية فقط كما يجري التعامل بها بالأسواق المالية، وتتم بها كافة التسويات والتحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المتفق عليها، وعلى أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي مع بداية 2002⁽²⁾.

الجدول رقم (1-2): أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو

العملة	يورو يعادل 1
فرنك بلجيكي	40.3399
مارك ألماني	1.9558
دراخمة يوناني	340.750
بزيتا أسباني	166.386
فرنك فرنسي	6.55957
جنيه إيرلندي	0.787564
ليرة ايطالية	1936.27
فرنك لوكسمبرغي	40.3399
جيلدر هولندي	2.20371
شلن نمساوي	13.7603
اسكودو برتغالي	200.482
ماركا فنلندي	5.94573

المصدر: الخضير محسن، اليورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة - ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص103.

رابعا: تحقيق الوحدة الاقتصادية التامة بعد اتفاقية مايستريخت

اعتمدت اتفاقية مايستريخت على الطريقة الأولى أي تحقيق الاتحاد الاقتصادي بين الدول الأعضاء تمهيدا لطريق تحقيق الوحدة النقدية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، فطبقا لاتفاقية مايستريخت تم تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بدءا من الفاتح جانفي من عام 1993، و بذلك حققت دول المجموعة الأوروبية حلما مشتركا

(1) عبد العزيز سمير محمد ، مرجع سبق ذكره، ص153، ص222.

(2) نفس المرجع، ص223.

قضى بضرورة إنشاء سوق اقتصادية مشتركة، ويعتبر إنجاز السوق الأوروبية الداخلية الموحدة خطوة أساسية على طريق تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتظهر أهمية السوق الأوروبية المشتركة من خلال، تأمينها لحرية انتقال البضائع فخفضت جل المعاملات التجارية بين دول المجموعة لقواعد التجارة الداخلية، وكذلك تأمينها لحرية انتقال الأشخاص وحرية انتقال رأس المال حيث تضمنت التحرير الكامل لانتقال رأس المال داخل دول السوق، وضمان حق البحث عن أفضل الاستثمارات داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة، وإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات برا و بحرا و جوا⁽¹⁾.

الفرع الثالث: العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" وتوسع عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي

إن الوحدة النقدية الأوروبية جاءت بناء على اتفاقية ماستريخت وسميت باليورو وهي العملة النقدية الرسمية الموحدة التي تستخدمها أوروبا في كافة معاملاتها الاقتصادية.

أولاً: المراحل المتتالية لليورو (Euro - €)

لقد مرت عملية إصدار وتداول (اليورو) بثلاث مراحل ليُدخل جيوب الناس ويُتداول كعملة بديلة لعملاتهم الوطنية السابقة وهي⁽²⁾:

- **المرحلة الأولى** (ماي 1998، ديسمبر 1998): تم في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية عام 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، كما تم في هذه المرحلة إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إلى اليورو.

- **المرحلة الثانية** (1جانفي 1999، 1جانفي 2002): في نهاية هذه المرحلة تم الإعلان عن ميلاد اليورو وإحلاله محل الإيكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة كما تم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف فقط.

- **المرحلة الثالثة** (1 جانفي 2002، جويلية 2002) تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو وتداوله في الحياة اليومية للدول المشاركة، وتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، وأصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جويلية 2002. ولقد تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي متناسب، والتي قام بتصميمها المهندس الألماني "روبير كالينا" والتي استغرقت منه ما يزيد عن العامين، وقد وافق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي بإختيار إسم (اليورو)، واعتماد حرف "E" الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية "EPSILON" المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية بالإضافة إلى أن حرف "E" هو الحرف الأول في كلمة Europe ويتخلل "€" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار ويرمزان إلى قوس وسهمان ينطلقان إلى مستقبل أفضل، وتم كتابة عبارة "اليورو" بالأحرف اليونانية "EYRO"، للتعبير عن الارتباط بين الماضي المستمر والحاضر المستقر⁽³⁾.

⁽¹⁾ صارم سمير ، مرجع سابق ، ص 92..

⁽²⁾ رميدي عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54.

⁽³⁾ الخضير محسن ، مرجع سابق ، ص 114.

ثانيا: تطور منطقة اليورو(الاتحاد النقدي الاوروبي)

إن التطور التاريخي لمنطقة اليورو يبين دخول الدول 19 لمنظمة الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو" كالأتي⁽²⁾:
1- انضمام دول الموجة الأولى 1999: حيث اختيرت 11 دولة من بين الدول الخمسة عشر الأعضاء وهي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، أيرلندا، فنلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ والنمسا التي تشكل النواة الأولى لهذه العملة، بينما بقيت أربع دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي: الدانمارك، اليونان، السويد وبريطانيا والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استئفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها لكن انضمت فيما بعد، لكن فضلت الدول الثلاث الأخرى التريث:

✓ **فبريطانيا** رغم أنها استوفت كل الشروط الضرورية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أنها لم تنضم ولقد تعددت الأسباب، فمنها ما هو سياسي ولعل أهمها هي ولع البريطانيين بالجنيه الإسترليني نظرا لقدمه، وتميزه بالاستقرار أيضا فلم يحدث أن تعرض لانخفاض شديد عكس العملات الأوروبية الأخرى، إضافة إلى تخوف المملكة المتحدة من الانضمام الناتج عن التحذيرات التي أصدرها العديد من الخبراء الاقتصاديين البريطانيين.

✓ **أما الدانمارك** فقد أبدت نيتها في عدم المشاركة في العملة الموحدة عقب قيامها بإجراء استفتاء شعبي والذي نتج عنه رفض الدانماركيين لفكرة الانضمام لمنطقة اليورو،

✓ **والسويد** فلم تشارك في آلية الصرف الأوروبي وعلى الرغم من استيفائها لمعظم معايير ماستريخت إلا أنها لم تنضم إلى الوحدة النقدية بسبب المعارضة الشعبية للانضمام إلى اليورو عقب الاستفتاء الشعبي
2-انضمام اليونان: في 01جانفي 2001 فبعد استئائها للمعايير التقارب تم ضمها لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة اليورو.

كما شهدت منطقة اليورو توسعا بانضمام العديد من الدول كما هو مبين في الجدول التالي :

(2) مقعاش سامية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

جدول رقم (1-3): يمثل الدول المنظمة إلى الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"

اسم الدولة	سنة الانضمام لليورو
إسبانيا	1999
ألمانيا	1999
بلجيكا	1999
فنلندا	1999
فرنسا	1999
البرتغال	1999
ايرلندا	1999
إيطاليا	1999
هولندا	1999
النمسا	1999
لكسمبورغ	1999
اليونان	2001
سلوفينيا	2007
قبرص	2008
مالطا	2008
سلوفاكيا	2009
استونيا	2011
لاتفيا	2014
ليتوانيا	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير البنك المركزي الأوروبي 2015 .

ثالثاً: أهداف اليورو وأهميته

لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار بالمنطقة حيث يتمثل هذا الاستقرار في جانبين الاستقرار النقدي ويتحقق ذلك من خلال اعتماد عملة موحدة، ومن ثمة إتباع سياسة نقدية موحدة في دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على استقرار الأسعار، أما الجانب الثاني هو الاستقرار المالي من خلال التنسيق بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء، تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو (1) .

(1) مقعاش سامية، المرجع السابق، ص 23.

- كما توجد حزمة من الأهداف يسعى اليورو لتحقيقها سواء بالأجل القصير، المتوسط، أو الطويل وهي⁽¹⁾:
- 1- إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الأوروبي ليس في مجال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها بالاستثمارات المثلى، بل من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشروعات الأوروبية في التسويق الدولي.
 - 2- إعادة هيكلة المشروعات والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد ومردود من الاستثمار.
 - 3- امتلاك الإتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من اليورو.
 - 4- إتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعية المشتركة.
- كما تكمن أهمية اليورو في إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية، الفرنك الفرنسي ولن يعود هناك حاجة لتبديل أو تصريف العملات بعضها البعض، لذلك تزول الفوارق النقدية فيتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدات النقد أينما تنقل في منطقة اليورو، كما يؤدي اليورو إلى شفافية واضحة في الأسعار مهما كان مصدر السلعة (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا) أو غيرها من الدول الأوروبية سيحدد تلقائياً بعملة واحدة مما يسهل عمليات الإنتقاء والتسويق، بالتالي اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة واتساع حجم السوق والتشجيع على المنافسة بين الأفراد والمؤسسات⁽²⁾.

⁽¹⁾الخضيري محسن ، مرجع سابق، ص ص 174،175.

⁽²⁾صارم سمير ، مرجع سابق، ص ص 145،146.

خلاصة الفصل

في الأخير وليس أخرا يمكن القول أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، لذا ارتأينا دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره أرقى صور التكامل الاقتصادي بالعالم في عصرنا الراهن ومن خلال هذا الفصل توصلنا للنتائج التالية:

- 1- لم يكن هناك اتفاق عام لمفهوم محدد للتكامل الاقتصادي، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم واختلفت باختلاف الفكر الاقتصادي.
- 2- تعددت أيضا الأسباب والدوافع وراء قيام هذه الظاهرة من دوافع اقتصادية وسياسية إلى دوافع اجتماعية، واختلفت باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول.
- 3- يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط في الدول الأعضاء هذه الشروط منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي.
- 4- إن مراحل التكامل الاقتصادي تمر بعدة درجات وهي منطقة التجارة التفاضلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي يليه السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي وأخيرا الاتحاد الاقتصادي التام أو كما يعرف بالاندماج التام، فلا يمكن الانتقال للمرحلة التالية إلا بتحقيق المرحلة السابقة لها .
- 5- يحقق التكامل الاقتصادي مجموعة من المزايا للدول الأعضاء، كما ينتج عنه تكاليف وأعباء عدة تجبر الدول على تحملها.
- 6- تعددت النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، حيث ترى النظرية الاتحادية أو الفيدرالية أن التكامل يتم بانتقال التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل السلطات القطرية، بينما ترى النظرية الحديثة أن التكامل يتم على مستوى الإقليمي وليس على مستوى الدولي.
- 7- ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي وبالخصوص الاتحاد الجمركي آثار استاتيكية وأخرى ديناميكية.
- 8- إن أوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي إلى جانب توسيع عضويته .
- 9- يعد الوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية وإنشاء عملة موحدة بين 19 دولة، كتنويج لمسيرة من العمل المستمر والدؤوب بين الدول الأعضاء.
- 10- تعد معاهدة مايستريخت اللبنة الأساسية لقيام الوحدة النقدية الأوروبية الموحدة(اليورو).
- 11- فرضت معاهدة مايستريخت شروط 2000 فرض هذه القواعد بشكل سليم وصحيح؟
- 12- كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة، فالاستقرار الاقتصادي الذي سوف نقوم بدراسته في الفصل التالي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي

تمهيد

يقوم مبدأ الوصول للاستقرار الاقتصادي على رأس قمة هرم أهداف السياسة الاقتصادية، فإدارة النمو والتحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات ونسب البطالة، وزيادة الناتج الوطني، وتحقيق التوازن بميزان المدفوعات، ما هي إلا انعكاس لازم للتوازن والاستقرار الاقتصادي، فالتوازن الاقتصادي في الأسواق المختلفة الإنتاجية والنقدية والمالية، هو مؤشر لبداية الاستقرار الاقتصادي فالتوازن يقوم بتتبع التغيرات الحاصلة في أجزاء الاقتصاد الكلي، من تضخم وبطالة ونمو ودخل وطني وغيرها، ومن ثم معرفة كيفية استخدام الأداة الاقتصادية المناسبة للتفاعل والتأثير الايجابي في كل عناصر وأجزاء الاقتصاد الكلي، حيث توجه السياسة النقدية بكل أدواتها للتأثير أساسا في السوق النقدية، أما السياسة المالية فتركز بدرجة أولى على التوازن في سوق الإنتاج، وتقوم السلطان النقدية والمالية بالتنسيق حيال استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية ضمن إستراتيجية السياسة الاقتصادية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذا الأخير هو الوضع الذي تسعى كل الدول لتحقيقه سواء داخليا أو إقليميا من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية لمحاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية بين الدول الأعضاء وحلها بصورة جماعية فيما بينها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: منظور الفكر الاقتصادي لاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الرابع: دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي تسعى إليه كل دول العالم متقدمة أو متخلفة على حد سواء، فالاستقرار الاقتصادي لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، فمن المنطقي أن ترتبط مؤشرات مع بعضها البعض، إذ أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم من ناحية أخرى، مما يسبب في مشاكل اقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي هو أكبر هاجس للدولة، فهو الهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال سعيها لضبط مؤشرات، بواسطة تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ودعم استقراره للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

1-التعريف اللغوي: جاء في معجم المعاني الجامع أن الاستقرار مصدر *إِسْتَقَرَّ*، استقرَّ، فهو مُسْتَقَرٌّ، بمعنى ثَبَّتَ وَتَمَكَّنَ وتميز بالسكون، فالاستقرار لغة هو الثبات والسكون⁽¹⁾.

2-التعريف الاصطلاحي: لقد وردت العديد من التعريفات لمفهوم الاستقرار الاقتصادي، يمكن ذكر البعض منها:

"الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما"⁽²⁾.

"ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي"⁽³⁾.

"يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه حالة بقاء الاقتصاد على مستوى العمالة الكاملة ومنعه من أن يتسبب كثيرا عن هذا المستوى سواء بالارتفاع مما يسبب التضخم أو الانخفاض مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي، وسياسات نقدية ومالية واعية ومرنة تجعل بالإمكان المحافظة على هذا الهدف"⁽⁴⁾.

يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي "يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار في أسعار

⁽¹⁾ بخيت حيدر نعمة، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة"، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 11.

⁽²⁾ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990/2004"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 77.

⁽³⁾ الصعيدي عبد الله، "النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 184، 185.

⁽⁴⁾ النبهاني أحمد، "الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي"، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص 44.

الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي⁽¹⁾.

" يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفردة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها، ويعتبر هذا الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية، كونه يسهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات، مما يدعم بقاء تلك الحكومات في السلطة ويبرر استمراريتها، وخاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي⁽²⁾.

مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي وهو:

(الاستقرار الاقتصادي يعني الوضع الذي يحقق ارتفاعاً في مستوى المعيشة وتحسناً في كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي، وذلك من خلال التحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات ونسب البطالة، وزيادة الناتج الوطني وتحقيق التوازن بميزان المدفوعات وبالتالي تحسين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يدعم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية).

الفرع الثاني : أهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي

للاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة وأهداف يسعى لتحقيقها:

أولاً: أهداف الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع)، وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي، أي الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽³⁾.

(1) بن الدين محمد الأمين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر 1990/2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ،جامعة الجزائر، 2009، ص72.

(2) ملاوي أحمد ابراهيم، "دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي"، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، جامعة مؤتة كرك، الأردن، دون ذكر

السنة، ص06.

(3) الحمداني رفاة شهاب، "نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص254.

ثانياً: أهمية الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع؛

ومن صور التوازن الاقتصادي - والذي يعتبر مرادفاً لاستقرار اقتصادي- التوازن بين الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج القومي) فإذا لم يكن الإنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي"، ومن أهم مظاهره انخفاض الأسعار وظهور البطالة، وعلى العكس إذا كان الإنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني وهذا يعني ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الثاني:أنواع الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محلياً أي لدولة معينة وقد يكون إقليمياً يختص بمجموعة دول كالاتحاد الأوروبي، أو دولياً بمعنى استقرار لعموم الاقتصاد العالمي الذي يقصد به استقرار كل دولة استقراراً محلياً بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالة استقرار شامل، كما يمكن تصنيفه حسب النظام المالي والنقدي إلى استقرار مالي واستقرار نقدي.

الفرع الأول : الاستقرار الاقتصادي الدولي والمحلي

وفقاً للمعيار المصدر والمكان يمكن تصنيف الاستقرار الاقتصادي إلى استقرار دولي (خارجي)، واستقرار محلي(داخلي) كما يلي:

أولاً:الاستقرار الاقتصادي الدولي

عموماً يتوقف الاستقرار الاقتصادي الدولي على عدة عوامل لعل أهمها⁽²⁾:

1-التقلبات في حركات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن اختلاف أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والبحث عن الأرباح والاستقرار السياسي، قد تؤدي إلى إحداث استقرار أو بالعكس تؤدي إلى إحداث اضطراب وذلك حسب نوعها وتوقيت اتجاهها(طويلة أم قصيرة الأجل، وتتجه للخارج أم الداخل) لاسيما حركة رؤوس الأموال الساخنة hot money.

⁽¹⁾الحمداني رفاه شهاب، المرجع السابق، ص255.

⁽²⁾بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص15.

2-التغيرات في مستويات الأسعار والأجور التي قد لا تكون متنسقة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل (الاقتصاد المحلي) والخارج (الاقتصاد الدولي) عند مستوى معين لسعر الصرف.

3-التغيرات في جداول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجة لتغير الدخل النقدي.

4-التغيرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي (كالو،م،أ) أو لمجموعة من الدول(كدول الاتحاد الأوروبي) وهذه تؤثر تأثيرا محسوسا على الوضع القائم للاقتصاد العالمي.

5-اتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الصادرات والواردات أو تؤثر على نمو احدهما بدرجة تختلف عن تأثيرهما في الأخرى.

6- إضافة إلى ذلك فان الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على الاستقرار الدولي.

إن يمكن القول أن الاستقرار الدولي هو عبارة عن ثبات الوضع القائم للاقتصاد العالمي، في ظل وجود نمو اقتصادي عالمي مستقر، نتيجة عدم حدوث تقلبات شديدة وخطيرة في حركة رؤوس الأموال الدولية، وكذا عدم حدوث مشاكل اقتصادية في الدول ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي.

ثانيا:الاستقرار الاقتصادي المحلي

إن تحقيق الاستقرار المحلي يعني الوصول إلى⁽¹⁾:

1-استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم، فتحقيق معدل التضخم مساوي للصفر(الحالة المثالية التي من النادر الوصول إليها)أو معدل تضخم مقبول اقتصاديا واجتماعيا يقل عن 2%يعني هذا استقرار الوضع الاقتصادي للبلد.

2-القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العاملة الكاملة.

3-تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل إن أمكن ذلك.

4-تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن النظر إلى العناصر الأربعة السابقة إلى أنها تستهدف تحقيق نوعين من التوازن هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالتوازن الأول يمكن أن يقاس على أساس معدلات البطالة والتضخم وإمكانية تقليص الأول (معدل البطالة) مع المحافظة على مستويات منخفضة ومستقرة من معدل التضخم، وكذلك من خلال مدى وجود الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة، في حين التوازن الخارجي يقاس بوجود توازن في الحساب الجاري وبصورة أكثر شمولاً بمستوى صافي التدفقات الرأسمالية القابل للاستمرار والذي يساوي فجوة الادخار والاستثمار عبر الزمن.

(1) بخيت حيدر نعمة،المرجع نفسه،ص16.

الفرع الثاني: الاستقرار المالي والنقدي

يمكن تقسيم الاستقرار الاقتصادي وفقا للنظام الاقتصادي إلى نوعين:

أولاً: الاستقرار المالي

أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية، فالأزمة تؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد، أو أحد أصوله المالية الأخرى، مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد"، فالاستقرار المالي يتضمن:

✓ استقرار جميع مكونات النظام المالي؛

✓ استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛

✓ ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها؛

من خلال ما سبق وأيا ما كان التعريف فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية، أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها⁽¹⁾.

ثانياً: الاستقرار النقدي

الاستقرار النقدي هو من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية متمثلا في استقرار سعر العملة واستقرار المستوى العام للأسعار بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث أزمات نقدية اقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾، فالاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود والذي من شأنه المحافظة على مستوى الأسعار السائدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي بعبارة أخرى نجد أن الزيادة في عرض الكتلة النقدية يجب أن يحقق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث أن⁽³⁾ :

معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع

معامل الاستقرار النقدي =

معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي

⁽¹⁾ بلقطة براهيم، "آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ايام 10/09 نوفمبر 2010، ص 07.

⁽²⁾ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف: النظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص 429.

⁽³⁾ البيلاوي حازم، " دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

فغياب الاستقرار النقدي يؤدي إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء في شكل تضخم أو انكماش فالانكماش يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب رجال الأعمال والمنظمين، أما التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المدنيين ورجال الأعمال والمنظمين على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة، فنظرا لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع التكاليف، توجهت معظم الدول الصناعية إلى حصر معدل التضخم ما بين 1% و 3% من جهة، و إلى التركيز على تخفيض معدل التضخم واستقرار الأسعار من جهة أخرى (1).

المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

هناك عدد من المبررات التي تحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى الحالة التي يكون مجمل الاقتصاد في حالة الاستقرار الاقتصادي، بحيث يتعين على الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا تقوم الحكومات بمراقبة حالة الأسواق الاقتصادية المختلفة بغية التعرف على أوجه الاختلال فيها وتشخيص مكامن الضعف في سياستها الاقتصادية تمهيدا لتصحيحها للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية

نجد أن الاختلال الذي يمكن أن يصاحب الاقتصاد القومي قد يكون:

أولاً: اختلال داخلي

ينجم هذا الاختلال بصورة عامة عن عدم تناسب ما بين تيار الطلب المحلي مع تيار العرض المحلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويظهر هذا الاختلال على هيئة ثلاث أشكال أولها الاختلال السلعي الذي يعد السبب الأساسي للاختلالات الأخرى ويحدث جراء انخفاض الناتج المحلي من السلع والخدمات وعدم تناسبه مع تيار الطلب عليها، أما الشكل الثاني فهو الاختلال المالي الذي يتجسد في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أما الشكل الثالث فهو يتمثل في الاختلال النقدي والذي يتمثل في بالفجوة التي تظهر ما بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، وبتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه (2).

ثانياً: اختلال خارجي

يتمثل الاختلال الخارجي بالاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عند عدم تساوي صادرات بلد معين مع وارداته من مختلف السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد وغيرها، ويرى بعض الاقتصاديين بأن صور الاختلال الداخلي السابقة (السلعي والمالي والنقدي) تعد السبب الرئيسي للاختلال الخارجي فضلا عن أسباب أخرى كضعف البنين الاقتصادي له، وغيرها من الأسباب التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها (3).

(1) حولية يحي، "تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 50.

(2) بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 19، 20.

(3) نفس المرجع، ص 21، 23.

الفرع الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في العصر الحديث

إن عدم الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية، ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في العصر الحديث ما يلي (2):

1- التغيرات في المستوى العام للأسعار: إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه.

2- الآثار السلبية لتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة: بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وبالتالي يعد التحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

3- استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل: إن نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتنزيل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدراً كبيراً من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات

(2) بن الدين محمد الأمين، مرجع سابق، ص73.

المستويات العالية من الدين قصير الأجل" يبدو أنها أكثر تعرضاً للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية".

4-الأزمات المالية:والتي تصيب الأسواق المالية فتصبح هذه الأسواق غير قادرة على تنظيم وتحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الانتاجي الحقيقي، ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر:

✓ الارتفاع في أسعار الفائدة؛

✓ أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات؛

✓ الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جداً في مجال الوساطة المالية لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها؛

✓ الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تتعكس اختلالات ميزانية الدولة سلباً على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بن الدين محمد الأمين، المرجع نفسه، ص74.

المبحث الثاني: منظور مدارس الفكر الاقتصادي لاستقرار الاقتصادي والسياسات المحققة له

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصادي، إذ تعد هذه الأدوات ركائز أساسية تعتمد عليها الدولة لتصحيح أي اختلال في احد الأسواق ومن ثم تحقيق الاستقرار، فالدور المهم للسياستين المالية والنقدية، ركزت عليه كل النظريات الاقتصادية بين مدعماً لسياسة نقدية وأخرى مالية أو الدعوى لتطبيقها معا والتنسيق بينهما، للتأثير على النشاط الاقتصادي، لذلك دار جدل واسع بين الكينزيين والنقديين حول فعاليتهما، كما دافع آخرون عن سياسات أخرى، فبالرغم من أهمية كل السياسات إلا انه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين، لاختلاف المدارس الفكرية إذ أن لكل مدرسة آراءها وتصوراتها حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: منظور مدارس الفكر الاقتصادي لاستقرار الاقتصادي

شهدت سياسات الاستقرار الاقتصادي جدلاً فكرياً واسعاً من قبل المفكرين، وهذا الجدل لم يكون وليد القرن الماضي، فلقد شغل استقرار الأقاليم والبلدان اقتصادياً واجتماعياً بال العديد من المفكرين، فبالرغم من عدم وجود نظريات اقتصادية بالمعنى الواضح، إلا أنه اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية أو الكينزية حول مدى تأثير كلا من السياستين المالية والنقدية، ومدى فعالية كلا منهما في التأثير على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي .

الفرع الأول: نظرة المدرسة التقليدية والنقدية لاستقرار الاقتصادي

إن نظرة الكلاسيك والنقديين لاستقرار الاقتصادي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- مع ظهور المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي اعتبرت بمثابة رد فعل على المذهب التجاري فان الأمر (الاهتمام بسياسات الاستقرار الاقتصادي) يبرز بوضوح، إذ أنهم يرون دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يختلف جذرياً عما كان عليه في عهد التجاريين، حيث يتمثل في إعطاء الحرية التامة للأفراد وتقويض دور الدولة وجعلها دولة حارسه؛

2- اعتمدت المدرسة النقدية على النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية والمعروفة بصيغة فيشر، وعلى نظرية كمبرج من حيث الأساس الفكري باعتبار عرض النقد هو المتغير الأساسي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، وان البطالة حسب رأيهم تتراد كلما تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية⁽¹⁾.

3- لذلك ذهب التقليديون ومن بعدهم النقديون إلى أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية ونجاعة في التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره متغيراً تابعاً لعرض النقود، وان التحكم في المعروض النقدي هو أساس علاج مشاكل الاقتصاد الوطني، لان كل تغيرات الدخل تغيرات حقيقية تتطلب صرامة في الإصدار النقدي؛

4- إن النقديون يؤكدون على عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

(1) بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 27، ص 37.

5- النتيجة الحتمية لافتراضات التقليديين هو أن الادخار سيوجه تماما للاستثمار عن طريق متغير سعر الفائدة باعتبار هذا الأخير هو ظاهرة حقيقية، إلا أن أزمة الكساد كانت بمثابة المحك الحقيقي لأطروحاتهم، حيث عجزت عن إيجاد التفسير والعلاج لهذه الظاهرة، ومن ثم قصور هذه النظرية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: نظرة المدرسة الكينزية للاستقرار الاقتصادي

إن ابرز أفكار المدرسة الكينزية فيما يخص الاستقرار الاقتصادي واليات تحقيقه فهي:

1- تعتمد النظرية الكينزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبتعابير نقدية، عكس النظرية التقليدية التي تركز على المتغيرات الاقتصادية الجزئية؛

2- كان لكينز الفضل الكبير في توضيح اعتماد الاستهلاك على الدخل، إذ توصل إلى وجود علاقة ثابتة بين الاستهلاك والدخل فبمجرد معرفة حجم الاستهلاك يمكن تحديد كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي والضرائب اللازمة لتحقيق التشغيل الكامل، إذ يصبح بإمكان صانعي السياسات اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار؛

3- يرى الكينزيون أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة الركود أكثر من مكافحة التضخم؛

4- يرى الكينزيون فشل النظام السعري في انتشار الاقتصاد تلقائيا من حالة الكساد والعودة به إلى التشغيل الكامل بسبب فشل مرونة الأجور والأسعار في تحقيق ذلك، وكذلك عدم صحة قانون ساي للأسواق⁽²⁾.

5- الكينزيون اعتمدوا في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد الليبرالي، على السياسة المالية على أساس عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب ومرجع ذلك من منظور "كينز" هو أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود، لأنه يكون قد بلغ أدنى انخفاض لها، ومهما زاد عرض النقود لا تنخفض الفوائد ومن ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل؛

6- إن النظرية الكينزية تعتمد على حل المشاكل التي قد تتعرض لها دولة ما، على السياسة المالية وبالتالي اعتبرتها الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

7- إن النظرية الكينزية تقر انه في حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال، أما معالجة التضخم فيتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، فمن خلال أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة الحفاظ على مستوى دخل التوازن بحيث تضمن حدوث الاستقرار الاقتصادي، وثبات الدخل عند مستوى العمالة الكاملة، ففي حالة ظهور الفجوة الانكماشية يمكن للدولة أن تتبع سياسة مالية توسعية، وفي حالة ظهور الفجوة التضخمية يمكن للدولة أن تتبع سياسات مالية انكماشية لتخفيض الطلب الكلي الفعال حتى المستوى الذي يضمن تحقيق التوظيف الكامل،

⁽¹⁾ محيريق فوزي، "دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي"،

أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 171.

⁽²⁾ بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 31، 34.

8- الحقيقة النهائية أن "كينز" لم يبلغ تماما دور وأهمية السياسة النقدية، إلا انه يرى أنها ذات فعالية أقل، فهو يرى انه يمكن استخدامها كسياسة مكملة أو مساعدة للسياسة المالية، خاصة أنها تؤثر في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق الكلي هذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة، فإذا كان هناك تضخم تلجأ السلطات النقدية إلى الرفع من تكلفة الائتمان، لتحد من قدرة المصارف على التوسع فيه، أما إذا كانت في حالة الركود فإنها تقوم بإجراء معاكس⁽¹⁾.

الفرع الثالث: نظرة المدارس الحديثة لاستقرار الاقتصادي

واهم نقاطها فيما يخص آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد:

- 1- لقد حصل جدل واسع بين أنصار المدرسة النقودية والمدرسة الكينزية في السياسات الواجب إتباعها لضمان الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما في قضية الاختيار بين أدوات كل من السياستين، ففي الوقت الذي يقول فيه النقويون المتشددون بان فعالية السياسة المالية محدودة في تحقيق الاستقرار رد عليهم الكينزيون بالشيء نفسه؛
- 2- مع مرور الزمن بدأت نظرتهم تتغير إذ بدأ معظم النقديين يسلمون بان السياسة المالية تستطيع التأثير على الإنتاج ومستويات الأسعار، وفي الوقت نفسه يسلم الكينزيون كذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لذلك وصلت أوجه الخلاف بينهما إلى زاوية ضيقة جدا عندما قال زعيم المدرسة النقدية "ميلتون فريدمان" عبارته الشهيرة(كلنا الآن كينزيون) ليرد عليه بسرعة الاقتصادي الكينزي "فرانكو مودلياني" بالشيء ذاته قائلا:(كلنا الآن نقديون)⁽²⁾.
- 3- باتت قناعة لدى صناع القرار على تكامل السياستين المالية والنقدية لبلوغ الاستقرار الاقتصادي، وأنه من الصعب أن تطبيق السياستين النقدية والمالية بمعزل عن بعضهما البعض، فالسياسة الاقتصادية لها أهداف نقدية وأخرى مالية تسعى لتحقيقها، وتستخدم لتحقيق الأهداف النقدية أدوات السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، وتستخدم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المالية؛
- 4- إذا لم يتمكن صانعو القرار الاقتصادي من رسم خطة تنسق أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، فسيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف، لذلك وجب التنسيق في استخدام أدوات كلا السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن سياسات أخرى كالسياسة الداخلية⁽³⁾.
- 5- إن مدرسة التوقعات العقلانية(أول من وضع نظرية التوقعات هو جون ف. ماث) ترى بأنه إذا كان التغير في السياسات المالية والنقدية غير متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فان مستوى الإنتاج والتوظيف لن يتأثر بتلك السياسات، أي أن تلك السياسات لن تكون فعالة، وبالتالي فان أنصارها ينصحون بتطبيق سياسات بسيطة والاعتماد كثيرا على دور التوقعات العقلانية في المتغيرات الاقتصادية، لتجعل من السهل التنبؤ بها لغرض الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

(1) محيريق فوزي، مرجع سابق، ص 172.

(2) بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 43.

(3) المرجع السابق، ص 173.

6- إن مدرسة اقتصاديات جانب العرض نشأت على أنقاض المدرسة الكينزية التي اهتمت بجانب الطلب وأهملت جانب العرض، لذا فضل أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم "كارثر لافر" و"دوغلاس جونز" استخدام الحوافز المالية ولا سيما التخفيضات الضريبية لأنها حسب رأيهم تساعد على زيادة إنتاجية العمل، كما دعا العديد من أنصار هذه المدرسة للعودة إلى نظام قاعدة الذهب لتضع حداً للتوقعات التضخمية وتعيد الثقة في العملة المحلية للبلاد، وبالتالي تتخفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة التي تؤدي إلى تنشيط الاستثمار فيزداد معدل النمو، ولتجد الحكومة صعوبة في اللجوء إلى إحداث عجز في الموازنة وبالتالي تحقيق الاستقرار⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بخيت حيدر نعمة ، مرجع سابق، ص ص، 48، 50.

المطلب الثاني: السياسات الداخلية المحققة لاستقرار اقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: النقدية والمالية والدخلية، إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من التطرق إلى:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية واسع جداً، وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات أهمها أنها: "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة"⁽¹⁾. لكن من أهم التعريفات التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه (Einzig) من أن السياسة النقدية: "تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁽²⁾.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة (نوعية) وأخرى غير مباشرة (كمية) كما يلي:

1/ الأدوات غير المباشرة (الكمية) وتتضمن ما يلي:

أ- سياسة السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية⁽³⁾، فإذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية توسعية (أي في حالات الانكماش) فإنه يدخل إلى السوق كمشتري للسندات للتوسع في الائتمان ليضخ نقوداً في السوق وبالتالي ارتفاع حجم النقود المعروضة وأما إذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية انكماشية (حالات التضخم) فإنه يدخل كبائع للسندات ليمتص النقود من السوق وبالتالي انخفاض حجم النقود المعروضة⁽⁴⁾.

ب- سياسة سعر إعادة الخصم: يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، فعندما يهدف البنك

(1) عبادة إبراهيم عبد الحليم، "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 12، 2011،

ص 744.

(2) الدوري زكريا، السامرائي يسرى، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان، 2006، ص 185.

(3) خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 305.

(4) الحمداني رفاة شهاب، "مرجع سبق ذكره"، ص 270.

المركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض مما يقلل من حجم القاعدة النقدية في السوق ؛

ج- معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري): تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إنشاء النقود الائتمانية، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على إنشاء النقود الائتمانية⁽¹⁾.

2/ الأدوات المباشرة (النوعية):

أ- تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي يفرض على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، وعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها؛

ب- النسبة الدنيا للسيولة: يتم استخدام هذه الوسيلة من طرف البنك المركزي وذلك بالعمل على إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلي بعض مكونات الخصوم، أي تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ؛

ج- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة ؛

د- الإقناع الأدبي: تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي النصح للبنوك، بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع⁽²⁾.

ثالثا: أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظرا لاعتبار تلك الأهداف الأولى تمثل أداة ظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، حيث تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

⁽¹⁾ بن سميحة عزيزة، بن سميحة دلال، "توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي"،

الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ايام 09/10 نوفمبر 2010، ص9.

⁽²⁾ قدي عبد المجيد ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقمبية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،ص ص، 80، 81.

1- المجموعة الأولى: هي مجتمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، ويتعلق الهدف الأولي للسياسة النقدية هنا بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط؛

2- المجموعة الثانية: تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد؛

وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل، والأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية وهي مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية⁽¹⁾.

فالأهداف النهائية قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام وضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محرية التضخم)، تحقيق التشغيل الكامل (محرية البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولا كالدور"⁽²⁾. وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي تحقيق⁽³⁾:

1- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2- العمالة الكاملة.

3- تحقيق معدل عال من النمو.

4- توازن ميزان المدفوعات.

بعد تسليط الضوء على الأهداف النهائية للسياسة النقدية نجد تعارض بين أهدافها، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيقهما في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل

⁽¹⁾ صالح مفتاح ، "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم

الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002/2003، صص، 114، 116.

⁽²⁾أحول عبد القادر، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2006"، الملتقى الدولي حول السياسات

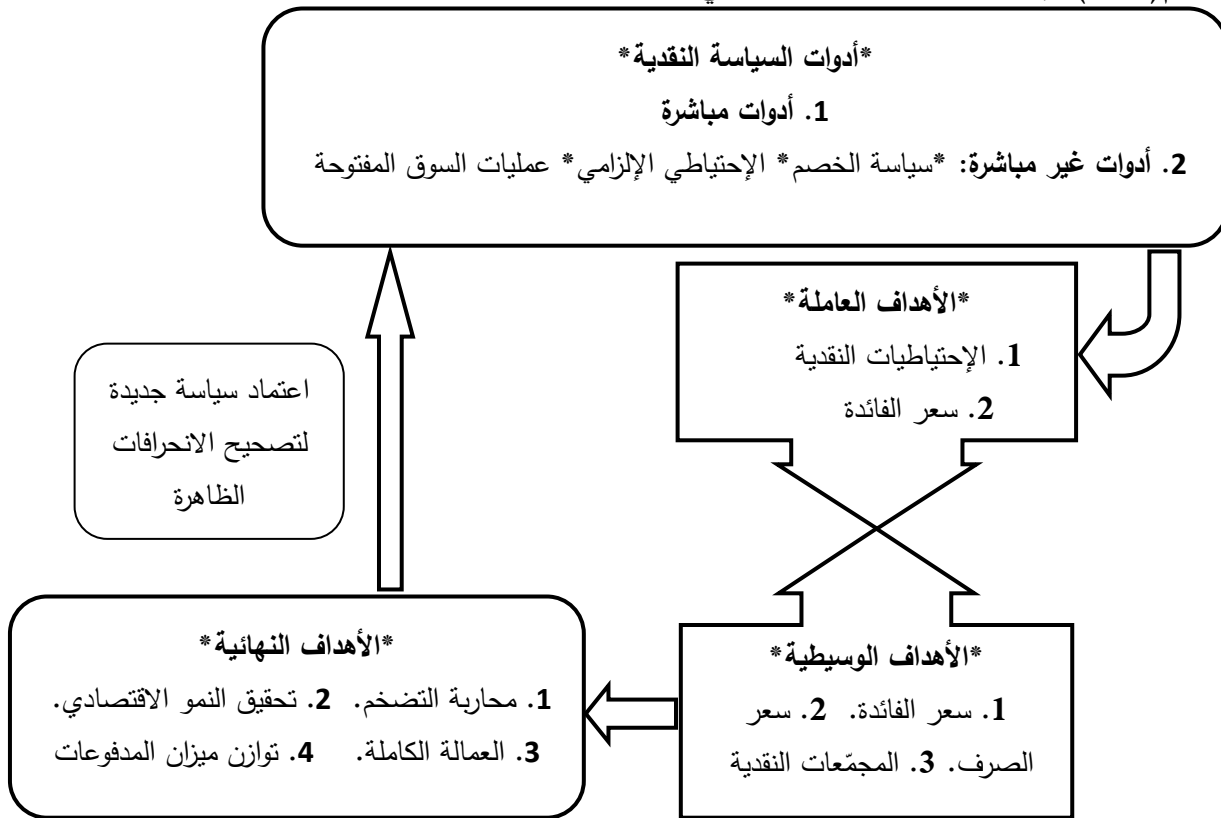
الاقتصادية ،جامعة تلمسان، ايام 17-18 نوفمبر 2007، صص، 03.

⁽³⁾المرجع السابق، صص، 124.

للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات. أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً له؛

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية، إذن يتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً لتحقيق الاستقرار، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول⁽¹⁾.

وفيما يلي مخطط توضيحي للإستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:
الشكل رقم (2-1): إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: لحو عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2006"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، أيام 17-18 نوفمبر 2007، ص 04.

⁽¹⁾ لحو عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 03، 04.

الفرع الثاني: السياسة المالية

لدراسة السياسة المالية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من التطرق إلى:

أولاً: تعريف السياسة المالية

تعد السياسة المالية "إحدى فروع السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي، والضرائب، والدفعات التحويلية، كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي عن طريق الحكومة وتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية، والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم"⁽¹⁾.

تعرف على أنها: "مجموع السياسات الحكومية المتعلقة بالإيرادات العامة كالضرائب المختلفة والإنفاق العام لتحقيق أهداف عديدة، كإعادة تخصيص الموارد، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل وغيرها.. أي أن السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية للتأثير على العوامل المحددة للإنتاج"⁽²⁾.

ثانياً: أدوات السياسة المالية

هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة للدولة وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي⁽³⁾:

أ -زيادة أو إنقاص الضرائب.

ب -زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.

ج -استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

1- النفقات العامة: وهي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع منها: نفقات حقيقية وأخرى تحويلية ونفقات الوظيفة الإدارية للدولة... الخ؛

2- الضرائب: تمثل فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة لتحقيق النفع العام⁽⁴⁾.

3- الموازنة العامة للدولة: هي "بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها"⁽⁵⁾.

(1) الحمداني رفاة شهاب، "مرجع سبق ذكره"، ص 259.

(2) بخيت حيدر نعمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 74.

(3) دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(4) سوزي ناشد عدلي، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 99، ص 115.

(5) عمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 41.

ثالثا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، فأدوات السياسة المالية تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتقاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية:

1- عجز في الطلب الكلي (التمويل بالعجز): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاق، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات... الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة، كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الضريبة) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ففي ما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال خفض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج⁽¹⁾.

2- زيادة مستوى الطلب الكلي (التمويل بالفائض): في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام⁽²⁾.

إن يمكن القول أنه نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين النقدية والمالية فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل منهما، كما أن نجاح تطبيق الأدوات النقدية والمالية يرتبط ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد والنظام المتبع فيه وقدرته على التفاعل مع الإجراءات المالية والنقدية المتخذة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

⁽¹⁾ دراوسي مسعود، "مرجع سابق"، ص 79، 80.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 81.

الفرع الثالث: السياسة الداخلية (سياسة مراقبة الأسعار والأجور)

إن السياسة المالية والسياسة النقدية المستخدمتين لمدة طويلة كآليتين لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، كان لابد أن تضاف إليهما سياسة أخرى تسمى بالسياسة الداخلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: تعريف السياسة الداخلية

تعرف السياسة الداخلية بأنها: "عدد من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية، والأجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل، بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار، فهي إجراءات حكومية بدأت الو.م.أ وبلدان أوروبا الغربية ممارستها منذ الحرب العالمية الثانية"⁽¹⁾.

كذلك تعرف بأنها: "السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من الحكومة وعادة يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية"⁽²⁾.

ثانياً: دور السياسة الداخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن السياسة الداخلية جاءت لتعالج أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهو تضخم الأجور وهذا التضخم ينبع أساساً من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه الإنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية، ومن هنا فإنه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم زيادة الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط المعدلات الأولى بالمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى بسياسة الأجور"⁽³⁾.

فالسياسة الداخلية تعتمد على نظرية التضخم بدفع النفقة، وطبقاً لهذه النظرية فإن للمنشآت والاتحادات العمالية القوة التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وان تستخدم هذه القوة لزيادتها حتى أثناء الركود، ومن ثم فإن محاولات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية لا بد وان تتسبب في إحداث التضخم، كما يمكن أن تحقق هذه السياسات استقرار الأسعار فقط مع وجود البطالة غير المرغوب فيها، وهكذا تكون السياسة الداخلية ضرورية، لتقييد الأجور والأسعار، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة، وإن من بين أهم مؤيدي المنهج الداخلي نجد الاقتصادي "جارنر آكلي" حيث يرى أن عملية التضخم ناتجة عن عملية صراع دائر حول توزيع الدخل الذي يحدث في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة حيث تستخدم المنشآت والاتحادات العمالية قوتها التساومية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي أمام اجتياح الموجات التضخمية، ويجزم "آكلي" انه بارتفاع معدلات التضخم فان الزيادة في الأسعار والدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي إلى الحفاظ على دخولهم الحقيقية إلا أنها تقوض دخول الأطراف الأخرى، وبالتالي فإنه يرى أن السياسة الداخلية هي الحل الأسلم لهذا الوضع، وقد اقترح أنصار المذهب الداخلي أمثال "هنري

⁽¹⁾ ايدجمان مايكل، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص 573.

⁽²⁾ بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 79.

⁽³⁾ مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 95.

واليش" و"سدني وينتراوب" مجموعة من السياسات للتعامل مع تلك المشاكل صممت لجعل الاقتصاد يتمتع بتنافس أكبر وتتضمن هذه السياسات: وضع القوانين المضادة للاحتكارات، إضعاف قوة النقابات العمالية، إزالة عوائق التجارة الدولية مما يشجع المنافسة الدولية⁽¹⁾.

إذن يمكن القول أن الفرق بين السياسة الدخلية والسياستين السابقتين المالية والنقدية، هو أن السياسة النقدية هدفها التحكم في المعروض النقدي أي التأثير في سوق النقد باستخدام عدة آليات كسياسة سعر إعادة الخصم أما السياسة المالية فهي تؤثر في سوق الإنتاج باستخدام السياسة الضريبية أو الإنفاقية، في حين السياسة الدخلية هي عبارة عن مراقب لحركة السوقين، من خلال استخدام التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار وهذا عن طريق تحديد الأجور أو تجميدها ، أو تحديد معدلات الزيادة فيها بطريقة تحكمية أو إتفاقية، واستخدام نظام البطاقات أو تقيين السلع ونثيبت الأسعار ومنع الدعم.

⁽¹⁾ ابدجمان مايكل، مرجع سابق، ص ص، 574، 575.

المطلب الثالث: السياسات الخارجية المحققة لاستقرار الاقتصادي

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد لأي دولة الاستعانة بمجموعة من السياسات، التي تدخل ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية والتي تسعى في مجملها إلى تحقيق الأهداف النهائية، وهذه السياسات تشمل سياسات داخلية والتي رأيناها سابقا وسياسات خارجية متمثلة أساسا في سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية وهي سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية والتي تتخذها الدولة وتقرضها بنفسها، لكن هناك نوع ثاني تفرض عليها وهي سياسات المؤسسات الدولية بهدف الوصول إلى المبتغى الاقتصادي المنشود وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول : سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية

وهي تلك السياسات الاقتصادية التي تستعين بها الدولة في تعاملها مع العالم الخارجي، وتشمل كل من السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

أولا: السياسة التجارية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، إقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وفي الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي"⁽¹⁾.
فالسياسة التجارية يقصد بها أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير⁽²⁾:

- 1- على تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجا من البلد.
- 2- على سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضاً.
- 3- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

إن السياسة التجارية تستعين بأدوات تقيد التجارة الخارجية، حيث تنقسم هذه الأدوات بحسب طريقة تدخل الدولة في سياستها التجارية إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فالأدوات الغير مباشرة تشمل كل من الرسوم والتعريفات الجمركية بمختلف أنواعها والإعانات المباشرة والغير مباشرة، أما الأدوات مباشرة فتشمل كل من نظام الحصص والتقييد الإرادي للصادرات، شروط المكونات المحلية* والإجراءات الإدارية⁽³⁾.

(1) حشيش عادل أحمد، "سياسات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 213.

(2) بن ديب عبد الرشيد، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 115.

* ويقصد بهذه السياسة التجارية إبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة وبعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

(3) خلوفي عائشة، "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 35، ص 40.

فسياسة حماية وتقييد التجارة الخارجية تسمح بالحصول على الإيرادات وتعزيز المالية العامة للدولة بواسطة فرض رسوم جمركية، كما أن السياسة التجارية تؤدي إلى تنويع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي، إذ يزداد الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعدها على التقليل من البطالة، وزيادة فرص الاستثمار المريح في الداخل، وبالتالي استخدام المزيد من العمالة، كما أن فرض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية يؤدي إلى خفض الواردات من السلع وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري، وبالتالي فهذه السياسة تسهم في بعث الاستقرار للاقتصاد⁽¹⁾.

ثانياً: سياسة سعر الصرف ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

قبل التطرق لماهية سياسة سعر الصرف فلا بد من معرفة سعر الصرف:

- 1- **سعر الصرف:** هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى⁽²⁾.
- 2- **تعريف سياسة سعر الصرف:** هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى لتحقيق الاستقرار⁽³⁾.
- 3- **أدوات سياسة سعر الصرف:** من أجل تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف، تلجأ السلطات إلى استعمال العديد من الأدوات والوسائل أهمها⁽⁴⁾:

أ) تعديل سعر صرف العملة: حيث قد تلجأ السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها، كما تعمل على التأثير على تحسين تدهور قيمة العملة.

ب) استخدام السلطات النقدية احتياطات الصرف: حيث تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج) استخدام سعر الفائدة: فعندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

د) مراقبة الصرف: وتقتضي هذه السياسة إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 33.

⁽²⁾ الحمزاوي محمد كمال، **سوق الصرف الأجنبي "ماهية، مدركاته الأساسية، تطوره"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 17.

⁽³⁾ حميدات محمود، **"مدخل للتحليل النقدي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10.

⁽⁴⁾ عبد الجليل هجيرة، **"أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 39، 40.

4- دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها، حيث يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي أهم هدف تسعى لتحقيقه، من خلال مقاومة التضخم، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، ويؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، ولسعر الصرف دور هام في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، كذلك عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الصرف سوف يقوم بتشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات، ويحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية ويحقق التوازن بميزان المدفوعات⁽¹⁾.

الفرع الثاني: سياسات المؤسسات الدولية

بالإضافة إلى السياسات الخارجية السابقة توجد سياسات أخرى خارجية لكن تفرض على الدولة من قبل العالم الخارجي، والتي تسمى ببرامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادي لدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

أولاً: تعريفها

وهي الإجراءات التي تتبناها المؤسسات الدولية، وهي برامج صندوق النقد الدولي وبرامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي إجراءات للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أولاً وبعد أن تأخذ تلك السياسات الاستقرار بعداً زمنياً مناسباً لتفعيل أثارها الاقتصادية، تليها الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتغيير الهيكلي؛ إن الأمر الذي يعنينا هو السياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي حيث يمكن إيجاز وصفة صندوق النقد الدولي حول سياسات الاستقرار بالنقاط التالية:

1- ضبط نمو عرض النقد المحلي؛

2- تحرير الأسعار الداخلية؛

3- تقليل حجم القطاع العام وخصخصة مشاريعه؛

4- تخفيض الإنفاق الحكومي، والرفع التدريجي للدعم الحكومي المقدم للفئات ذات الدخل المنخفض؛

5- تسهيل عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي عبر تهيئة المناخ الأساسي المناسب وصياغة قانون الاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يتناغم مع رغبات المستثمرين؛

6- تحرير سعر الصرف وتشجيع التجارة الخارجية من خلال تخفيض قيمة العملة بدلاً من فرض الرسوم الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية⁽²⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص ص، 41، 42.

⁽²⁾ بخيت حيدر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ثانياً: تسهيلات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن التسهيلات والسياسات التي يقوم الصندوق بتقديمها للبلدان الأعضاء التي تستهدف القضاء على المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان والتغلب عليها لدعم الاستقرار الاقتصادي، يمكن تصنيفها عبر النقاط التالية⁽¹⁾:

1- التسهيلات العادية: وهي التسهيلات التي يقدمها الصندوق بشكل روتيني والمتمثلة باتئمانات تكون على شكل شرائح متنوعة كالشريحة الائتمانية الأولى التي بموجبها يتم التسديد خلال (3.25-5) سنوات، وأيضاً الترتيبات الاحتياطية، وتسهيل الصندوق الممدد الذي يستهدف دعم البرامج متوسطة الأجل عن طريق بعض الترتيبات التي تمتد عادة لثلاث سنوات ولاسيما إيجاد التسهيلات اللازمة للتغلب على صعوبات ميزان المدفوعات الناجمة عن مشكلات اقتصادية وهيكلية على أن يتم التسديد خلال (4.5-10) سنوات.

2- التسهيلات الخاصة: وهي على أنواع منها تسهيلات التمويل التعويضي الطارئ التي تتضمن هدفاً مزدوجاً، فالجانب التعويضي يوفر موارد مالية لتغطية النقص الذي يحدث في حصيللة الصادرات والزيادة في تكاليف الاستيرادات الضرورية، أما الجانب الخاص بالطوارئ فيساعد الأعضاء الذين لديهم ترتيبات مع صندوق النقد في المحافظة على قوة دفع الإصلاحات إذا ما واجهوا صدمة خارجية كالتقلبات في أسعار الفائدة أو زيادة أسعار الاستيرادات وغيرها، وتبلغ الحدود العليا للاستفادة من هذا التسهيل 95% من حصة العضو على أن يتم التسديد خلال المدة (3.25-5) سنوات، وهناك أيضاً تسهيل تحويل المخزون الاحتياطي الذي يستهدف المساهمة في تمويل المخزون الاحتياطي للأعضاء في الصندوق الذي سبق اعتمادها للمحافظة على أسعار المنتجات الخام، وتصل حدود الاستفادة من هذا التسهيل إلى 35% من حصة العضو.

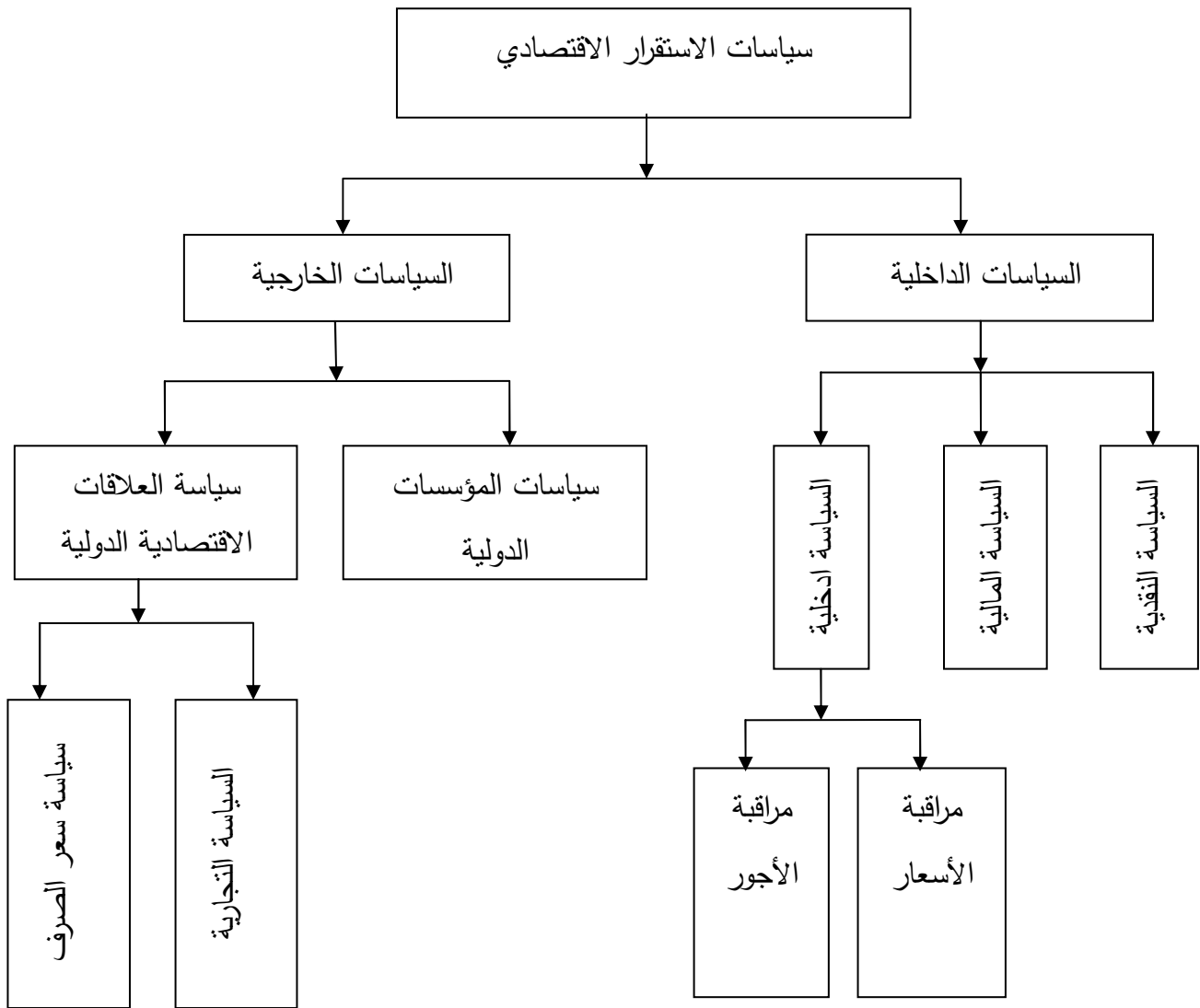
3- المساعدات الطارئة أو العاجلة: التي تستهدف البلدان الأعضاء لتمكينها من مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن حدوث كوارث طبيعية مفاجئة، حيث في هذه الحالة يتم السحب مباشرة ودفعة واحدة دون الاعتماد على أية معايير أداء على أن يتم التسديد خلال مدة (3.25-5) سنوات.

4- تسهيلات الأقطار منخفضة الدخل: منها تسهيل التصحيح الهيكلي حيث يقوم الصندوق بتقديمه بشروط ميسرة لدعم عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي في البلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات متعددة في موازين مدفوعاتها وبسعر فائدة منخفض (0.5%) على أن يتم التسديد خلال مدة (5.5-10) سنوات، وكذلك تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز وهو يختلف عن التسهيل السابق من حيث الاستفادة منه حيث يحق للعضو أن يقتصر ما يصل إلى 190% من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية.

وفيما يلي مخطط توضيحي لسياسات الاستقرار الاقتصادي:

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 58، 57.

الشكل رقم (2-2): سياسات الاستقرار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي وتوازن الميزانية العامة للدولة، والتوظيف الكامل، والاستقرار في القوة الشرائية للعملة أي ضبط معدلات التضخم حيث تعد البطالة والتضخم مشكلتان لهما آثار سلبية تهدد باستقرار الوضع الاقتصادي، وتعطيل وتيرة النمو الاقتصادي التي يمكن أن يكون خير دليل عليها الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن مدى تطور وتطابق نتائج السياسات المتبعة في اقتصاد ما، كلها مؤشرات اقتصادية كلية داخلية تعكس الوضع الاقتصادي الداخلي للدولة، كما أن لها تأثير على الوضع الاقتصادي الخارجي، حيث لا تقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة أساساً في ميزان المدفوعات والذي يعتبر المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي ويبين مركز تنافسيته الدولية، وقوة عملته، ومدى مشاركته في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : التضخم والبطالة

إن جل دول العالم لا تخلو في أي وقت من متغيرين يعدان من المؤشرات الهامة لاستقرار الاقتصادي التضخم والبطالة، حيث يعتبران من الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم في نفس الوقت، مما أصبحا يسميان توأماً سيئاً، لما لهما من تأثير سلبي على أوجه النشاط الاقتصادي، وبالأخص التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

الفرع الأول: التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، حيث يعد التضخم أحد أهم المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي، لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على ضبطه باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي دولة.

أولاً: تعريف التضخم

إن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد نثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والإبهام فقد يعني:

- * التضخم في الأسعار: بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعاً غير عادي ولا طبيعي؛
- * التضخم في الدخل: أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح؛
- * التضخم في الرصيد النقدي: و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود؛
- * التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعاً محسوساً و فجائياً؛

فالتضخم هو اصطلاح يصعب تعريفه بسبب أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات والسبب الثاني أن أنواع التضخم المختلفة قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك احتمال لتعارضها وتضادها، وعليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، و لقد بنيت معظم تعاريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيكيون⁽¹⁾.

(1) مجدي عبد الفتاح سليمان، "مرجع سيق نكره"، ص 29، 31.

منهم من عرف التضخم على انه: (الارتفاع الغير طبيعي للأسعار)⁽¹⁾.

وأيضاً عرف التضخم على أنه : (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول)⁽²⁾.

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات فلم يصمد هذا الوصف أمام الظروف التي سادت العالم إبان أزمة الكساد الكبير (1929م) ثم بدأ يفقد أهميته تدريجياً بظهور الأفكار الكينزية والاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي فقد عرف "كينز" التضخم الحقيقي بأنه: (طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج)، حيث أشار إلى سبب التضخم، حيث تذهب أي زيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في الأسعار لأن عناصر الإنتاج في ظروف التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى زيادة في الإنتاج بل سترجم إلى زيادة في الأسعار⁽³⁾.

وهناك من يرى أن " التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة و حجم الدخول المتاحة للإنفاق "⁽⁴⁾.

ومما سبق يمكن استخلاص أن التضخم ظاهرة نقدية من خلال أسبابه أي الإصدار النقدي، الإرتفاع في النفقات، كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار .

ثانياً: أسباب التضخم

لقد أصبح واضحاً أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبباً للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة منها:

1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى ما يلي⁽⁵⁾:

أ-زيادة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري: حيث إن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، يعتبر كسبب من أسباب التضخم.
ب-التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف: فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الإعتمادات والتوسع في منح الائتمان بوسائلها المعروفة، كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئاً عن ظاهرة تضخمية.

ج-العجز في الميزانية: يقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ، وهي على علم بآثارها السيئة، فإذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم.

(1) غازي حسين (عناية) ، " التضخم المالي "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 10.

(2) نبيل الروبي، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة" ، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، دون تاريخ نشر، ص 13.

(3) مصطفى سلمان وآخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 225.

(4) مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 34.

(5) بلعزوز بن علي ، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 149، 151.

د-تمويل العمليات الحربية: حيث تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة.

هـ-الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في طلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية.

و-التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأفاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش.

2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

إن نشوء التضخم قد يعود أيضا إلى انخفاض المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله ولعل السبب في ذلك⁽¹⁾:

أ-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة الاستخدام والتشغيل الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث، ترتفع الأسعار في الاقتصاد عند وصوله لهذه المرحلة ويصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي.

ب-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم مرونة، والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المتزايد مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم.

ج-النقص في العناصر الإنتاجية: فانخفاض عدد العمال أو ضعف التكوين لديهم ونقص الموظفين المختصين وعدم كفاية المواد الخام والمواد الأولية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار.

د-النقص في رأس المال العيني: إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل قد يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يزيد من الهوة بين النقد المتداول و المعروض من السلع و المنتجات فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار و منه ظهور التضخم كمؤشر على وجود اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد يعبر عن نقص في العرض الإنتاجي .

ثالثا: آثار التضخم

التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد العوائق الاقتصادية الفتاكة، لما له من آثار عديدة أهمها :

1/اثر التضخم على توزيع الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع حيث إن⁽²⁾:

أ-التضخم يؤثر على توزيع الدخل الوطني حيث يمكن التمييز بين أربع حالات لتغير الدخل، نتيجة ارتفاع

⁽¹⁾غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص116.

⁽²⁾مصطفى سلمان (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره، ص 233.

الأسعار بمعدلات وبسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي :
-الدخول النقدية ترتفع بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية،
والمثال على أصحاب هذه الدخل هم موظفو الحكومة من مدرسين وجنود.

-الدخول النقدية التي تبقى ثابتة بينما تتزايد الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقية بشكل كبير
وضار على أصحاب هذه الدخل، والمثال على هؤلاء أصحاب رواتب ثابتة حسب عقود مبرمة مسبقا طويلة
نسبيا .

-زيادة الدخل النقدية بنفس زيادة الأسعار، وبالتالي ثبات الدخل الحقيقية، وهؤلاء هم عمال النقابات الفاعلة
في بلدانها والتي تعمل على رفع الأجور كلما زادت الأسعار؛

-الدخول النقدية التي ترتفع بأعلى من نسبة زيادة الأسعار، ومثال هؤلاء الذين تزيد دخولهم الحقيقية أصحاب
المشاريع الصناعية والتجارية.

وبالتالي كنتيجة للتضخم يتم إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي دخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات)
على حساب ذوي الدخل الثابتة (الأجور والرواتب والحوافز) الذين يصبحون أكثر فقرا.

ب-أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة: فالمدخرون للأصول المالية كالودائع طويلة الأجل في البنوك، غالبا
ما يتعرضون لخسائر كبيرة، ذلك أن القيمة الحقيقية لمدخراتهم تتعرض للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع
الأسعار، أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة، فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.

2/أثر التضخم على أوجه النشاط الاقتصادي :

يمكن محاولة حصر آثار التضخم على النشاط الاقتصادي، سواء من حيث سلوكيات الأعوان الاقتصادية أو
سلوك النقود، في النقاط التالية (1):

- ✓ ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يؤدي لتراجع حجم الادخار.
- ✓ يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال لعملة أجنبية حماية لها .
- ✓ عندما تفقد العملة قيمتها، الأفراد يفضلون استبدالها بالسلع، مما يؤدي إلى زيادات في الإنفاق
الاستهلاكي، ومن ثم ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء .
- ✓ سهولة تسويق السلع الرديئة، بسبب أن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك، فان الموارد المالية
ستوجه إلى المشاريع التي تنتج السلع الكمالية على حساب السلع الأساسية.
- ✓ تراجع أسعار الفائدة الحقيقية لمقابلة أخطار التضخم.
- ✓ تزايد مطالبه نقابات العمال برفع الأجور وعدم استجابة رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية لهم بسبب
الإضرابات وتعطيل الإنتاج.
- ✓ يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية بسبب زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات.

(1)النبهاني أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص57.

- ✓ انتشار أجواء تشاؤمية، تجعل رجال الأعمال ومؤسسات الائتمان يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة.
- ✓ انتشار آثار اجتماعية سيئة نتيجة الفقر والعوز وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي ولا حتى السياسي .

الفرع الثاني:البطالة

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة حيث باتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعاتها.

أولاً:تعريف البطالة

لقد وردت العديد من تعريفات البطالة نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف البطالة على أنها "التعطل (التوقف) الإجباري -أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج"، علماً أن قوة العمل في أي مجتمع تعرف على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن بين 16 و60 سنة ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه⁽¹⁾. تعرف البطالة أيضاً على أنها:"عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها كاملاً وامثلاً على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل"⁽²⁾.

يرتبط مفهوم البطالة أساساً بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة، وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تنصب في اتجاه واحد، فتعريف منظمة العمل الدولية للبطال، على أنه:"البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل"؛

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على "أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع"⁽³⁾.

ويقاس معدل البطالة كما يلي:

(1)الزغبى هيثم ،"أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر، عمان،2000،ص 145.

(2)رمضان احمد ، عفاف عبد العزيز عايد، ايمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"،الدار الجامعية لنشر،الأردن، 2004، ص 256.

(3)دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان،"البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"،ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص45.

عدد الأفراد العاطلين عن العمل

معدل البطالة = $\frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي عدد أفراد القوة العاملة}} \times 100^*$

إجمالي عدد أفراد القوة العاملة.

وللبطالة أنواع عديدة منها: البطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية، البطالة الهيكلية، البطالة الموسمية، البطالة المقنعة⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب البطالة

يمكن تلخيص أسباب البطالة فيما يلي⁽²⁾:

- 1- عدم ربط عملية إعداد وتقييم المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وعدم مواكبتها لما يطرأ من تغيرات في سوق العمل.
- 2- الزيادة المضطردة في العمالة الخارجية الوافدة، والحصول عليهم بسرعة أكبر من الحصول على العمالة المواطنة، بسبب انخفاض تكلفتها.
- 3- أسباب متعلقة بالعمل في القطاع الخاص مثل تدني الأجور المعروضة من قبل بعض منشآت القطاع الخاص حيث لا يقبلها المواطن لعدم وفائها باحتياجاته الضرورية، أو وضع بعض الشروط المتشددة كالمؤهل العالي والخبرة الطويلة.
- 4- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري فالتزايد المستمر في استعمال الآلات يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال.
- 5- عدم التعادل أو الانسجام في الأسواق، ونقص المعلومات مثلاً هناك زيادة في الطلب على العمل في مناطق بعينها من الدولة، وعلى مهن محددة تتطلب مهارات أعلى.
- 6- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤد الإنتاج إلى ربح كاف يلبي طموحاتهم.
- 7- حدوث أزمات اقتصادية تقتضي الاستدانة فمن نتائجها انخفاض الإنفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة هذا الدين، وهو ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل أو حتى تسريح العمال الأجراء أيضاً.
- 8- التزايد السكاني.

ثالثاً: آثار البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد القومي منها:

- 1- إن عدم التوظيف الكامل يؤثر على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الكامل مما يهدد استقراره؛

⁽¹⁾النبهاني أحمد ، مرجع سابق،ص ص،50،51.

⁽²⁾الدباغ أسامة بشير، الجومرد عبد الجبار، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن،2003،ص391.

- 2- انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، إذ يعتبر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج؛
- 3- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، بسبب انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني⁽¹⁾.
- 4- اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أنه بوجود البطالة تصبح الأسعار غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع؛
- 5- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم -خاصة الدول المتقدمة- تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتطلين يكون كبيراً لاسيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، فمن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخل خاصة للمتطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة؛
- 6- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم⁽²⁾.
للبطالة أيضاً آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية نذكر منها:
7- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية، وضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن؛
- 8- تفشي وارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛
- 9- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية وانتشار المشاكل النفسية والاجتماعية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي، كحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع، وتشرذم الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي، ولربط البطالة بالمشاكل الاجتماعية أعلاه قام الباحث الاجتماعي الأمريكي "هارفي برينير" بدراسة في الو.م.أ في التسعينات من القرن العشرين أشار فيها إلى أن زيادة معدل البطالة بـ1% عن المعدل الطبيعي يزيد معدل الانتحار بمعدل 4% ومعدل جرائم القتل بـ6% وعمل المصحات النفسية سيزيد بمعدل 4%⁽³⁾.

⁽¹⁾الزغبى هيثم، مرجع سابق، ص149.

⁽²⁾رمضان احمد وآخرون، مرجع سابق، ص262، ص275.

⁽³⁾النبهاني أحمد، مرجع سابق، ص52.

الفرع الثالث: طرق علاج التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن كثيراً من العلماء يرون أن أفضل طريقة للسيطرة على التضخم واحتوائه تكون من خلال الرقابة الصحيحة على عرض النقود وتنظيم الطلب عليها، لأنه لو تم الاعتماد على سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، دون أن تكون لتلك الزيادة المصدرة، زيادة مناظرة لها في عرض السلع والخدمات سيؤدي إلى رفع نسب البطالة.

أولاً: طرق علاج التضخم

ثمة شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن علاج التضخم الذي أثبتت فعاليته هو إتباع سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، لكن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الإفرازات السلبية تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياسات النقدية والمالية والدخلية:

1/السياسة النقدية: من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو التحكم في حجم المعروض النقدي، والعمل على استقراره، فإذا تجمعت لدى السلطات النقدية معلومات تفيد بأن بؤادر التضخم بدأت بالظهور، ففي هذه الحالة لا بد من علاجه من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية:

أ-الأدوات الكمية في معالجة التضخم:

✓ **سياسة سعر إعادة الخصم(سعر البنك):** في هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، وهذا بدوره سيدفع البنوك التجارية للعمل على رفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه من العملاء، وبالتالي يحجم الأفراد على خصم ما لديه من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، وكذلك الحد والتقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك، مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة، والتخفيض من حدة التضخم⁽¹⁾.

✓ **سياسة السوق المفتوحة:**في حالات التضخم تسعى السلطات النقدية الى بيع السندات والأسهم في السوق المالية ولو بأسعار منخفضة وبنسبة أرباح مرتفعة، حتى تمتص جزءاً من السيولة النقدية التي يعتقد البنك المركزي أنها أصدرت بكميات تفوق حجم الإنتاج الحقيقي من سلع وخدمات⁽²⁾.

✓ **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:**إذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني، بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانوناً مما يدفع هذا الأخير إلى التشدد في تقديم قروض جديدة وتقليل حجم الائتمان لانخفاض احتياطياته النقدية المعدة للإقراض⁽³⁾.

ب- الأدوات النوعية لمعالجة التضخم:

يقوم البنك المركزي بالحد أو التوسع من قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة، فيما أن البنك المركزي ومؤسساته له القدرة على تقدير الوضعية النقدية وما يتطلبه الاقتصاد

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص138.

(2) محيريق فوزي، مرجع سابق، ص165.

(3) بن يوسف نوة، «دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2005»، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2006/2007، ص38.

من سيولة نقدية أو الإحجام عنها، فبناءً على هذه التقديرات لمعدلات المؤشرات المختلفة (نمو، بطالة، تضخم...) يقوم البنك المركزي بأخذ قرارات يتوجه من خلالها مخاطبا البنوك التجارة بوجه خاص، فإذا أراد الحد من معدلات التضخم فإنه يرسل خطابات إقناع للبنوك التجارية يوجهها فيها للتخفيف من منح الائتمان، وعادة ما يكون هذا الخطاب قويا إذا كان يوجه البنك التجاري لمنح ائتمان لقطاع دون آخر، أو يعتمد البنك المركزي إلى خفض حجم الائتمان الذي يستطيع أن يمنحه خلال مدة معينة، ويتحدد إما على شكل نسبة مئوية من مجموع الأموال التي يملكها البنك التجاري أو من رأسماله أو من حجم الودائع لديه للحد من التضخم⁽¹⁾.

2/السياسة المالية: ضرورة اتجاه السياسة المالية لعلاج التضخم إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال: **أ- ترشيد الإنفاق العام:** أي تخفيضه في المجالات غير الضرورية والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

ب-رفع مستويات الضرائب: سواء مباشرة والتي تفرض على الدخل الموجهة للاستهلاك الكمي، وعلى الاستثمارات التي تلبي حاجيات كثيرة معينة أو ضرائب غير مباشرة والتي تصيب جميع المكلفين ويصعب التهرب منها، وهذا من أجل تقييد الطلب، مما يخفف القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛

ج- مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار؛

أذن فدور السياسة المالية هنا هو تحجيم مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع، أي اتباع سياسة مالية انكماشية، عكس حالة الكساد أو وجود فجوة ركودية تستخدم سياسة مالية توسعية⁽²⁾.

3/السياسة الداخلية: وتشمل نوعين من الرقابة:

أ- الرقابة على الأجور: إن تضخم الأجور ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين، في الوقت الذي لا يحقق فيه إنتاجهم نفس معدلات الزيادة في الأجور، لذا استخدمت هذه الوسيلة التي تؤدي إلى ربط معدلات الأولى بمعدلات الثانية، وفي هذا الصدد اقترح خبراء الأمم المتحدة وجوب التدخل من جانب الحكومات والنقابات العمالية من خلال تحديد الأجور أو تجميدها أو تحديد معدلات الزيادة فيها بطريقة تحكيمية أو إتفاقية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية⁽³⁾.

ب- الرقابة على الأسعار: من الطبيعي أن تحاول الدول علاج التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، من خلال تثبيت الأسعار وإيقافها عند المستوى المناسب، أو تتدخل الدولة لعلاج التضخم بوضع نظام يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع الموارد في المجتمع عن طريق نظام البطاقات وهو ما يسمى بتقييد السلع، وعادة الحكومة ستقصر نفسها على مراقبة أسعار السلع المهمة فقط، ومن

⁽¹⁾ محيريق فوزي، مرجع سابق، ص 165.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 163.

⁽³⁾ بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص 40.

هنا تقوم الحكومة بتحديد سعر ثابت للسلع الاستهلاكية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر وهذا الفرق يتمثل في الدعم وتقوم الحكومة بهذه السياسة من أجل حماية الطبقات والفئات الاجتماعية من الغلاء⁽¹⁾.

ثانياً: طرق علاج البطالة

توجد وسائل عديدة لعلاج البطالة، حيث تختلف هذه الوسائل باختلاف نوع كل منها، لكن أبرزها تتلخص في⁽²⁾:

1-الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، التي تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوماً تصطحب بارتفاع في طلب على القوة العاملة.

2-خفض تكلفة العمل:

في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي للمنتجات ومن ثمة زيادة معدل البطالة، وبالتالي فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج، وتوظيف المزيد وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة.

3-تعديل ظروف السوق:

يرى أصحاب هذا الرأي أن علاج أزمة البطالة تقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النمو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة :

✓ إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور.

✓ تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يجعل هناك توازناً بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين والحاجة إلى حفز ميولهم اتجاه العمل.

✓ إعادة تدريب العاطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: ربط العلاقة بين التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار

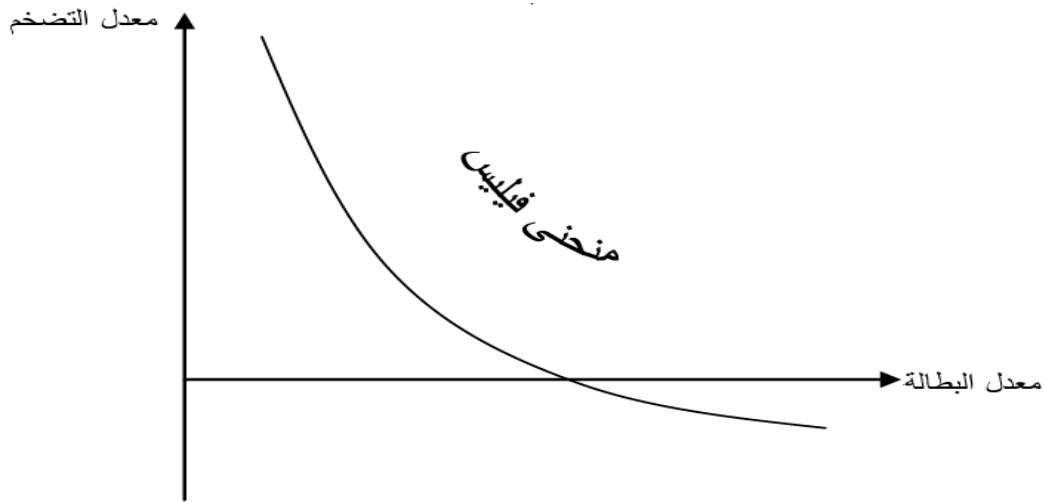
ترجع أهمية تحقيق كل من الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار في الاقتصاد إلى أنه عندما ترتفع الأسعار تنتشر أجواء تشاؤمية، تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة، وعندما يفقد شخص ما وظيفته ولا يحصل على غيرها بسرعة فإنه فضلاً عن معاناته الاقتصادية والنفسية فإن الاقتصاد ككل يعاني من تواجد فجوة بين الإنتاج الممكن والمحقق، لكن هل يؤدي الاستخدام الكامل إلى وجود تضخم، بمعنى هل توجد علاقة بين التضخم والبطالة؟

⁽¹⁾مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ، ص 116 .

⁽²⁾زكي رمزي،"الاقتصاد السياسي للبطالة"دار مطابع الرسالة، الكويت، دون سنة نشر، ص 481.

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية وقوية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، حيث إن الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوباً بانخفاض في مستوى البطالة والعكس صحيح، وأول من أشار إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي النيوزيلندي "ويليم فيليبس" في عام 1958، حين قام بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد البريطاني مستخدماً بيانات لـ 98 سنة تمتد من (1859-1957) وكان موضوع بحثه العلاقة بين توأمة منحنيات الظاهرتين (التضخم والبطالة) حيث يشار إلى هذه العلاقة بمنحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة في المدى القصير⁽¹⁾. وكما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3): الشكل العام لمنحنى فيليبس



المصدر: لينة هشام، ضيف الله محمد الهادي، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010"، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 10.

يوضح الشكل (2-3): أن خفض معدل التضخم هو رفع لمعدل البطالة والعكس بالعكس، وأوضح فيليبس أنه عندما تتخفض معدلات البطالة فإن معدلات الأجور ترتفع مما يدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع، لأنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وقد ترتفع أيضاً نتيجة زيادة قوة مساومة النقابات العمالية، وهذا يعني اقتراب الاقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور، وبالتالي ينشأ التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت، وهذا يؤدي بالاقتصاد إلى حلقة من زيادة التشغيل وارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار، وأشار فيليبس أن هذا الأمر يكون في الأجل القصير والحل لهذه المشكلة هو قبول بمعدل بطالة طبيعي (4.5-5.5%) وهو أدنى معدل يمكن المحافظة عليه دون المجازفة بحدوث تضخم⁽²⁾.

⁽¹⁾ لينة هشام، ضيف الله محمد الهادي، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010"، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 10.

⁽²⁾ النبھاني أحمد، مرجع سابق، ص 58.

وعلى الرغم من بساطة الاستنتاج، إلا أن هذا الموضوع أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في النظرية الكينزية، وأهمية استنتاج فيليبس بشأن العلاقة بين التضخم والبطالة تكمن في كونها تعطي متخذ القرار الاقتصادي حلاً بسيطاً إما لمعالجة البطالة، أي رفع مستوى التوظيف، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد على حساب ارتفاع مستوى التضخم، أو لمعالجة التضخم إذ أن دولاً كثيرة تعاني ارتفاع نسبة التضخم تستخدم منحني فيليبس في خفض التضخم على حساب رفع مستوى البطالة، حيث يتم ذلك بخفض الصرف الحكومي وتقليص الطلب الكلي، فالبطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم؛

ورغم شهرة مفهوم منحني فيليبس واستخدامه من قبل الكثيرين، إلا أن ما حدث في بعض الفترات الزمنية في السبعينيات والثمانينيات في أمريكا وبعض الدول الأوروبية، أثار العديد من التساؤلات حول صحة هذا المفهوم، حيث برزت ظاهرة التضخم الركودي (ستاقفليشن) وهي ظاهرة تعايش نمو البطالة مع تزايد معدلات التضخم، هنا اختلفت العلاقة بين التضخم والبطالة، فأصبح هناك تضخم مع ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، بينما المتوقع أن التضخم يقلص من مستوى البطالة، كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية لسنوات عديدة في التسعينيات، حيث كان هناك انخفاض في مستوى البطالة وانخفاض في مستوى التضخم في الوقت نفسه، مما استدعى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان أهمها تقصي العوامل التي أدت إلى ظهور هذه العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العرف الاقتصادي القائم هو أن منحني فيليبس موجود وصحيح، لكن على المدى القصير فقط⁽¹⁾.

ومما تقدم يمكن القول أن للتضخم تأثير على الاقتصاد من خلال التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، فمعدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضاً قدر الإمكان حيث تم تحديد وقبول معدل طبيعي لتضخم بين (1-3%) لتحقيق الاستقرار، كما أن البطالة تعد أيضاً من المؤشرات الدالة على استقرار الاقتصاد فبارتفاع معدلاتها تنخفض مستويات الناتج الوطني والدخل الوطني فتنخفض معدلات النمو، لذلك كان لا بد من تحديد وقبول معدل بطالة طبيعي (4.5-5.5%) وهو أدنى معدل يمكن المحافظة عليه دون المجازفة بحدوث تضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) ليرة هشام، ضيف الله محمد الهادي، المرجع السابق، ص 11.

المطلب الثاني:النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه وهذا في كل دول العالم، إذ تبحث معظم الدول عن كيفية تعظيم معدله وتمديده، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ولقد حظيت مسألة النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين، من خلال تقديم تفسير وتحليل لعملية النمو بالتعرف على أسبابه أو العوامل المحددة لمسار هذه العملية والطريقة التي تتفاعل معها هذه العوامل مع بعضها البعض خلال هذا المسار.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تسعى كل الدول في إطار سياساتها الاقتصادية المختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ويعطي مستوى الناتج (الإنتاج) باعتباره مؤشر رئيسي للنمو صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي -عادة- بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل، فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو⁽¹⁾.

ويمكن تعريفه عموماً "بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"، ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- 1- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛
- 2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم؛
- 3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب⁽²⁾.

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساساً بنمو الناتج والدخل الفردي:

1- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن

(1) إيدجمان مايكل، ترجمة: منصور محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 455.

(2) ابن قنور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الرابية للنشر والتوزيع،

الاردن، 2013، ص 63.

مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها⁽¹⁾.

كما يعبر الناتج الوطني عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، وبالتالي يمكن أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات :

أ- **معدل النمو السنوي**: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا الى قيمة الدخل من سنة الى أخرى، ويستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة؛

ب- **معدل النمو الكلي**: يمكن تعريفه للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن يأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني؛

ج- **معدل النمو السنوي المتوسط**: ويعني دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في عين الاعتبار تلك التذبذبات السنوية؛

وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار⁽²⁾.

2- **متوسط الدخل الفردي**: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه⁽³⁾، كما يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

أ- **طريقة معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى؛

ب- **طريقة معدل النمو المركزي**: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: بنية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي بمثابة مؤشر يقاس بمستوى الناتج الداخلي الخام، والذي يمكننا من معرفة القيمة المضافة لمختلف المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الوطني، فالنمو مقاييس ومصادر كما انه يتميز بميزات.

أولاً: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه

إن للنمو الاقتصادي عدة مقاييس كما انه يتركب من عناصر مهمة يمكن ذكرها فيما يلي:

1/ مصادر النمو الاقتصادي: ومن مصادر النمو الاقتصادي نذكر أهمها⁽⁵⁾:

(1) خشيب جلال، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، ص 14، كتاب على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 2016/03/13، www.alukah.net

(2) بن قنور أشواق، **المرجع السابق**، ص 64.

(3) **نفس المرجع**، ص 64.

(4) **المرجع السابق**، www.alukah.net

(5) حمداني محي الدين، " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 11، 12.

أ-الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يمكن للآلات أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشخص الإنتاجية، فتوفّر الآلات ورأس المال يعد ضرورياً لتقسيم العمل الذي يكون نتيجة زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

ب-التقدم التكنولوجي: إذ لم يعد خافياً على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المُتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

ج-النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني مسبباً لزيادة النهائية في قوة العمل، أي زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، ويتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

د-التنظيم الاقتصادي الكفاء: إذ أن الدولة التي تتمكّن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكّن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفّر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون.

2/ مقاييس النمو الاقتصادي ويمكن ذكر أهم هذه المقاييس فيما يلي⁽¹⁾:

أ-المعدلات النقدية للنمو: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

➤ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة،

حيث يتم قياس معدل النمو المحلي استناداً إلى البيانات الخاصة به سنوياً، باستخدام العملة المحلية.

➤ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل،

وبصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

➤ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن

الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر، لذلك

يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

(1) قريبي ناصر الدين ، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير

منشورة)، جامعة وهران، 2014/2013، ص ص، 27، 28.

ب- **المعدلات العينية للنمو:** وتعبّر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبّر عن النمو الاقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية،... الخ.

ج- **مقارنة القوة الشرائية:** وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف.

ثانياً: سمات النمو الاقتصادي

يمكن القول أنه حصل نمو اقتصادي إذا حدثت بعض المظاهر التالية⁽¹⁾ :

-زيادة حجم الإنتاج، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لهذه الزيادة خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

-حدوث تغييرات على مستوى طرق التنظيم، بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الربح، فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج والبحث عن توليفة للإنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من قبل من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

-انخفاض نسب أو معدلات البطالة، أو استقرارها عند مستويات ضئيلة.

-التقدم الاقتصادي والذي يعتبر سمة أو مظهراً من مظاهر النمو، ويشمل مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو، وتحقق الغايات الاقتصادية لمعظم الأفراد.

الفرع الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي لتحقيق الاستقرار

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي وتعمل على الحد من التقلبات الدورية، ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كل من السياسيتين المالية والنقدية في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بين هاتين السياستين، أصبح ضرورة حتمية نظراً لطبيعة العلاقة الموجودة بين السياسيتين؛

إن طبيعة العلاقة التي تجمع بين التناقض والتكامل بين السياسات المالية والنقدية ليست وليدة سنوات أو عقود حالية، فمن حيث أثرهما على النشاط الاقتصادي نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا تراهم يهتمون بالسياسة المالية وحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أن الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط

⁽¹⁾ بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية: حالة الجزائر خلال الفترة (1999/2006)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2009، ص 126.

الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلاً وسياسة نقدية انكماشية أو العكس ؛

ونظراً للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه المعاملات بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في سجل يسمى بميزان المدفوعات، الذي يوضح المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي.

الفرع الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، لذا سيتم معرفته من خلال:

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

1- تعريفه: ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي تتم بين المقيمين في بلد معين وبين المقيمين في البلدان الأجنبية، حيث تقتضي طلب وعرض العملات الأجنبية، خلال فترة معينة من الزمن غالباً ما تكون سنة⁽²⁾.

2- أهمية ميزان المدفوعات: تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيب الاقتصاد الوطني، وفيما تتجلى هذه الأهمية الاقتصادية بجوانب عدة، فالمعاملات الاقتصادية المسجلة في الميزان تعكس درجة تلاحم الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما أن محتوى هذه المعاملات الاقتصادية تعكس هيكل الإنتاج وقوى الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً، فميزان المدفوعات يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث

⁽¹⁾ طيار أحسن ، شلابي عمار ، "أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : دراسة قياسية"،

الملئى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ايام 09/10 نوفمبر 2010، ص 06.

⁽²⁾ الدباغ أسامة بشير، الجومرد عبد الجبار، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 485.

القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، ومؤشرا لسياستها النقدية والمالية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى حدث اختلال خارجي⁽¹⁾.

ثانياً: هيكل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية⁽²⁾:

1/ حساب العمليات الجارية: ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويلات من جانب واحد:

أ- الميزان التجاري: ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحاً بميزان العمليات المنظورة.

ب- ميزان الخدمات: يضمّ عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية... الخ.

ج- حسابات التحويلات من جانب واحد: وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم... الخ.

2/ حسابات العمليات الرأسمالية: يضمّ جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

3/ حسابات التسويات الرسمية: يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.

الفرع الثاني: التوازن والاختلال بميزان المدفوعات

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، والاختلال الخارجي:

أولاً: توازن ميزان المدفوعات

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات:

1- التوازن المحاسبي: يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث يجب تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات⁽³⁾.

ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال هذا التوازن، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالاً أكيدا في النشاط الاقتصادي، ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائياً دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال

⁽¹⁾ نعمة سمير فخري، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 71، 72.

⁽²⁾ يسري أحمد عبد الرحمان، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 204.

⁽³⁾ فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 752.

الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة⁽¹⁾.
2- التوازن الاقتصادي*: يعني تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال⁽²⁾.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

عندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ومن صور الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات نجد له صورتين:

1- اختلال في صورة عجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط؛

2- الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقلّ من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحليّة، حتى أنّه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية⁽³⁾.

ثالثا: أسباب حدوث الاختلال

قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- أسباب غير اقتصادية: هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معرفة فيه، وتتمثل في⁽⁴⁾:

⁽¹⁾لعروق حنان، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر"-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات(غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2004/2005، ص 29.

* التوازن الاقتصادي: هناك بعض الاقتصاديين من يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يطلقون على الأول "تبادل ميزان

المدفوعات" ويطلق على الثاني ب"التوازن الخارجي"

⁽²⁾ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 752 .

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 33، 32.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 43، 44.

*عوامل طبيعية: كحدوث كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

*الأحوال السياسية الداخلية: فكلما كان البلد غير مستقر سياسياً، كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة.

*الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

*النمو الديمغرافي: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

2-أسباب اقتصادية: تتمثل أساساً في⁽¹⁾:

-ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات.

-الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة.

-تغيرات أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: تسوية اختلال ميزان المدفوعات لتحقيق الاستقرار

إن المعنى الحقيقي للتوازن هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، وبالرغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، ومن أهم أساليب تسوية الخلل نجد:

1-السياسة النقدية: ويكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية سياسة النقود الغالية، مما يخفض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح⁽²⁾، حيث يعتبر تخفيض الإنفاق الكلي من أفضل طرق تقليل العجز بميزان المدفوعات ومحاربة التضخم، والسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تساعد على ذلك حيث تعمل السياسة النقدية الانكماشية عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان، على خفض عرض النقود، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وهذا بدوره يثبط الإنفاق على الاستثمار المحلي ويخفض الدخل الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض الواردات، وبالتالي يخفض العجز بميزان المدفوعات، وعلاوة على ذلك فإن الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يجذب رؤوس أموال أجنبية، التي تساعد الدولة على تمويل العجز، وتخفف من الضغط الواقع على احتياطياتها الرسمية

⁽¹⁾ Silviene G JEANNENEY, " Dévaluation en Afrique? Revue de L'OFCE", Observation et diagnostic économique, n°25, 1988, p135

⁽²⁾ لعروق حنان، المرجع السابق، ص52.

من الصرف الأجنبي، والانخفاض في عرض النقود يسبب أيضا انخفاضا في الأسعار الداخلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية مما يؤدي إلى تحويل الإنفاق لكل من المواطنين والأجانب، من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية فتقل الواردات وتزيد الصادرات، ومن ثم يحدث تحسن أكبر في الحساب الجاري بميزان المدفوعات، وعليه فإن التغييرات في عرض النقود عن طريق السياسة النقدية تميل لان تؤثر على ميزان المدفوعات الى حد ما، عن طريق كلا من تغييرات أسعار الفائدة وتغييرات الأسعار المحلية⁽¹⁾.

2-السياسة المالية: يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقْتِصَار فقط على النفقات الضرورية كالمعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.
إذن فيمكن للحكومة بواسطة هذه السياسة أن تسهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات، إما عن طريق زيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، أو مزج كلا العنصرين؛ ويمكن القول أن فعالية الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، تتحدد بعاملين أساسيين هما:

✓ مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

✓ مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، ومن ثم يمكن أن تكون هذه الإجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

3-السياسة التجارية: تتمثل في وضع قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تقييدية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز من خلال فرض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية حيث يؤدي إلى خفض الواردات من السلع وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري ؛

4-سياسة سعر الصرف: ان إتباع الدولة لنظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده، إلا إن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ محيريق فوزي، مرجع سابق، ص 168.

⁽²⁾ العروق حنان، مرجع سابق، ص 53.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 170.

⁽⁴⁾ العروق حنان، نفس المرجع، ص 54.

المطلب الرابع: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أو الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات المالية التي تمتلكها الحكومات، فهي أداة فعالة لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية، وإحداث الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرغوبة، ولأن مجال تطبيقها يمس كل الميادين، فهي بمثابة المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية للدولة نظراً لأهميتها وما تحتويه من معلومات مفصلة سواء تعلق الأمر بعناصرها أو مصادر هذه العناصر، سواء كانت حالية أو مستقبلية.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

ل للوصول إلى مفهوم الموازنة العامة لابد التطرق إلى تعريفها وكذا هيكلها:

أولاً : تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة أهمها:

تعرف الموازنة العامة على أنها: "هي وثيقة مالية تتكون من مجموع الحسابات التي تفصل لسنة مدينة جميع الإيرادات وجميع الأعباء الدائمة للدولة"⁽¹⁾.

الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع"⁽²⁾.

ثانياً: مكونات الموازنة العامة

هي جدول محاسبي تقديري، يكتسب صفة قانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله إلزامياً، وهذه الإجازة المقدمة من السلطة تشمل تقديرات النفقات أولاً، ثم تقديرات الإيرادات التي حددت لتغطيتها، إذن فالموازنة تشمل⁽³⁾:

• **النفقات العامة:** التي تنقسم حسب عدة معايير نذكر منها:

✓ وفقاً لمعيار تأثيرها على الإنتاج الوطني حيث نجد : نفقات حقيقية و أخرى تحويلية .

✓ وفقاً لمعيار الانتظام والدورية فتتقسم إلى: عادية(منتجة)، ونفقات غير عادية (غير منتجة).

✓ وفقاً لأغراضها تنقسم إلى: نفقات الحماية ونفقات اجتماعية، استثمارية، مالية.

• أما بالنسبة للإيرادات العامة : فهي تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارج عن ذلك « قروض » وهي الأخرى يمكن تقسيمها إلى:

➤ **الإيرادات العادية:** وتتمثل في

✓ الضرائب بشتى أنواعها.

✓ الرسوم.

✓ إيرادات أملاك الدولة.

➤ **الإيرادات غير العادية :** وتتمثل في

⁽¹⁾المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي، "أصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003، ص14.

⁽²⁾كردودي صبرينة، "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص75.

⁽³⁾علي لظفي، "المالية العامة : دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص182، ص194.

✓ القروض .

✓ الإصدار النقدي.

الفرع الثاني:العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة

نقول عن الموازنة العامة أنها في حالة عجز أو كما يسمى (العجز المالي) إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، ويمكن تقسيم العوامل التي تؤدي عادة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لأي دولة إلى⁽¹⁾:

أولاً:العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة

إن الأسباب التي تزيد في حجم الإنفاق الحكومي وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة تكون راجعة إلى :

1-سياسة التمويل بالعجز، وهي السياسة التي دعا التحليل الكينزي إلى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع الأوراق النقدية، لكن ثبت ان هذه السياسة فشلت في تحقيق أهدافها(تراكم رأس المال)، فكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة والوقوع في مشاكل التضخم.

2-أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود،فالتضخم يؤدي إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة.

3-تزايد الإنفاق العسكري.

4-زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي.

5-تزايد نسبة الاستثمار العام الى الاستثمار الكلي.

6-سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام.

7-تمويل شركات القطاع العام .

8-الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة كبيرة لإقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة....الخ.

ثانياً:العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

وتتجلى هذه العوامل في:

1-جمود النظام الضريبي مع وجود التهرب الضريبي.

2-كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية دون ان يقابلها توسع في الاوعية الضريبية.

3-ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة وعلى وجه الخصوص مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة ومشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين كالمياه والكهرباء والغاز....الخ.

⁽¹⁾كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص ص،138،144.

الفرع الثالث: توازن الموازنة العامة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة سابقا، ولكن كثيرا ما تكون الموازنة العامة في حالة عجز عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وبهذه الحالة تقوم الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض، لتحقيق توازنها، لأنه هنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق استقراره.

أولا: طرق علاج عجز الموازنة العامة

يكون هناك عجز في الموازنة العامة عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، وهو أمر غير مرغوب به، ذلك لأنه يؤدي إلى زيادة في معدل النمو للنقد وارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، وبات تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها حسابيا، مفهوما تقليديا بحت، واستبدل بمفهوم أو نظرية العجز المؤقت والمنظم، حيث انه وفي فترات الركود والكساد يتعين على الدولة زيادة استثماراتها لإنعاش الاقتصاد وهو ما يؤدي إلى عجز الميزانية أو تعميقه، لكنه عجز مقصود ومؤقت يزول باشتغال وتوسع الآلة الإنتاجية للدولة⁽¹⁾، والسياستين النقدية والمالية بهما علاقة وطيدة بعجز الموازنة وتمويله من خلال:

1/ تمويل عجز الموازنة عن طريق السياسة النقدية:

تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني، ومع ما يسجل من صعوبة في مواجهة الآثار السلبية المصاحبة للإصدار النقدي الجديد، وبعد تحقيق الخروج من عجز الموازنة يكون أمام الاقتصاد ثلاث حالات:

أ- **استجابة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع:** حيث إن هذه الكتلة الإضافية للنقود سيستجيب لها الجهاز الإنتاجي سريعا بعرض جديد من السلع والخدمات، مغطيا كل الطلب الجديد الناتج عن الفوائض المالية، وهو ما يمنع حدوث أي آثار تضخمية؛

ب- **عدم دوران الفوائض المالية المصدرة حديثا:** وهذا بسبب الاكتناز والادخار، وفي هذه الحالة تكون آثار تضخمية؛

ج- **توجيه الاصدار نحو المداخيل ومحدودية الجهاز الانتاجي:** حيث ان أي اصدار يوجه للمداخيل يؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، وهو ما يرفع من مستوى الاسعار مؤقتا، فاذا لم يقابل الطلب الجديد بسلع وخدمات جديدة، بسبب عدم القدرة في التوسع بالانتاج، او كون الاقتصاد في حالة التشغيل التام، فسيعكس الاصدار النقدي الجديد مباشرة على مستوى الاسعار، وهو ما يدخل الاقتصاد في موجات تضخمية⁽²⁾.

2/ عجز الموازنة والسياسة المالية

هناك من ركز على عجز الموازنة للحكم على أصالة وقوة السياسة المالية، فزيادة العجز الحكومي عادة غالبا ما يؤخذ على انه دليل على السياسة المالية التوسعية، وان الانخفاض في العجز يؤخذ غالبا كدليل أو مؤشر

⁽¹⁾سوزي ناشد عدلي، «المالية العامة» مرجع سبق ذكره، ص305.

⁽²⁾قدي عبد المجيد، مرجع سابق، صص.227، 228.

على سياسة مالية انكماشية، لذا فإن النتيجة هي أن السياسة المالية غالباً ما يشار إليها باعتبارها سياسة الموازنة الحكومية التي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي؛
تعتبر الضريبة كأداة فعالة من أدوات السياسة المالية، ومن أهم وسائل تمويل العجز، ذلك أن القدرة على زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تتناسب مقدار العجز⁽¹⁾

وأثر السياسة المالية في عرض النقد وتكلفة الائتمان يعتمد على مصادر التمويل التي من خلالها تضاف الأموال إلى الإيرادات العامة وهذه المصادر لتمويل عجز الموازنة العامة هي⁽²⁾:

1- اقتراض الحكومة من البنك المركزي.

2- بيع سندات القرض العام إلى الأفراد.

3- الاقتراض من البنوك التجارية.

4- الاقتراض الخارجي.

ثانياً: دور الموازنة العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق و تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم وثيقة تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، كما تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة ووسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتمادها على الضرائب والنفقات، وبذلك أصبحت الموازنة العامة أداة ذات أهمية بالغة في التأثير على العناصر الرئيسية في الاقتصاد ومنها الادخار والاستهلاك، ووسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية لإعادة التوازن الاقتصادي ودعم استقراره، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة⁽³⁾.

⁽¹⁾ محيريق فوزي، مرجع سابق، ص 168.

⁽²⁾ النبهاني أحمد، مرجع سابق، ص 72.

⁽³⁾ المعارك محمد عبد العزيز شفيق علي، مرجع سابق، ص 253، 254.

المبحث الرابع: دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الاقتصادي الذي تسعى كل دولة لتحقيقه من خلال رسم وإعداد سياسة اقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إستراتيجية اقتصادية شاملة بخطط محكمة وواضحة المعالم ومحددة الأهداف، وتستعمل لنجاحها كل الأدوات الاقتصادية التي يشترط فيها التنسيق والتكامل فيما بينها حتى تكون السياسة الاقتصادية فعالة وتحقق الأهداف المرجوة، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الاقليمي وجب على العديد من الدول الدخول في تكتلات اقتصادية، للتغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية بين الدول الأعضاء وحلها بصورة جماعية فيما بينها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي والاقليمي.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي كألية للحد من التضخم والبطالة

إن الدول التكاملية تتخذ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية) بهدف القضاء على عدة ظواهر سلبية كظاهرة التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: دور التكامل الاقتصادي في الحد من التضخم

دعت معاهدة مايس تريخت إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي في 1999، ومهمته إدارة السياسة النقدية الموحدة لدول منطقة اليورو، وهدفه الرئيسي هو "المحافظة على استقرار الأسعار" وبتبني أسس النظرية النقدية فقد حددت معدلات نمو ثابتة للكتل النقدية المتداولة (فمثلا حدد معدل نمو الكتلة النقدية الموسعة M3 لمنطقة اليورو بنحو 4.5%) وبذلك يستند البنك المركزي الأوروبي لما كان يقوم به البنديسبنك(البنك المركزي الألماني) سابقا، من حيث تركيز السياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار للمدى الطويل عوضا عن التركيز على الاستقرار الاقتصادي للمدى القصير، فقبل بروز البنك المركزي الأوروبي بدأت تظهر الدراسات الأكاديمية التي تُخمن كيف سيتأثر الاستقرار الاقتصادي في الدول الأعضاء بالتحرك نحو بنك مركزي موحد، وطرح سؤال في الأفق: هل يؤدي ضعف تدخل البنك المركزي الأوروبي الموحد إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي؟

لقد أجمعت آراء المفكرين على وجود أمل ضئيل بزيادة الاستقرار الاقتصادي، لأن الدول الأعضاء لم تقم بتشكيل منطقة العملة المثلّية* وهي البلدان التي تتقاسم صدمات اقتصادية مماثلة، فنظرا لاختلاف الصدمات التي واجهتها الدول الأعضاء عبر الزمن، فمن المحتمل أن تكون هناك حالات في المستقبل تختلف فيها السياسة النقدية المثلّية لهذه الدول، ومع ذلك لن يستطع بنك مركزي موحد من أن يحدد سياسة نقدية تلائم احتياجات كافة هذه الدول في الوقت ذاته، وستُصبح اقتصادات هذه الدول أقل استقرارا نتيجة لأن البنك المركزي الأوروبي الجديد لن يكون قادرا على الاستجابة الأفضل لهذه الصدمات غير المتماثلة، كما يعتقد آخرون أنه عندما تتأثر دولة ما بصدمة غير متماثلة، يتوجب على تلك الدولة أن تنتظر ريثما يصحح الاقتصاد نفسه بنفسه، وبالتالي

* تعتبر المنطقة منطقة عملة مثلّية إذا استخدم فيها عملة واحدة أو عملتين أو أكثر من العملات بحيث ترتبط قيمتها ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة واحدة، ويتوجب على السلطات النقدية المعنية تنسيق سياساتها بطريقة تسهل تثبيت القيمة بين عملات الدول الأعضاء.

فإن عملية الإصلاح الذاتي هذه قد تطول لدرجة لا تستطيع أن تتحملها سياسيا أي حكومة، والدليل على ذلك أن كل من اليونان وإسبانيا هما الدولتان الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي اللتان كثيرا ما ستواجهان صدمات غير مماثلة وبذلك ستواجهان أعلى خسارة من هذه السياسة النقدية المشتركة؛

وإن استخدام سياسة نقدية ناشطة، كثيرا ما يؤدي إلى أخطاء ينجم عنها تقلبات في دورات الأعمال أشمل من تلك الممكن حدوثها في حال عدم استجابة البنك المركزي ببساطة للصدمات الخارجية الاقتصادية، ويعتبر الاستنتاج الرئيسي للدراسات في هذا المجال، ممثلة في كل من فيلبس (1968) وبرونر (1985) وملترز (1987) وأورفانيدس (2002)، أنه يتوجب على السياسة النقدية أن تهتم أولا باستقرار الأسعار في المدى الطويل بدلا من الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي في المدى القصير وأنه نتيجة لذلك، سيكون الاقتصاد أكثر استقرارا، فيطرح الرأي الصادر صورة للآثار المحتملة للتحويل نحو بنك مركزي موحد تختلف كثيرا عن تلك التي تم رسمها في المؤلفات السابقة، وإذا كان النشاط النقدي الموجه بطريقة جيدة يؤدي فعلا إلى إقتصاد أقل استقرارا، كما يعتقد أصحاب النظرية النقدية، عندها ستؤدي عدم قدرة البنك المركزي الموحد الرد على جميع هذه الصدمات غير المتماثلة بالفعل إلى استقرار اقتصادي بدرجة أكبر وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي ستشهد زيادة في الاستقرار الاقتصادي نتيجة لانضمامها إلى الاتحاد النقدي الأوروبي هي بالضبط تلك التي كان لديها أكثر البنوك المركزية الوطنية نشاطا، ومن جهة أخرى، بالنسبة لبعض الدول التي كان لديها بنوك مركزية وطنية غير نشطة مثل ألمانيا، فمن المرجح أن يكون البنك المركزي الأوروبي الجديد أكثر نشاطا وتدخل فعليا من البنك المركزي الوطني السابق لديها وإذا كان هذا الأمر صحيحا، فمن المحتمل أن تشهد درجة أقل من الاستقرار الاقتصادي؛

ويتوقع النموذج الناشط الذي كان بمثابة الأساس للدراسات والمؤلفات السابقة أن وجود بنك مركزي موحد أقل نشاطا فيما يتعلق بالصدمات غير المتماثلة سيؤدي إلى التقليل من الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، في حين يتوقع نموذج خبراء النظرية النقدية العكس تماما وهو أن الانتقال إلى الاستجابة لمثل هذه الصدمات يجب أن ينتج المزيد من الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

الفرع الثاني : التكامل الاقتصادي كآلية للحد من البطالة

من أسس قيام التكامل الاقتصادي هو إلغاء القيود التي تحول دون انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول المتكاملة، أي فتح أبواب الهجرة بين الدول المتكاملة أمام الأفراد بحيث يتمكن الأفراد (في أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل) الهجرة إلى الدول الأخرى والدخول والخروج منها في سعيهم وراء فرص العمل المناسبة وفي طلبهم للأجور المرتفعة⁽²⁾.

⁽¹⁾ راسل أس سويل، ترجمة الهام شاكر، "هل يؤدي ضعف تدخل البنك المركزي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي"، معهد كيتو، نشر في 29 ايلول

2009، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 2015/11/04 <http://www.minbaralhurriyya.org>

⁽²⁾ داودي الطيب، "التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل

الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص 2 .

فإلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة هو من العوامل الهامة في تحقيق الانتفاع الأكبر من الموارد البشرية، بحيث يتم انتقالها بحرية من مجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأقل قبل التكامل إلى المجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأعلى بعد التكامل، وبهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصاديات المتكاملة، وهذا ما يتيح قدراً أكبر من الاستهلاك ورفاهية أكبر، ارتباطاً بزيادة الإنتاج والدخول والاستهلاك، ومن هذا المنطلق يمكن أن يساعد التكامل على حل مشكلة البطالة⁽¹⁾.

إذن فالتكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل، فعند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة⁽²⁾.

المطلب الثاني : التكامل الاقتصادي كآلية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فإتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، حيث يؤثر التكامل الاقتصادي على تدفق الإستثمارات الأجنبية، حيث تفضل الشركات الإستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة وذلك ليتجنبوا التعريف الخارجية المشتركة، إذ تبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يجعلها تفضل الإستثمار داخل نطاق التكامل حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة وإتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الإستثمارات والمناخ الملائم، ويعد الإتحاد الأوروبي أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستقراره ونجاحه؛ هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، حيث يتيح التكامل حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث ييسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة⁽³⁾.

(1) خلف فليح حسن ، مرجع سبق ذكره، ص174.

(2) خاطر إسمهان، "دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 11.

(3) خلوفي عائشة ، مرجع سبق ذكره، ص57.

المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي كألية لتحسين ميزان المدفوعات

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء حيث يخفف من العبء في موازين مدفوعاتها، لكن هناك رأي معارض في كون التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات بسبب اثر تحويل التجارة وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أعلى من دولة عضو.

الفرع الأول : دور التكامل في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، وتأهيل اليد العاملة، وترقية نشاط البحث والتطوير وتطوير القطاعات التصديرية، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري فالتكامل الاقتصادي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة القوة التنافسية لدول التكامل إزاء الأسواق الدولية ومن ثم يزيد من صادراتها، كما أن الدول المتكاملة تقوم بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض من وارداتها من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الاستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها⁽³⁾.

الفرع الثاني: دور التكامل في اختلال ميزان المدفوعات

قد ينتج عن عملية التكامل اختلال في ميزان المدفوعات ناتجة عادة عن الاعتماد المتبادل (التبعي) الذي يتحول فيه الطلب على الصادرات إلى الطلب على الواردات تاركا الجهاز المحلي على حاله، باستثناء ما يتم من تطوير بقرارات تتخذ خارج الدورة الاقتصادية، ومع رسوخ عادات الاستهلاك والتطلع إلى مزيد من الاستثمار يتسم الطلب على الواردات بقدر مرتفع من الثبات مستقل عن العائدات من التصدير، فلا يستجيب إليها في تقبلها، أو حتى إذا تعرضت إلى اتجاه عام نزولي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد فجوة المدفوعات واستمرارها واختلال في الميزان التجاري، الذي قد ينجم عنه عجز في ميزان المدفوعات، كما أنه من الناحية النقدية والتي يتعين فيها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى مما قد يؤثر على ميزان رأس المال وكنتيجة لذلك ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

المطلب الرابع: التكامل الاقتصادي كألية لتحسين الموازنة العامة

إن التكامل الاقتصادي يقوم على عدة اعتبارات من أهمها حرية انتقال السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بما فيها الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال هذا ما يساهم في تشجيع الصناعات داخل المنطقة التكاملية فتتساق السياسات المالية سوف يؤدي إلى تحسين الميزانية العامة للدولة المتكاملة لكن، يمكن القول بوجه عام أنه في أي منطقة يتحقق فيها تكامل اقتصادي، تتوقف مشكلات الميزانية بسبب صعوبة وضع نظام موحد

⁽³⁾ مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁽¹⁾ يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

للضرائب ففي مشروعات التكامل توجد فوارق لها وزنها من حيث حجم الميزانية بالقياس إلى الدخل القومي وأشكال الضرائب المفروضة⁽¹⁾.

فقد يؤدي إلغاء الرسوم البيئية إلى اختلاف على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأثية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وهذا ما يؤدي إلى الحد من قدرتها التمويلية فتؤثر كذلك على سياستها المالية، برغم من تطبيق هذا الإلغاء تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا أنه قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة⁽²⁾.

إذن فالمشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل، وهنا تثار المشكلة، إذا على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟

1- يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965؛

2- يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان⁽³⁾.

أما في ما يخص النفقات العامة في الإطار التكاملي ثمة ضرورة أخرى في التمويل المشترك لمواجهة المشكلات ذات الطابع الانتقالي، حيث إن إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء سوف يؤثر سلبا في أوضاع بعض الشركات وبعض العاملين في صناعات مختلفة، ومن هنا يجدر النظر إلى المساعدات التي تقدم من أجل إعادة تمويل هذه المشروعات على أنها مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء، إذ يمكن تمويل المشروعات المشتركة أو التي تم تنسيقها في نطاق تكاملي عن طريق أسلوبين: الضرائب والقروض، بيد أنه بناء على مبادئ المالية العامة يكون تمويل النفقات الجارية عن طريق الضرائب، ويكون تمويل الاستثمارات عن طريق القروض وعلى ذلك يمكن تمويل النفقات الإدارية والنفقات العسكرية، وكذلك نفقات إعادة تدريب وتوطين العمال، عن طريق الضرائب، أما تكلفة المشروعات المشتركة، وكذا تكلفة المساعدات المقدمة للأقاليم المتخلفة، فإنه يجري تمويلها عن طريق القروض التي تصدر لهذا الغرض⁽⁴⁾.

(1) عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(2) نفس المرجع السابق، ص 12.

(3) رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(4) عمر حسين، المرجع السابق، ص 136، 137.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ومما سبق توصلنا للنتائج التالية:

- ان الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسب البطالة فضلا عن تخفيض نسب التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في الموازنة العامة.
- ان الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أي داخل الدولة وقد يكون إقليميا يختص بمجموعة دول كالاتحاد الأوروبي، أو دوليا عندما يتوقف على اعتبارات خارجية على الصعيد العالمي.
- كما يمكن تصنيف الاستقرار الاقتصادي إلى استقرار مالي والذي يخص النظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وإلى استقرار نقدي وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى السياسة النقدية لتحقيقه.
- ان تقلبات في مستويات الأسعار تؤدي إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم من ناحية أخرى، إضافة إلى أسباب أخرى تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي .
- شهدت سياسات الاستقرار الاقتصادي جدلا فكريا واسعا من قبل المفكرين، فالتقليديون ومن بعدهم النقديون يسلمون بفعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما المدرسة الكينزية ترى أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المثلى، فالسياسة النقدية في حالة الركود، يدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية(سياسة توسعية)، مما يزيد من حجم الاحتياطات النقدية، فتقل أسعار الفائدة مما يحفز الاستثمار ويزيد التشغيل، فتقل البطالة وينمو الناتج المحلي.
- تعد برامج التثبيت الاقتصادي للمؤسسات الدولية التي تمثل الوجه الرسمي للنظام الرأسمالي بمبادئه وتوجهاته المهمة على الاقتصاد العالمي، البداية التمهيدية لتطبيق برامج الإصلاح وتستهدف هذه البرامج إزالة الاختلالات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ان السياسة النقدية يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية لعلاج التضخم وتحقيق الاستقرار فهي تعمل من خلال التأثير في حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي.
- ان النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الانتاج المادي وبالتالي، فالنمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر، ويعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ان تسوية ميزان المدفوعات يعمل على إنشاء توازن خارجي، مما يدعم التوازن الكلي ويحقق الاستقرار .
- ان الدول التكاملية تتخذ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية) بهدف القضاء على عدة ظواهر سلبية كظاهرة التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث:

دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة اليونان

خلال -2015/2008-

تمهيد

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، حتى انفجرت أزمة أثرت تأثيرا محسوسا على الوضع القائم له، وهي أزمة الديون السيادية لليونان نتيجة الاختلال في ميزانية الدولة حيث لم يقتصر الإفلاس فقط على مؤسساتها الاقتصادية والمالية، بل إن الدولة ككل عانت من الإفلاس وتفاقت حدة هذه الأزمة سنة 2010، بحيث انعكست اختلالات ميزانية الدولة اليونانية سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلية والجزئية، فهددت استقرار اليونان، وأيضا كانت منذرة ومهددة بانتهاء تجربة فريدة من نوعها كان من المؤهل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقضية اليونان قد تحولت مع الوقت إلى أكبر خطر يهدد بتفجير تماسك الاتحاد الأوروبي، بدأ مع دخول دولة اليونان إلى الاتحاد الأوروبي والقبول بشروطها وربط اقتصادها باقتصاديات الدول الأوروبية، وتطبيق معايير التقارب والتي تسمى بمعايير اتفاقية ماستريخت لاعتماد "اليورو"، فاليونان وهي العضو الثاني عشر في منطقة اليورو تعد الحلقة الأضعف في هذه المنطقة، لإتصاف اقتصادها بالاختلال وعدم الاتزان حيث وصفت بالدولة المدمنة على الديون، وهذا ما أوقعها في أزمة توشك تبعاتها على انهيار هذا التكتل العظيم، رغم الحلول والمقترحات المقدمة من طرف قادة الاتحاد الأوروبي بوجه الخصوص من أجل محاصرة هذه الأزمة وعدم السماح لها بالتوسع من خلال التحكم ومعالجة الاختلالات في المؤشرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باليونان وبالمجموعة ككل.

المبحث الأول:عموميات حول اليونان وأزمة الديون السيادية

المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية(أسبابها، حلولها، تداعياتها،محطاتها)

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باليونان والاتحاد الأوروبي النقدي2015/2008

المبحث الأول:عموميات حول اليونان وأزمة الديون السيادية

بذلت الدول الأوروبية جهودا جبارة في مجال التكامل الاقتصادي وبوجه الخصوص النقدي منه فنوّجت بميلاد العملة الأوروبية الموحدة المعروفة باسم"اليورو"، فتم قبول العديد من الدول الأوروبية للانضمام إليها، لكن اليونان وهي العضو الثاني عشر في منطقة اليورو، تعد الحلقة الأضعف في الاتحاد فقبل بدء العمل باليورو كانت اليونان مختلفة في بنيتها وتركيبها الاقتصادي عن الاقتصاديات الأوروبية الأخرى، حيث إن اقتصادها كان متمسك ولا يزال يتسم بالاختلال وعدم الاتزان حيث وصفت على أن "اليونان مدمنة ديون"، وهذا ما أدى إلى انفجار أزمة ديونها السيادية.

المطلب الأول:لمحة عامة حول دولة اليونان

كانت اليونان قبل دخولها لمنطقة اليورو مختلفة في بنيتها وتركيبها الاقتصادي عن الاقتصاديات الأوروبية الأخرى، فالإقتصاد اليوناني عاني ومازال يعاني من اختلالات هيكلية، فالبيور كعملة موحدة جعل اقتصاد اليونان يتم التعامل معه على قدم المساواة مع اقتصاديات ألمانيا وفرنسا وبنقة مماثلة ليست مستمدة من أداء اقتصادها، ولكن من انتمائها للعملة الأوروبية الموحدة.

الفرع الأول:بطاقة فنية عن دولة اليونان

يمكن تعريف دولة اليونان كما يلي:

اسم الدولة:اليونان، حيث يسمي اليونانيون بلادهم باسم الجمهورية الهيلينية؛

المساحة: تبلغ مساحتها 131,990 كيلومتر مربع؛

العاصمة: أثينا وتعد عاصمتها من اعرق المدن في العالم ؛

الموقع الجغرافي: تقع اليونان في جنوب شرق أوروبا على الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة البلقانية، وهي دولة شبة

جزيرية حيث تمتلك حوالي2000 جزيرة وتشكل هذه الجزر حوالي ربع مساحتها، وتعتبر جزيرة كريت هي الأكبر

الحدود الجغرافية: يصل طول حدودها 1228 كم، يحدها شمالا كل من بلغاريا(494 كم) وجمهورية مقدونيا

اليوغسلافية السابقة (246 كم) وألبانيا(282 كم)، ومن الشرق تحدها تركيا(206 كم) ومياه بحر إيجه، ومن

الجنوب مياه البحر الأيوني ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط؛

اللغة:تعد اللغة اليونانية اللغة الرسمية بالإضافة للغة الإنجليزية والفرنسية؛

الديانة: بالنسبة للديانة فمعظم سكان اليونان يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية بنسبة 98% من السكان، ورسميا

يضمن الدستور اليوناني حرية الأديان، ويشكل المسلمون ما نسبته 1.3% من السكان، معظمهم من أصل

تركي أو بلغاري وهناك أقليات مسيحية أخرى كالكاثوليكية والبروتستانتية؛

السكان: يبلغ عدد سكان اليونان 11.171.749 نسمة وفق إحصاءات 2015 وبذلك تحتل المرتبة 82عالميا،

بكثافة سكانية تقدر بـ: 84.46/km²(1).

(1) معلومات اساسية حول دولة اليونان على الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة06/12/2015، 14:05: www.arabhellenic.gr

الفرع الثاني:اليونان سياسيا

لقد ضمن الدستور اليوناني المعدل عام 1974 الحقوق المدنية للمواطنين، كما حدد صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث أصبح يتم انتخابه بشكل غير مباشر من الشعب، أي تتم تركيته من مجلس الجمهورية؛ ويتكون مجلس الجمهورية من رئيس الوزراء ورؤساء جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان، إضافة إلى جميع رؤساء الوزراء السابقين الذين منحوا الثقة من البرلمان لمرة واحدة على الأقل وتركية المجلس ليست إلزامية، ويلعب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الدور التنفيذي الرئيسي في النظام السياسي اليوناني، وبناط برئيس الجمهورية بعض المهام الإدارية والفخرية، ويتم انتخابه كل خمس سنوات من قبل البرلمان ويسمح بإعادة انتخابه مرة واحدة فقط، ويتكون البرلمان اليوناني من مجلس واحد به 300 عضو منتخب لفترة نيابة تبلغ أربع سنوات، وتطبق اليونان نظاما انتخابيا معقدا يعتمد على القوائم، يؤهل الأحزاب الكبيرة للسيطرة على البرلمان، ويجب على أي حزب يريد تمثيل نفسه في البرلمان الحصول على 3% من نسبة نتائج الانتخابات العامة ؛

ويعتمد النظام البرلماني اليوناني على مبدأ "ديدوميني" الذي يعني بالعربية "الثقة المعلنة"، التي يمنحها لرئيس الوزراء وطاقمه الوزاري، يتم منح هذه الثقة إذا حصل الفريق الوزاري على أغلبية أصوات نواب البرلمان، أي أصوات 151 عضوا، كما يتم تجديدها أو حجبها كل عام مع تقديم الطاقم الوزاري لتقرير ميزانية الدولة، وأهم الأحزاب السياسية نجد:حزب اليسار وحركة البيئة (يساري متشدد) والحركة الديمقراطية الاجتماعية (اشتراكيون اجتماعيون)، الجبهة الهلنية (يميني متشدد)،حزب العمال (يساري ثوري)⁽¹⁾.

الفرع الثالث:طبيعة الاقتصاد اليوناني

يمثل الاقتصاد اليوناني واحدا من اقتصاديات اليورو الأقل نموا والأضعف تطورا مقارنة ببقية الدول الأوروبية وذلك لعدة عوامل وخصائص تمتاز بها الطبيعة الجغرافية والاقتصادية التي لا تسمح لها بمماثلة ومنافسة بقية دول أوروبا المتطورة يمكن إجمالها في:

- فيما يخص بالصادرات والواردات اليونانية يلاحظ أن صادراتها تبلغ 19.13 مليار دولار، أهمها المنتجات الغذائية والصناعية وغيرها، بحيث تتوزع بنسبة 11% لإيطاليا، 10.5% لألمانيا، 7% بلغاريا، 6% إلى قبرص وينسب أصغر من ذلك من بعض دول العالم وعلى وجه الخصوص دول البلقان وشرق أوروبا بالإضافة إلى الدول العربية، أما الواردات فتبلغ 94.91 مليار دولار تمثل الآلات والكيماويات والوقود وأنواع أخرى من المواد الخام، بحيث تستحوذ 13.3% من وارداتها من ألمانيا، 12.8% من إيطاليا، 6.2% من الصين، 5.6% من فرنسا، هذا بالإضافة إلى استيراد بعض احتياجاتها من دول الشرق الأوسط وآسيا⁽²⁾.

- تعد اليونان واحدة من أفضل الوجهات السياحية في العالم، فقد صنفتها مجموعة Lonely Planet بين أفضل عشر وجهات لعام 2010، كما جاءت اليونان في المركز (2) في جائزة Telegraph Travel Awards في إنجلترا لعام 2008 حسب التصنيف الذي تجريه لأفضل دول الاتحاد الأوروبي، وقد شكلت السياحة 18%

⁽¹⁾ Bolitics of Greece at : http://en.wikipedia.org/wiki/Bolitics_of_greece ,21:30,12/11/2015.

⁽²⁾ محمود رمزي، "الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص156.

من إجمالي الناتج المحلي ويعمل بها أكثر من 900000 شخص عام 2007، إذن تعد السياحة المصدر الرئيسي لعائدات الدولة لكن هذا القطاع من أشد القطاعات تأثرا بالأزمات؛ يحتل التصنيع في اليونان المرتبة الثانية قبل الزراعة باعتبارها مصدر للدخل، بسبب سياسة نشطة للتصنيع ومع ذلك الصناعة اليونانية تعتمد على استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار، والوقود وليس لديها سوى صناعة بدائية للحديد والصلب مقارنة بدول أوروبا، وتتركز الصناعة في منطقة أثينا؛

- يعتبر اقتصاد اليونان اقتصادا ناميا مثله مثل تركيا والبرازيل والأرجنتين، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصادا مرتفع الدخل مثله مثل اقتصاد كندا وأميركا والسويد وألمانيا وهنا تبدو المفارقة⁽¹⁾.

-يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية هي : قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل، هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، حيث نجد أن أبرز مميزات وسمات الاقتصاد اليوناني، تتمثل باختلالاته الهيكلية في مايلي:

- ✓ عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ثلاثة أرباع (ويستوعب 68% من قوة العمل) أي أكثر من الثلثين (مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي؛
- ✓ إن نسبة البطالة تبلغ 9%، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على إنشاء فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدًا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري؛
- ✓ اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الديون، أيضا يتميز الاقتصاد اليوناني باللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.
- ✓ الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر؛
- ✓ تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب؛
- ✓ معظم المؤسسات تعاني استدانة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات؛

⁽¹⁾ رواق خالد، "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁽²⁾ بوالكور نورالدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، جامعة سيكدة، العدد 13، 2013، ص 59، 60.

- ✓ نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ✓ هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص مع ذلك؛
- ✓ هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تاريخ اليونان في الإتحاد الأوروبي

كان لليونان دائما علاقات متميزة مع مجموعة دول أوروبا، فبعد توقيع معاهدة روما تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فانضمت اليونان للجماعة الأوروبية، لتصبح بذلك العضو العاشر بالاتحاد الأوروبي سنة 1981، ومع استثناءها لشروط الانضمام إلى منطقة اليورو حسب معاهدة ماستريخت تم قبولها لتصبح العضو الثاني عشر بمنطقة الاتحاد النقدي الأوروبي مع مطلع عام 2001.

الفرع الأول: انضمام اليونان للاتحاد الاقتصادي الأوروبي

في 9 جويلية 1961 تم توقيع اتفاقية الشراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليونان وانضمت اليونان للجماعة الأوروبية، مما ساهم ذلك في بناء أوروبا الناشئة، لكن تنفيذ الاتفاقية كان مجمدا منذ 1967، إلى غاية 1974 (تاريخ استعادة الديمقراطية)؛

ثم واصلت اليونان مفاوضات الانضمام طيلة الفترة (1975 إلى 1980) في حين كان على اللجنة الأوروبية والسلطات اليونانية وضع التعديلات التقنية في التشريع الأوروبي، وكانت هذه بمثابة مرحلة انتقالية سبقت لتقادي تشكيل صدمة لليونان جراء انضمامها، ولقطاعات معينة خاصة القطاع الزراعي للمجموعة الاقتصادية؛ في 01 جانفي 1981 أصبحت اليونان بصفة رسمية عضوا كاملا في الجماعة الأوروبية، وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم عشر دول، وأصبح هناك ممثل عن أثينا يشارك في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبي وصارت اليونان عضوا في المفوضية الأوروبية الجديدة، فضلا عن نواب يونانيين منتخبون في البرلمان الأوروبي، و12 عضو يوناني من بين 156 عضو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية⁽²⁾.

بعد انضمام اليونان للإتحاد الأوروبي سنة 1981، انتفعت من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات للبلدان المنضوية تحته والتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981، أصبح يقارب 32000 دولار ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي صنّف اليونان في المرتبة الـ 25 على 177 دولة،

⁽¹⁾رحماني موسى، بوسبيغ صالح رحيمة، "الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي:قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012، ص3.

⁽²⁾ Jean-Pierre Faugère, " **Economie Européenne**", Presse de Sciences, Paris, 1999, pp, 52,53.

لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها، هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداينت فيه اليونان كثيرا لتحضيرها دون أن ننسى الانعكاس السلبي لانتهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد (1).

الفرع الثاني: انضمام اليونان للاتحاد النقدي الأوروبي

فيما يخص انضمامها لمنطقة اليورو، فإن اليونان لم تستطيع الوفاء بمعايير التقارب، على الرغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام في اليونان كانت مع فكرة الانضمام إلى اليورو، لكن بذلت الحكومة اليونانية جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى اليورو، بحيث تم الاتفاق على أن يكون انضمامها لنظام اليورو يوم 01 جانفي 2001، وهكذا انصهرت العملة اليونانية "الدارخما" في اليورو (2)، فمعاهدة "ماستريخت" أدت إلى تحمس الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي لاستيفاء شروط الانضمام لليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك القيام بتطبيق بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تعلن في وقت متأخر عن حقيقة وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية صادمة في كثير من هذه البلدان خاصة في اليونان؛

فعندما تبنت اليونان في جانفي 2001 العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" تمّ اعتبار ذلك بمثابة بركة نزلت من السماء، فمثل هذه الدولة ذات التاريخ المثقل بالتضخم العالي والعملة المتعثرة حصلت على فرصة التعافي من خلال الارتباط بشركاء اقتصاديين أكثر انضباطا، وكانت الجائزة الفورية التي حصلت عليها اليونان جراء العملة الجديدة تتمثل في القدرة على الاستدانة بفوائد أقل، لكن زيادة الخير ليست خيرين في كل الأحيان، فقبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل 6% من إجمالي الناتج الوطني، أما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 50%، وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 113% (3). (وهذا مأسرناه لاحقا)، وهذا راجع إلى الإنفاق الحكومي من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية، وظهور عجز توافي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري أعلى مما هو مسموح في ميثاق الاستقرار والنمو في منطقة اليورو، وبهذا الاعتبار يكون اليورو قد مهد الطريق حقا لليونان كي تقع في أزمة (4).

(1) الشكندالي رضا، "الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو"، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن، 01 سبتمبر 2010، ص19.

(2) احيمية خالد، "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/ 2011، ص33.

(3) راينهارت فينسينت، راينهارت كارمين، "من خرافات الأزمة المالية في اليونان"، منشورات مركز أميركان أنتربرايز، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010، ص04.

(4) شيبوط سليمان، "تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية"، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد 06، جوان 2014، ص147.

المطلب الثالث:عموميات حول أزمة الديون السيادية

شكل تكرار الأزمات المالية منذ نهاية عقد العشرينيات من القرن العشرين ظاهرة اختلفت أسبابها ومجريتها، إذ شهد العالم العديد من الأزمات تزامنت مع موجات الانفتاح الاقتصادي والتجاري المتزايد من فترة زمنية لأخرى، ومن بين هذه الأزمات نجد أزمة الديون، حيث تجاوزت هذه الأخيرة الدول النامية والفقيرة لتمس الدول المتطورة وتصبح أحد أهم الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولعل من أبرزها أزمة الديون السيادية الأوروبية التي مست أكبر تكتل اقتصادي ونقدي.

الفرع الأول:مفهوم الديون السيادية

قبل التطرق إلى أزمة الديون السيادية وجب التعرف أولاً إلى ماهية الدين السيادي:

أولاً: تعريف المديونية الخارجية ومؤشراتها

1-تعريف المديونية الخارجية: لقد عرفت الهيئات الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدين الخارجي (الاستدانة) على أنه:

" إجمالي الدين في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والتي يقصد به إجبارية القيام ببعض التسديدات وتكون مرتبطة بتاريخ محدد مسبقاً وليس بالنتائج المحققة عن استعمال الأموال، كما تعرف الديون الخارجية: على أنها تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي لمدة تزيد على العام وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بعملات أجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة⁽¹⁾.

2-مؤشرات المديونية الخارجية:

لقياس المديونية الخارجية يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي⁽²⁾:

- ✓ الدين العام والنتائج المحلى الإجمالي.
- ✓ مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات.
- ✓ الدين العام وعجز الموازنة.
- ✓ مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة.

ثانياً: تعريف الديون السيادية

الديون السيادية **Sovereign debts**، هي الديون التي تترتب على الحكومات ذات السيادة وتكون في صورة سندات، فعندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سندات تكون دائماً أمام خيارين: الأول أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملة محلية، وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار "الدين الحكومي **Government debt**"، أو تقوم الحكومة

⁽¹⁾بلورغي ناديه، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص59.

⁽²⁾المرجع نفسه، ص ص، 59، 60.

بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي **Sovereign debt**"؛ فالديون السيادية تتمثل في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، وعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض⁽¹⁾. يمكن القول أن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة.

ثالثاً: سمات الديون السيادية

يمكن ذكر أهم خصائص هذا النوع من الديون السيادية فيما يلي⁽²⁾:

✓ الديون السيادية هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق الكبيرة جد، وهذا في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون.

✓ تتميز الديون السيادية بأنها تحقق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاص.

الفرع الثاني: التصنيف الائتماني للديون السيادية

يعكس التصنيف الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للدولة، كما يعتبر التصنيف السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل الدولة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية وبكلفة تنافسية، وتمكين الدولة من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية، لكن من أهم شروط إصدار السندات، هو كون الجهة المصدرة مؤهلة للاقتراض وذلك من خلال وكالات التصنيف الائتماني (CRAS)⁽³⁾. وتعد المؤسسات الثلاثة، مؤسسة مودي Moody وستاندراندبورز S&P وفيتش Fitch رمز السيطرة والهيمنة على التصنيف العالمي⁽⁴⁾:

1- مؤسسة ستاندرد آند بورز (S&P): تعتبر شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فرع لشركات "مكغرو هيل" التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، ولها مكانة جيدة بمؤشرتها في سوق البورصة، في عام 2009 نشرت S&P أزيد من 870000 تصنيفا ائتمانيا، وفي عام 2010 حققت عائدات قدرت ب 2.9 مليار دولار.

(1) رواق خالد ، مرجع سابق، ص59.

(2) بلورغي نادية، المرجع السابق، ص ص، 60، 61.

(3) ملاك وسام ، "البورصات والأسواق المالية العالمية"، الجزء الثاني، دار المنهل ، لبنان، 2003 ، ص317.

(4) رواق خالد ، مرجع سابق، ص61

2- مؤسسة مديز: هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة مديز للمستثمرين والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، وتسيطر مؤسسة مديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم.

3- مؤسسة فيتش: تأسست مؤسسة فيتش في عام 1913 من قبل جون نولز فيتش، كناشر الإحصاءات المالية لزبائن بورصة نيويورك للأوراق المالية، وفي عام 1997 اندمجت فيتش مع IBCA المحدودة ومقرها في لندن، من خلال هذا الاندماج أصبح فيتش تملكها بواسطة SA Fimalac ومقرها في باريس.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التصنيف تتم بالاعتماد على معايير وأسس متعددة أهمها الأصول، الربحية والتدفقات المالية، ولكي تتأهل الجهة الراغبة بالافتراض يجب أن لا يقل تصنيفها الائتماني عن درجة الاستثمار أي BBB وفي حال كون التصنيف BB أو أقل تعتبر درجة التصنيف درجة مضاربة حيث تتميز بارتفاع كلفة إصدارها وبشكل خاص كلفة تعهد التغطية وإدارة إصدار السندات وبيعها، كما وتتميز بارتفاع سعر الفائدة عليها؛

والديون التي تحمل التصنيف AAA تكون ضمان استثنائية للمصدر ووضعية قوية في السوق والقدرة على التجديد والتكيف، عالية الحساسية على التغيرات والتطورات التقنية والبيئة الانتاجية ضعيفة جداً، والسيولة استثنائية، أما أضعف الديون أو ما يطلق عليها ديون الخرد التي تحمل التصنيف D والذي يعبر على أن القدرة على تسديد الديون تساوي صفر أو بمعنى آخر تعبر عن حالة الإفلاس التام⁽¹⁾.

والجدول رقم(3-1) يعطي قراءة لرموز مؤسسات التصنيف الدولي

⁽¹⁾ملاك وسام ، 'مرجع سابق' ، ص317.

جدول رقم(3-1): يمثل التصنيف المالي لمؤسستي (Moody وS&P)

تعريف الدرجة الائتمانية	Moody	S&P
تسمى سندات الحافة الذهبية لقدرتها العالية لدفع الفائدة أصل المبلغ وضمانات القوة	Aaa	AAA
سندات النوعية العالية قدرة قوية لدفع الفائدة وأصل المبلغ	Aa	AA
قدرة لدفع الفائدة وأصل المبلغ، عناصر الضمان تتغير وتتأثر بتغير الظروف الاقتصادية توصف بسندات الدرجة الاستثمارية	A	A
لها قدرة لدفع الفائدة وأصل المبلغ، ومراكزها قد تضعف بتغيير الظروف الاقتصادية لذلك توصف التزاماتها من الدرجة الاستثمارية	Baa	BBB
ذات درجة نوعية منخفضة للفائدة وأصل المبلغ وطبقا لأجل السند على الرغم من توفر درجة النوعية والحماية لعناصر الضمان	Ba B	BB B
ذات درجة مضاربة لأصل المبلغ والفائدة مرتفعة على الرغم من امتلاكها لدرجة النوعية والحماية	Caa Ca	CCC CC
تقترب من سندات الدخل في حالة عدم دفع الفائدة وتسمى سندات المضاربة إلى حد ما	C	C
سندات النكول واحتمالات الافلاس عالية للجهة المصدرة وتسمى بسندات الخردة Junk	D	D

المصدر: رواق خالد، "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص62.

وهنا لا بد من لفت النظر إلى تحيز وكالات التصنيف الائتماني الدولية، فبعد وقوع الأزمة المالية العالمية 2008 صدرت اتهامات كثيرة لهذه المؤسسات بأنها تتعامل بتساهل مع الاقتصاد الأمريكي المنقل بالديون، بينما تتعامل بتشديد كبير مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي (مع أن ديونها أقل من ديون الولايات المتحدة الأمريكية) وقد أكد عدد من الاقتصاديين الأوروبيين على أن وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية تتعامل بتحيز ودون موضوعية كافية وتسهم في وضع العقبات أمام اقتصاديات منطقة اليورو بصورة خاصة ؛ وتجدر الإشارة إلى أن وكالة S&P قامت في عام 2012 بخفض التصنيف الائتماني لتسع دول أوروبية ولصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، من فئة (AAA) إلى فئة (AA) وقد شمل هذا التخفيض كل من فرنسا والنمسا، مما أثار احتجاجات أوروبية شديدة وصفته بأنه غير موضوعي ولا يعبر عن الوضع الحقيقي لاقتصاديات هذه الدول، وأنه يؤدي إلى تزايد وتعميق الأزمات المالية والاقتصادية، لذا تزايدت المطالبات والدعوات بتأسيس وكالة أوروبية للتصنيف الائتماني⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أبو فارة يوسف، "الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008"، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص54.

الفرع الثالث: ماهية أزمة الديون السيادية

أولاً: تعريف أزمة الديون السيادية

تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، وذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، ويمتد الذعر المالي أيضاً إلى باقي المستثمرين⁽¹⁾.

ثانياً: مراحل أزمة الديون السيادية

يمكن تتبع أزمة الديون السيادية من خلال المراحل الخمس التالية⁽²⁾:

في المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة من العوامل المسببة لتصاعد الدين، التي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة للدولة نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على جمع الضرائب...إلخ، ويترتب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

في المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظراً لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون.

في المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة لارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.

في المرحلة الرابعة: يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بهدف السيطرة على العجز، أو تلجأ الدولة إلى خيار التقشف، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج.

⁽¹⁾ بلورغي نادية، مرجع سابق، ص 61.

⁽²⁾ السقا محمد ابراهيم، "حزون الديون"، تاريخ نشر المقالة 2012/6/1، مجلة اقتصادية إلكترونية على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 2016/5/1
http://www.aleqt.com/2012/06/01/article_662710.html

في المرحلة الخامسة: ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها، حتى ينتهي الأمر بالدولة إلى إعلان إفلاسها.

ثالثاً: أسباب أزمة الديون السيادية

يمكن إرجاع أسباب نشوء هذا النوع من الأزمات إلى العوامل التالية:

- محاولات الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية الأمر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول؛
- برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على نحو سريع؛
- تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف مستويات النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما أعزى الدول المدينة على الإفراط في اقتراض ما تحتاج إليه لمعدلات فائدة متدنية على الأقل المراحل الأولى للأزمة.⁽¹⁾
- العجز المالي الكبير لدى دول الاتحاد الأوروبي التي تتعامل باليورو وارتفاع هائل ومبالغ فيه في ديونها؛
- عدم قدرة بعض دول مجموعة اليورو على تسديد ديونها الكبيرة لدى المصارف الأوروبية وغيرها؛
- ضعف الثقة في اليورو وتردي مؤشرات التصنيف الائتماني.⁽²⁾

⁽¹⁾ بلورغي نادبة، المرجع السابق، ص 63.

⁽²⁾ الطباع حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع العمال العربي: المشكلة والحلول المقترحة، منتدى رجال أعمال العرب تحت عنوان "أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي"، بيروت، 29 مارس 2012، ص 02.

المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي "أزمة الديون السيادية"، اذ ظهرت بوادرها بالتحديد في اليونان أكتوبر 2009، عندما كشفت الحكومة اليونانية المتشكلة حديثاً، أن بيانات الميزانية التي نشرتها الحكومة السابقة لم تظهر العجز بحجمه الحقيقي، فاعترفت أنها تعاني عجزاً في الميزانية العامة، كما صرحت بعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على أزمة اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو، بسبب تداعياتها الخطيرة التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد اليوناني بصفة خاصة، وبمنطقة اليورو بصفة عامة، فطُرِحَت فكرة خروج اليونان من المنطقة كحل لعلاج هذه الأزمة، لكن الحكومة اليونانية طلبت تقديم مساعدة دولية لها من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي من أجل الخروج من هذه أزمة.

المطلب الأول: خلفيات وأسباب الأزمة اليونانية

نتج عن أزمة الرهن العقاري 2008 ركود اقتصادي بالاتحاد الأوروبي، فترتب عليه ضخ سيولة لتحفيز النمو فتزايدت الإستدانة الخارجية، وفي ظل هذه الظروف ظهرت بوادر أزمة الديون السيادية باليونان، وبالتحديد في أكتوبر 2009، عندما كشفت الحكومة اليونانية الجديدة أن بيانات الميزانية التي نشرتها الحكومة السابقة لم تظهر العجز بحجمه الحقيقي، واعترفت أنها تعاني عجزاً في الميزانية العامة، كما صرحت بعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها فانطلقت شرارة أزمتها المالية .

الفرع الأول: جذور وخلفيات الأزمة اليونانية

أولاً: جذور أزمة الديون اليونانية

لقد انضمت اليونان للاتحاد الأوروبي سنة 1981، فانتفعت من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات للبلدان المنضوية تحته، فهذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيتها؛ كما أنها انضمت لمنطقة اليورو في جانفي 2001 كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية وقد قبلت فوراً بحاجز 3% المحدد لعجز الميزانية المتفق عليه في معاهدة ماستريخت، وتعود بدايات الأزمة حسب العالم الأمريكي "ايروين ستيلزر" الى إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وبمساعدة من بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة، ودفعت مبالغ مالية ضخمة كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي⁽¹⁾، فانطلقت شرارة الأزمة اليونانية مطلع التسعينيات، وظهرت تأثيراتها السلبية بوضوح على خلفية الأزمة المالية العالمية 2008 حيث إن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيراً بالأزمات، اذ عانت اليونان في تلك السنوات الأخيرة من تفكك الإنتاج ودمار البنية التحتية، وتصدير الصناعات لأسباب تقنية، وقد تخلت عن السلع المنتجة محلياً بالسلع المستوردة وكثرة الاستثمار في المشتقات المالية إضافة إلى

(1) بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص 60.

تراكم المديونية، وقد حاولت الحكومة عبثاً تغطيتها عبر الاقتراض وإصدار سندات سيادية، مما أوقعها في ذائقة مالية فأنكشف عجزها المالي⁽¹⁾.

ثانياً: ارتفاع نسبة الدين والعجز المالي باليونان وانطلاق شرارة أزمتها

يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوماً هاماً في تاريخ الأزمة اليونانية عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين، عند ذلك فجر وزير المالية الجديد" جورج باباكستينيو "في حكومة رئيس الوزراء" جورج بابا نديرو"قنبلة من العيار الثقيل لأعضاء الإتحاد الأوروبي، وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ12.7% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 3.6%⁽²⁾.

مما أدى بوكالات التقييم المالي "فيتش"، "ستندار وبورز" و"موديز" إلى تخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها، وعندها كشفت محاور أخرى في الأزمة حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها⁽³⁾.

ففي بداية 2010 بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، إذ بلغ حجم الدين العام في اليونان عام 2008 إلى 113%، ثم بلغت الديون المعلنة نحو 300مليار يورو سنة 2010، وبلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة عام 2010 إلى 13.6%*، مما انعكس على ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية، فطلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ، وخفضت ستاندراند بورز التصنيف الائتماني لليونان لتصبح BB+، وفي 2011 ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية وبالضبط في منتصف جوان 2011 خفضت ستاندراند أند بورز التصنيف الائتماني للأوراق المالية اليونانية إلى CCC مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، مما يجعلها تساوي أوراقا مالية تافهة القيمة ولما كانت قواعد الاستثمار لصناديق المعاشات في أوروبا وأمريكا لا تسمح بالاستثمار في أي أوراق مالية بهذا التقييم، فقد طرحت جميعها للبيع في الأسواق المالية مما تسبب في تدهور قيمتها السوقية فورا، وعجل بتفجير أزمة الديون اليونانية وتعرض منطقة اليورو لخطر الانهيار⁽⁴⁾.

⁽¹⁾بحوصي مجذوب، موري سمية، "تسونامي الأزمات: الأزمة اليونانية وتأثيرها على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي"، الملتقى العلمي الدولي الخامس

حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، خميس مليانة، 13 مارس 2012، ص 05.

⁽²⁾الشكندالي رضا، مرجع سابق، ص 18.

⁽³⁾أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 37.

* حيث صرح الديوان الأوروبي للإحصاء "اليوروستات" أن عجز اليونان هو في حدود 13.6% وليس 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁽⁴⁾بولكور نورالدين، مرجع سابق، ص 60.

ويمكن توضيح كل من تطور الدين العام لليونان منذ دخولها لمنطقة اليورو إلى غاية انفجار أزمة ديونها السيادية، وكذا عجزها المالي فيما يلي:

جدول رقم (3-2): يمثل تطور الدين العام لليونان في الفترة 2001-2010

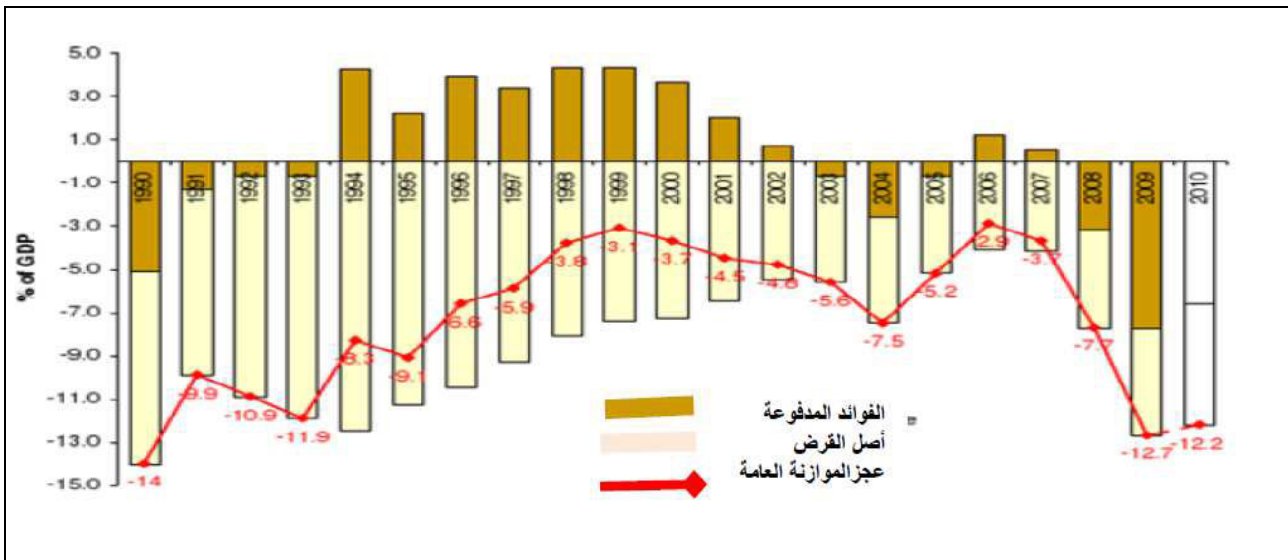
البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2010
الدين العام (مليار دولار)	151.9	159.2	168	183.2	195.4	224.2	239.3	263.3	299.7	329.5
الدين العام %GDP*	103.7	101.7	97.4	98.6	100.0	106.1	107.4	113	129.4	145

المصدر: بوالكور نورالدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013، ص 62.

مما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (3-2) أن الدين الحكومي اليوناني قد تخطى عتبة 60% المحددة وفق معايير ماستريخت، إذ بلغت نسبته 103.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الانضمام، فهي لم تفي بهذا المعيار، كما واصلت هذه النسبة مسارها التصاعدي، إذ زادت قيمة الديون اليونانية بعد انضمامها لمنطقة اليورو حيث بلغت 263.3 مليار دولار سنة 2008، لكن بحلول أكتوبر 2009 بدأت الأرقام الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد اليوناني بالظهور كاشفة أن نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي لليونان بلغت قرابة 130%، أي أكثر من ضعف قيمة المعيار المحدد (60%)، وتجاوزتها كثيرا إذ بلغت 145% عام 2010.

شكل رقم (3-1): يمثل تطور العجز المالي لليونان خلال الفترة 1990-2010

الوحدة: (نسبة مئوية %)



المصدر: احميمة خالد، "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011/2005)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص 39.

* GDP = الناتج المحلي الإجمالي

إن الملاحظة الأولى التي يمكن قراءتها من خلال المنحنى(3-1) أعلاه انه وقبل انطلاق الوحدة النقدية الموحدة ونسبة العجز في الميزانية اليونانية لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث بلغت 4.5% من الناتج المحلي عام 2001 في وقت حددت فيه اتفاقية "ماستريخت" المحددة لشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي عدم تجاوز عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 3%، كما شهدت هذه النسبة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال (2004-2008)، لكن بحلول أكتوبر 2009 بدأت الأرقام الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد اليوناني بالظهور كاشفةً أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي بلغت 12.7% أي أربعة أضعاف النسبة المسموح بها. وبتفصيل الديون اليونانية فإنه يمكن تقسيمها كما يلي⁽¹⁾:

- ❖ 270 مليار يورو ديون القطاع العام.
 - ❖ 30 مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين.
 - ❖ 25 مليار يورو قروض معطاه بضمان القطاع العام 80% منها غير قابلة للسداد أو الاسترداد.
 - ❖ 8 مليار يورو ديون لمؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدولة.
 - ❖ 1,7 مليار يورو على شكل سندات والتزامات واستحقاقات للإدارات المحلية كديون على الدولة.
 - ❖ 1,3 مليار يورو مرتبات والتزامات مستحقة لموظفي شركة الأولمبيك للطيران.
 - ❖ 1 مليار يورو ديون أخرى.
 - ❖ 300 مليار يورو عجز لمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2005 - 2006.
 - ❖ 280 مليار يورو ديون الشركات والأفراد للبنوك.
 - ❖ 28 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.
- وبذلك فإن مجمل الدين العام هو 948 مليار يورو، وهذا يعني أنها تصل حد 400% من الدخل القومي.

الفرع الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى انفجار أزمة الديون اليونانية إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية:

أولاً: الأسباب الداخلية

تتمثل الأسباب الداخلية في ما يلي:

1- تزييف الأرقام والإحصاءات: حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريباً أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها، في محاولة لإخفاء حجم ديونها، والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتقادي أي ضغوط خارجية من شركائها؛

⁽¹⁾ درويش عبد اللطيف، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، ص 04.

2- ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: وُجّهت الحكومة اليونانية إمكانية الحصول على الائتمان الرخيص نتيجة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو لغرض دفع الإنفاق الحكومي وتعويض انخفاض الضرائب ودفع ثمن الواردات دون أن يقابلها صادرات، كما لم توجه هذه الأموال إلى الاستثمارات المنتجة التي من شأنها أن تولد النمو في المستقبل بزيادة القدرة التنافسية وإنشاء موارد جديدة لسد الديون؛

3- زيادة الإنفاق على التسلح: تمتلك اليونان شريحة واسعة من القوة العسكرية إذ يعتبر الجيش اليوناني على سبيل المثال أكبر من الجيش الألماني، وأن في اليونان التجنيد إجباري مما يتقل كاهل ميزانية الدولة، كما أدى النزاع مع تركيا واحتلال جزء من قبرص أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري كنسبة مئوية عالية جدا من الناتج المحلي الإجمالي، فاليونان هي الدولة التي نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى المعدلات في أوروبا 3.3 % في عام 2007 ، وبين عامي 1988 إلى عام 2008 كان متوسط الإنفاق العسكري اليوناني 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقا لتقرير معهد ستوكهولم للفترة 2005-2009 اليونان هي من بين أكبر خمس مشتريين للأسلحة التقليدية في العالم؛

4- الفساد الاقتصادي: استشرى الفساد الحكومي الكبير في كل أركان الدولة اليونانية وقطاعاتها من مؤسسات وهيئات حتى طال القطاعات الخاصة أيضاً، وأصبح الفساد سمة التعاملات التجارية في اليونان ككل، لدرجة أن الرشوة أصبحت الوسيلة الوحيدة لإتمام أي إجراءات رسمية في الدولة؛

ففي عام 2009 صنفت منظمة الشفافية الدولية اليونان أكثر الدول فسادا، وجاء في التقرير لعام 2009 أن متوسط مبالغ الرشوة التي دفعها اليونانيون في سنة 2008 لتسريع إصدار رخصة قيادة سيارة أو لشراء تصريح بناء بشكل أسرع أو لتعديل نتائج اختبار بلغ 2500 دولار للعائلة الواحدة ، كما أن موظفي القطاع العام وهم العمود الفقري لحزب "باسكو" الاشتراكي الذي كان حاكما يشكلون 25 % من اليد العاملة في البلاد لكن مجموع رواتبهم (منها التقاعد) وصل إلى أكثر من نصف الميزانية العامة في 2008 حيث كثير ما تصل المكافآت الإضافية في الراتب إلى نسب 90% كما يستلم الموظف قيمة راتبين اضافيين في كل عام إضافة إلى حوافز أخرى، ويتقاعد الموظف اليوناني في سن 58 براتب تقاعدي يبلغ 80 % من راتبه الأخير، مما يجعله أفضل من نظيره الألماني التعيس الذي دفع من جيبه الأموال التي يسرت لليونان ذلك⁽¹⁾.

5- التهرب الضريبي: عانت اليونان من الانتشار الواسع للتهرب الضريبي كنتيجة لبيئة الفساد المالي التي سادت تلك الدولة لمدة طويلة، أما أهم الفئات المعروفة بالتهرب الضريبي في اليونان فهي فئات المحامين والأطباء وأصحاب المهن الحرة، وقد تمكنت وزارة الاقتصاد والمالية في اليونان من وضع لائحة تتضمن أكثر من 965 ألف حالة تهرب ضريبي ضمن الفئات المذكورة، وقد أكد العديد من الخبراء أن التهرب الضريبي أحد الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة اليونانية نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية مقابل ارتفاع الإنفاق العام⁽²⁾.

⁽¹⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص 77، 78.

⁽²⁾ أبو فارة يوسف، مرجع سابق، ص 399.

6- وجود مشكلات هيكلية جوهرية في الاقتصاد اليوناني: يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة 2001-2007 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم ذلك بتسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص وازدياد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما بلغت الإيرادات نسبة 31%، مما أدى إلى تسجيلها للعجز في الموازنة، وزيادة عجز الميزان التجاري لها⁽¹⁾، فانطلقت شرارة هذه الأزمة وكانت ملامحها بتسجيل⁽²⁾:

✓ نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي بلغت 12.9%.

✓ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي قد وصلت إلى 115%.

✓ معظم ديون اليونان التي قاربت 300 مليار يورو هي دين عام

واجب دفعه لدائنين غير يونانيين، ف95.5% منها يعود إلى الدول والمصارف الأوروبية والأجنبية.

ب- عدم مرونة النموذج الاقتصادي المحلي وفشله في استقطاب الإستثمارات الداخلية والعالمية وضعف القطاع السياحي وذلك بسبب عدم تحديث البيئة السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية وتركيا وتونس⁽³⁾.

ج- اعتماد اليونان وبشكل كبير على مصدر واحد للدخل وهو السياحة، والتخطيط غير السليم للاستثمارات والإسراف والتبذير والبذخ الذي بدا واضحا على الشعب اليوناني من خلال التقارير الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية، والتي بررها البعض بأن اليونان تأثرت بالجو العام الأوروبي، حيث اعتاد الشعب اليوناني على العيش فوق طاقاتهم ومدخولاتهم؛

د- انخفاض تنافسية الاقتصاد اليوناني، حيث يصنف الاقتصاد اليوناني في أوروبا على انه اقتصاد غير تنافسي، بصفة خاصة بسبب ارتفاع مستويات الأجور والذي لا يصاحبه زيادات مماثلة في الإنتاجية للعامل اليوناني، ومثل هذا الوضع يترتب عليه ارتفاع تكاليف السلع اليونانية (بالنسبة لغير اليونانيين)، وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الخارجي على الصادرات اليونانية، ومن ثم تصاعد عجز الميزان التجاري بها، والذي يحتاج هو الآخر لتمويل، حيث فقدت اليونان حصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي؛

هـ- تُعتبر اليونان من البلدان الحاضنة لآلاف المهاجرين الباحثين عن فرص العمل، غالبية أولئك المهاجرين يزاولون عملهم الأجير بصورة غير قانونية، ويُطلق عليه بـ (العمل الأسود) في أوروبا الغربية لكونه غير خاضع لقوانين الضريبة، وهذا ما يعني تهريب مبالغ خيالية من اليورو⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن اختصارها فيما يلي⁽⁵⁾:

✓ ضعف البنية التحتية.

⁽¹⁾ بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص 60.

⁽²⁾ بحوصي مجذوب، موري سمية، مرجع سابق، ص 06.

⁽³⁾ درويش عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 03.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ص 06.

⁽⁵⁾ درويش عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 03.

- ✓ تخلف النظام المصرفي وتخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- ✓ ضعف النظام المعلوماتي، حتى إن الدولة لم تكن لديها إحصائيات لأعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، حتى إن كثيرا منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم .
- ✓ ازدياد أعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد، وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية الهرمة.
- ✓ عودة أعداد كبيرة من أبناء الجاليات اليونانية من دولة الاتحاد السوفياتي سابقا، وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية إضافية على مؤسسات الدولة وصناديق التأمين.
- ✓ ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها، فعلى سبيل المثال، تقوم المستشفيات والإدارات المحلية بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو إقرار حكومي مما أدى إلى هدر كبير للأموال العامة.

ثانيا: الأسباب الخارجية

من الأسباب الخارجية التي أدت إلى نشوء أزمة اليونان نذكر منها:

- 1-الأزمة المالية العالمية: تعد انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات اليورو من الأسباب الرئيسية لأزمة اليونان المالية، ففي عام 2008 بدأت المشاكل مع الانهيار المالي الذي كان سببه مبالغة شركات التمويل في تحمل المخاطر وفي الاستدانة، إلى جانب التضخم في التعامل بالأصول المالية الغامضة وغير المأمونة مثل المشتقات، هذه المشاكل أدت لاحقا لتراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع مداخيل الضرائب للدول وارتفاع العجز في ميزانياتها، هذه الظروف المثيرة للقلق أدت لارتفاع معدلات الفائدة، وخاصة عندما قامت العديد من الدول بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية، وهي إجراءات قامت للحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هدّدت بالفعل استقرار الاقتصاد العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها واليونان والاتحاد الأوروبي كانا طرفا قويا في سياسة ضخ الأموال للبنوك والمؤسسات المالية الفاسدة⁽¹⁾، فاليونان هي الدولة الثانية في منطقة اليورو (بعد إيرلندا) التي واجهت مصاعب كبيرة ضمن الانعكاسات الحادة التي حدثت بفعل الأزمة المالية العالمية، حيث واجهت صعوبات كبيرة تتعلق بعدم القدرة على سداد الديون الكبيرة المتركمة عليها، وهذه الصعوبات وضعت اليونان على حافة الإفلاس⁽²⁾.
- 2-الجانب السلبي للانضمام إلى منطقة اليورو: ظهر تدريجيا فقط مع التقدير القوي والمستمر في قيمة اليورو بالنسبة للاقتصاد اليوناني، والارتفاع في قيمة اليورو هو غير ملائم للغاية، حيث جعل العجز الخارجي آخذا في التزايد، فبدخول اليونان لعضوية العملة الأوروبية الموحدة جعلها تتميز بعدم وجود عملة وطنية نتيجة انخراطها في اتفاقية ماستريخت، والتي بمقتضاها تم إلغاء الدراخمة اليونانية واستبدالها باليورو، وهو ما حرم اليونان من

(1) رواق خالد، مرجع سابق، ص 80.

(2) أبو فارة يوسف، مرجع سابق، ص 396.

ميزة الاستعادة من تبني سياسات تخفيض قيمة العملة لرفع درجة تنافسيتها ولمواجهة مشكلات ميزانها التجاري⁽¹⁾.

3-مؤسسات التصنيف الدولي: حيث ساهمت هذه المؤسسات الائتمانية بانفجار أزمة الديون اليونانية، نتيجة تخفيضها للتصنيف الائتماني لليونان عقب أزمة الرهن العقاري⁽²⁾.

4-أسباب خارجية أخرى: يمكن ايجازها فيما يلي⁽³⁾:

أ-ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصاديات "GIIPS"^{*} عندما تمّ طرح اليورو، مما تسبّب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً.

ب-قاد تحسين الثقة وانخفاض أسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في اليونان كما شجع

على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي لها؛

ج-ارتفعت الصادرات بحدّة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا وهولندا وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في "GIIPS" واشباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسّع الاتجاهات التنافسية الأوروبية.

د-أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الأمم الأوروبية في "GIIPS" لأنها سقطت في الركود وانهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية.

هـ-في أواخر شهر نوفمبر 2009 أثّرت مخاوف حول تقصير اليونان في سداد ديونها إضافة إلى احتمال وجود سلسلة من الافتراضات السيادية للحكومات تحت وطأة الأزمة المالية مما دفع بثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني إلى التراجع.

و-انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي، فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17 % في 2010، مع خسائر أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي، كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

ز-كشفت التحقيقات مع أسماء ما يقارب 2000 شخصية يونانية أن لهم ودائع في فرع بنك "إتش اس بي سي" في جنيف من المحفوظات، ولطالما انتقدت اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لأنها لم تضيق النطاق على المتهربين من الضرائب، بما يشمل غسيل الأموال عبر شركات أجنبية وتحويل المال خلال أشخاص أثرياء لسويسرا ومراكز مالية عالمية.

⁽¹⁾بحوصي مجذوب، موري سمية، مرجع سابق، ص 06.

⁽²⁾رواق خالد، مرجع سابق، ص 80.

⁽³⁾طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012"، مرجع سبق ذكره، ص 132.

* GIIPS=اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، واسبانيا

المطلب الثاني: معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

دخلت منطقة اليورو، في أزمة اقتصادية مستعصية بسبب إخفاقها في حل الأزمة اليونانية التي ضربت البلاد منذ عام 2009، فانشغلت الأوساط الاقتصادية والسياسية اليونانية في العمل من أجل إيجاد المخرج المناسب الذي يتيح لليونان الإفلات من الأزمة، أما الأوساط الاقتصادية والسياسية الأوروبية فتتشغل في العمل من أجل محاصرة ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية، وعدم السماح بانتقال عدواها إلى اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

الفرع الأول: مقترحات حل أزمة الديون اليونانية

كان من بين مقترحات حل أزمة الديون السيادية اليونانية مايلي:

- 1/ إجبار اليونان على الانسحاب من منطقة اليورو .
- 2/ أو تعترف اليونان بعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية، فتدخل في مفاوضات مع الدائنين لإعادة جدولة الديون على مدى 20 أو 25 سنة المقبلة، وهذا أمر سيكون شديد الوطأة على الدائنين .

أولاً: إجبار اليونان على الانسحاب من منطقة اليورو

وهذا المقترح مستبعد لما له من تداعيات سلبية على الصورة العامة للاتحاد وللعملة الموحدة، فعملية انسحاب اليونان من اليورو تتبعه مجموعة من الآثار والعواقب السلبية بالنسبة لليونان وبالنسبة لمنطقة اليورو .

1- بالنسبة لليونان:

- عودة اليونان لعملتها القديمة الدراخما نتيجة منطوية ستتلو خروجها من منطقة اليورو، مما يعني العودة إلى عملة منعدمة القيمة عالمياً، ويقدر مصرف "دويتشه بنك" الألماني وصول سعر اليورو الواحد بعد خروج أثينا من منطقة العملة الأوروبية الموحدة إلى 340.75 دراخما؛
- من العواقب المحتملة للعودة إلى الدراخما انهيار القدرة الشرائية ودخول الاقتصاد في انكماش جديد وارتفاع معدلات الفائدة مجدداً في سوق الديون؛
- كما أن التضخم سيسجل ارتفاعاً هائلاً نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مثل الطاقة، مع ما سيترتب عن ذلك بالنسبة للأسر التي تواجه أساساً أوضاعاً صعبة نتيجة التدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية ؛
- حذر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية "باسكال لامي" من أن خروج اليونان من منطقة اليورو وتخليها عن العملة الموحدة سيكون "مؤلم جداً"⁽¹⁾.
- من أهم تداعيات انسحاب اليونان هو إصابة جزء كبير من الدولة بالشلل وانقطاع صلة البلاد لفترة طويلة بالأسواق المالية العالمية، وعجز حكومة أثينا بعد الإفلاس عن نيل قروض من الخارج، ونتيجة لذلك لن تتمكن الخزينة اليونانية من الوفاء بالتزاماتها الداخلية وسداد الرواتب ومعاشات التقاعد؛

(1) برهوم أسماء. برهوم هاجر. "أزمة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص ص، 7، 8.

- تراجع قيمة العملة اليونانية بالنسبة لليورو سيكون له وقع الكارثة على اقتصاد هذا البلد لأنه سيلحق الإفلاس كوارث بالبنوك التي اشترت سندات ديون حكومية بقيمة (50) مليار يورو (68 مليار دولار)، وبمجرد خروج أثينا من اليورو ستصبح هذه السندات معدومة القيمة، فتعجز البنوك عن تمويل نفسها وتغدو عرضة للانهايار، وسيدفع الخوف على الأرصد والمدخرات عملاء البنوك اليونانية للهجوم عليها لاسترداد ودائعهم لديها، ومن شأن انهيار البنوك أن يولد "موجات ارتدادية" مدمرة للاقتصاد اليوناني بعجز الدولة عن الحصول على قروض، فلا تستثمر في مجالات ضرورية وملحة، وتضطر لتسريح أعداد ضخمة من العمال⁽¹⁾.

- هناك توقع بتراجع معدل النمو في حال الانسحاب إذ سوف يتراجع الناتج المحلي لليونان بـ 7,5% عما كان متوقعا له في سنة 2011، ويضاف إلى ذلك إمكانية اضطراب العلاقات السياسية مع باقي منطقة اليورو مما يجعل احتمال الطرد نهائيا من الاتحاد الأوروبي أمرا غير ممكن⁽²⁾.

2- بالنسبة لمنطقة اليورو أهم تبعاتها⁽³⁾:

- خروج اليونان من منطقة اليورو سيدفع دول أخرى مثقلة بالديون إلى الخروج أيضا، ما سيكون نذير شؤم بتفكك اتحاد دام أكثر من 14 سنة.

- تتوقع دراسات اقتصادية ألمانية أن تواجه إيطاليا وإسبانيا مصاعب ومشكلات إضافية عقب خروج اليونان، نظرا لعجز روما ومدريد المرتقب عن الحصول على قروض جديدة من الأسواق المالية العالمية إلا بفوائد كبيرة ومركبة.

- تعتبر ألمانيا من أكبر المتضررين في حال ترك أثينا منطقة اليورو، ستفقد خزينتها 13.3 مليار يورو (18 مليار دولار) أقرضتها لأثينا من خلال البنك الحكومي الألماني لإعادة الإعمار.

- بالإضافة إلى خسارة البنك المركزي الأوروبي لما اشتره من سندات يونانية وتراجع مصداقية منطقة اليورو.

ثانيا: إعادة هيكلة الديون السيادية اليونانية

إن عملية إعادة هيكلة الديون أو كما يسمى عملية "إعادة جدولة الديون الخارجية" هي عبارة عن عملية أو سياسة مالية تمكن البلد المدين في التغلب الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة، كما تحقق مكاسب للدائنين بحصولهم لاحقا على أموالهم بدلا من التوقف النهائي للبلد المدين عن الدفع، ويهتم نادي باريس بإعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية والمضمونة رسميا، فالنادي هو هيئة غير رسمية تمثل منبر تعالج من خلاله قضايا إعادة جدولة القروض الممنوحة والمضمونة من طرف حكومات الدول المدينة، ويسعى إلى ضبط الطرق والوسائل الكفيلة لاستخدام ومعالجة الديون الحكومية، وهناك ثلاث مبادئ

⁽¹⁾ شمت خالد، "مناقشة مغادرة أثينا لم تعد محظورة أوروبيا"، متوفر على الموقع الإلكتروني :

<http://www.aljazeera.net/ereports/pages/849071ec-4bd9-4af9-a47e-c9a2b9f0851d> ، شوهدي في 2015/12/22.

⁽²⁾ بوخاري لحلو. عايب وليد. "مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص 17.

⁽³⁾ شمت خالد، المرجع السابق.

تحكم عملية هيكله الديون من خلال هذا النادي وهي العجز عن السداد، ومشروطة صندوق النقد الدولي وأخيرا المشاركة في الأعباء⁽¹⁾.

لكن هذا المقترح يحمل آثار بالغة على مستقبل منطقة اليورو، حيث سيؤدي إلى خلل بالأسواق، واضطراب هائل في النظام المصرفي الأوروبي، فاستقرار البنوك والمصارف الأوروبية يعتمد بصورة كبيرة على الطريقة التي سيتم إتباعها في التعامل مع الدين السيادي، فالدخول في مسألة إعادة هيكلة الديون بعد موافقة الدائنين على فترات زمنية عالية، من خلال إجراء مفاوضات بين اليونان ودائنيها لإعادة جدولة ديونها على مدى 20 أو 25 سنة المقبلة، هو أمر سيكون شديد الوطأة على الدائنين من مصارف وشركات تأمين أوروبية وغيرها، مع وجود رفض كبير من الدول في تقديم مساعدات - كما يسميها البعض - في تيسير مسألة الهيكله، إلا أن ما يقف عائقا أمام هذا الأمر هو التصنيف الائتماني الذي أصدرته وكالة ستاندارد اند بورز والذي من الممكن أن يكون أسوأ منه في التصنيف القادم⁽²⁾.

الفرع الثاني: تقديم مساعدات وخطط الإنقاذ لليونان لحل الأزمة

من الحلول المطبقة هي تقديم مساعدات وحزم إنقاذ مالية دولية لليونان، من أجل معالجة الأزمة والخروج منها حيث تشمل هذه الحزم ما يلي:

1-حزمة الإنقاذ الأولى 2010-2011

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو (المبينة في الجدول أدناه)، تحتاجها الحكومة اليونانية لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات؛

لقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013 منها 80 مليار يورو مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها 6.5 في عام 2012 ويتوقع أن ينخفض العجز

⁽¹⁾مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص ص، 341، 342.

⁽²⁾بحوصي مجنوب، موري سمية، مرجع سابق، ص 07.

إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014 في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعها بداية من عام 2014⁽¹⁾.

جدول رقم (3-3): القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011

الوحدة: مليار يورو

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14.5	5.5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر/جانفي 2010/2011	6.5	2.5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8
المجموع		52.9	20.1	73

المصدر: بوالكور نورالدين، " أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد 133، 2013، ص. 62.

2- حزمة الإنقاذ الثانية 2012

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئتها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات، أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015 و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042، وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تتأخر 350 مليار يورو، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد⁽²⁾.

⁽¹⁾ بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص 61.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 61.

الفرع الثالث: الآليات والإصلاحات المطبقة لحل أزمة الديون اليونانية

لقد تم تطبيق جملة من الإصلاحات والسياسات من قبل الحكومة اليونانية، وأيضاً اعتماد مجموعة من الآليات من قبل منطقة اليورو، وهذا من أجل الخروج من الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار، من بين هذه الإصلاحات ما يلي:

أولاً: الإصلاحات والحلول المطبقة من قبل الحكومة اليونانية

وضعت الحكومة اليونانية هدفاً طموحاً لا بد منه، وهو خفض العجز بحوالي 4% من إجمالي الناتج القومي، ما يعني خفض للعجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام، وخفض النفقات، و4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة وعلى ما يبدو فإن أبرز ما استفادته اليونان من أزمته أن ناقشت عيوبها بصراحة وواقعية، حيث شملت هذه الإصلاحات والتدابير ما يلي:

1- تدابير التقشف المالي:

في مقابل الحصول على مساعدات مالية، قدمت اليونان على خطة لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى خفض العجز في الميزانية من 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، من خلال التركيز على خفض جانب الإنفاق أكثر من التركيز على خفض الخدمة العامة، وهي تشمل تخفيض أو تجميد جميع معاشات الخدمة العامة والأجور، والمكافآت والتجميد على تعيين موظفين في عام 2010، وإعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم، وعلى جانب الإيرادات زادت الحكومة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 19% إلى 23%، وزيادة الضرائب على منتجات التبغ والوقود، والكحول، وهذا من أجل زيادة الإيرادات بما يعادل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الضرائب ورفع الرسوم المفروضة على المتهربين من الضرائب⁽¹⁾.

2- برنامج التكيف اليوناني:

لقد أعلن السيد" جورج بابا نديروا "رئيس الوزراء اليوناني صفقة غير مسبقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة فورية والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني وتنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها وتهدف هذه التدابير التي تبتعد بالاقتصاد اليوناني إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز المناخ الأعمال، تنفيذ إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد والفساد؛

ويحتوي برنامج التكيف اليوناني على جدول أعمال واسع جداً من الإصلاحات الهيكلية، والهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين جانب العرض ظروف الاقتصاد وزيادة المنافسة الداخلية والقدرة التنافسية الخارجية؛

(1)أحميمة خالد، مرجع سابق، ص56.

وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية⁽¹⁾:
* **فيما يتعلق بسياسات المالية العامة:** ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 % من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% بحلول على 2012 (مقارنة بعجز قدره 13.6 % عام 2009).

* **فيما يتعلق بالإنفاق العام:** سوف تحقق تدابير الإنفاق وفرات قدرها 5.25 % من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الصبح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتفاوضون أدنى الأجور.

* **فيما يتعلق بإيرادات الحكومة:** من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى.

* **فيما يتعلق بإدارة الإيرادات وضبط النفقات:** تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من عبئ الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفرات في الإنفاق نتيجة لهذا الإصلاحات الهيكلية 1.8 % من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج.

* **فيما يتعلق بالاستقرار المالي:** إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

* **برنامج المستحقات:** يتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكنية.

* **إصلاح نظام التقاعد:** هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛

* **السياسات الهيكلية:** ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال (سنراه لاحقا) وخصخصة المؤسسات العامة.

* **الإنفاق العسكري:** تتوخى الخطة خفضا ملحوظا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

3- الإصلاح الهيكلي: عملت الحكومة اليونانية على تحسين مناخ الأعمال لتحسين القدرة التنافسية للصناعة اليونانية عن طريق زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك زيادة الصادرات اليونانية من خلال الاهتمام بالاستثمار في اليونان كونه يشكل أحد المفاتيح الأساسية للتنمية و خروج الاقتصاد اليوناني من الأزمة الحادة التي يمر بها،

⁽¹⁾ نشرة صندوق النقد الدولي، أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو، 2 مايو 2010 على الموقع الإلكتروني:

حيث أصدرت الحكومة اليونانية تعديلات قانون الاستثمار 11/3908 وقانون التنمية 04/3299 سنة 2012⁽¹⁾:

*تعديلات قانون الاستثمار 11/3908

ان الحكومة اليونانية في محاولة منها لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية قامت في أوائل عام 2012 بتعديل قانون الاستثمار رقم 11/3908 كما يلي:

1-رفع قيمة التمويل من 40% إلى 60% على نفقات البنية التحتية للمنشآت الرئيسية والإضافية و70% إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي أسست من جديد وهذا كان مطلب الغرف التجارية والمنظمات المختصة.
2-إلغاء الفقرة التي تنص على إرفاق موافقة المصرف على منح قرض حين تقديم الطلب، وعليه فإن المستثمر بإمكانه إرفاق هذه الموافقة عند استلام الموافقة على طلب الاستثمار من وزارة التنمية وقبل إصدار القرار.
3- إلغاء موافقة الوزارة على كل خطوة والتخلص من هذه البيروقراطية.

4- تدعيم الشفافية وجميع المعلومات التي تخص المستثمر تعلن في الصفحة الإلكترونية التابعة للوزارة من خلال نظام معلوماتي متطور جدا حيث أن المستثمر يستطيع في أية لحظة متابعة قضاياها ومن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات كانت تطبق حتى على القانون 04/3299 لمعالجة قضايا الفساد.

5- التأكيد على الفترة الزمنية لإنجاز المعاملات ومحاسبة كل من يعرقل تسيير المعاملات.

6- زيادة الدعم من 15 مليون يورو إلى 20 مليون يورو خلال الأربع سنوات.

*فيما يخص قانون التنمية رقم 04/3299 فقد تم تعديله لتصبح⁽²⁾:

1-إلغاء الحد الأدنى 100.000 يورو فيما يخص الاستثمار الذي كان ينص عليه قانون التنمية مما أدى إلى رفض مئات مشاريع الاستثمار الصغيرة في الطاقة المتجددة .

2- تحدد قيمة تمويل كل مشروع استثماري حسب كلفة هذا المشروع ، وهكذا يحصل كل مستثمر على تمويل يتناسب مع كلفة المشروع المحقق.

3- إعادة النظر في جميع طلبات الاستثمار التي رفضت سابقا لأسباب غير جوهرية.

4- تستدعي لجنة الخبراء التابعة للوزارة فقط في حالة توقيف الترخيص الممنوح أو في حالة قرار محكمة.

5-تعطى مهلة زمنية لفترة عام كامل لإتمام جميع المخططات الاستثمارية بغض النظر تبعية المشروع .

وتهدف نوعية الاصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة، إلى تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تتطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية.

⁽¹⁾التقرير الاقتصادي السنوي ، "تعديل قانون الاستثمار في اليونان" ، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 19/10/2015 على 11:15

<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/annrep/ar2015el.pdf?d4376832cd7488d7e3ef58fed29d2c42>

⁽²⁾المرجع نفسه.

ثانياً: أهم آليات وحلول منطقة اليورو

حرصاً على أن لا تستفحل الأزمة في بقية بلدان منطقة اليورو، اتفق وزراء مالية الدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية العملة الوحيدة "اليورو"، من خلال إنشاء العديد من الآليات وعقد العديد من قمم.

1/ صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (FSFE):

تمشيا مع القرارات المتخذة في 9 ماي 2010 في إطار مجلس الإيكوفين* للحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا، أنشأ الوزراء الأوروبيون مرفق الاستقرار المالي كشركة ذات مسؤولية محدودة تحقيقاً لهذه الغاية، وانفقوا على العقد التأسيسي لصندوق الإنقاذ الأوروبي، فتم تأسيس صندوق الاستقرار المالي الأوروبي في 07 جوان 2010 في إطار قانون لوكسمبورغ، والهدف من هذا الصندوق هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء، بمبلغ إجمالي قدرة 440 مليار يورو ونسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا ب 18% وقد وافقت حكومات منطقة اليورو للسماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوي⁽¹⁾. كما أسندت له عدة مهام أهمها⁽²⁾:

✓ إقراض الدول بشكل احترازي قبل أن يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي.

✓ شراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية.

✓ توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسمة بنوكها المتضررة.

ويعتبر هذا الصندوق كحل مؤقت لأزمة ديون منطقة اليورو حتى عام 2013 ، بعد ذلك تم تعويضه بما يسمى الآلية الأوروبية للاستقرار المالي.

2/ الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS):

تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بإنشاء آلية استقرار مالي أوروبي (MEFS) وتعتبر هذه الآلية مؤقتة تكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة ويتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 62 مليار أورو كحد أقصى بضمان الميزانية المشتركة لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، ويتم تعبئتها في أجل قصير جداً من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية⁽³⁾.

* الإيكوفين :المجلس الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية.

(1) طيني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(2) بلوغي نادية، مرجع سابق، ص 148.

(3) احميمة خالد، مرجع سابق، ص 52.

كما تم تكملة الخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار يورو، إضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي لمواجهة أزمة الديون بما يلي⁽⁴⁾:

✓ توفير قروض إضافية للبنوك التجارية إضافة إلى القروض العادية.

✓ تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف A إلى التصنيف BBB.

✓ التدخل في سوق السندات تحت صيغة تكون آلية ب60 مليار يورو، هذه السندات مضمونة بقروض عقارية أو ديون القطاع العام.

✓ إعادة شراء ديون اليونان من السوق الثانوي.

3/ معاهدة الاستقرار المالي الجيدة:

اتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل وزيادة الرقابة على السياسة المالية للدول الأعضاء، فتم الاتفاق في ديسمبر 2011 على إنشاء ميثاق مالية جديدة، النقطة الأساسية لهذا الاتفاق المالي هو العمل على أن تكون الميزانيات الحكومية في حالة توازن أو فائض، ويجب أن تعدل دساتير الدول الموقعة لتعكس هذه القاعدة⁽¹⁾. وأهم التعديلات والإصلاحات فيما يخص هذه المعاهدة⁽²⁾:

أ- القاعدة المالية: تتعهد الدول التي وقعت على المعاهدة بوضع " موازنات متوازنة " حيث يكون الحد الأقصى للعجز البنوي لا يتجاوز 0,5% في إجمالي الناتج الداخلي والدول التي تشمل على ديون معتدلة أي مادون 60% من إجمالي الناتج الداخلي، تتمتع بهامش أكبر مع عجز مقبول بنسبة 1% .

ب - التصحيح التلقائي: يتعين على كل الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي أن يتوقع حدوث آلية تصحيح تلقائية في حالة تجاوز القاعدة المالية.

ج - إدراج القاعدة المالية في دستور الدولة الموقعة على المعاهدة: وهو أمر غير الزامي إذ يكفي أن تشمل الدولة قانون القاعدة المالية.

د - اعتماد عقوبات محكمة العدل الدولية: ففي حالة عدم احترام تطبيق القاعدة المالية من قبل دولة ما تفرض المحكمة عقوبات تتمثل في غرامة تصل إلى 0,1% من إجمالي ناتجها الداخلي.

4/ إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي مشترك: برزت فكرة إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي، وتم الاتفاق عليها في القمة الأوروبية نهاية جويلية 2012 بهدف وضع مراقبة مشتركة للبنوك واتخاذ إجراءات طارئة لكبح جماح ارتفاع معدلات الفائدة التي تستدين الدول على أساسها الفكرة الأساسية من إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي هي كسر الحلقة التي تربط أزمة المصارف بأزمة ديون الدول السيادية⁽³⁾.

⁽⁴⁾ طيني مريم، المرجع السابق، ص 143.

⁽¹⁾ رواق خالد، "مرجع سابق"، ص 96.

⁽²⁾ بلوغي نادية، مرجع سابق، ص 150.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 104.

5/قمة العشرين: وجّه الاتحاد الأوروبي رسالة إلى قمة العشرين قبل انعقادها في "مدينة كان" الفرنسية 2011 بكونه مصر على تطبيق الإجراءات بصرامة وفي الوقت المناسب لئسهم ذلك في حل سريع للأزمة، بما يضمن انتعاش الاقتصاد وإعادة التوازن والنمو بالمنطقة؛

ولعل أبرز وأهم ما ميز القمة الفرنسية بما يمكن اعتباره انجازا مهما تمثل في⁽¹⁾:

✓ نجاح الضغوط الأوروبية وعالمية على اليونان وتحديدًا رئيس

وزرائها للتراجع عن قرار الاستفتاء بشأن قبول ورفض خطط التقشف، أو ما وصفه البعض بقرار البقاء أو الخروج من منطقة اليورو.

✓ سمحت للقادة الأوروبيين بأن يتفقوا على زيادة موارد صندوق النقد

الدولي لتمكينه من التصدي للأزمة وتقديم المزيد من المساعدات لحل أزمة المديونيات الأوروبية.

6/قمة الثمانية: في منتجج كامب ديفيد بولاية ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية أكدت الدول المشاركة في القمة على أنها إلى جانب اليونان في أزمتها، كما تعهدت القمة بدعم عجلة النمو في أوروبا، والعمل لإعادة الاستقرار الاقتصادي لمنطقة اليورو⁽²⁾.

أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما جعل هذه الحلول في طياتها بذور أزمت أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله لكن يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حاليا فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة وتكمن البراعة في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحقق وتجديد أطر أوروبا و جدول أعمال فيها وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة وإذا نجحت حكومات أوروبا فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً.

⁽¹⁾رواق خالد، "مرجع سابق" ص106.

⁽²⁾المرجع نفسه، ص107.

المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية اليونانية وتداعياتها

إن أزمة اليونان أعربت عن عجز الحكومة في تمويل العجز في ميزانيتها، هذا ما أدى إلى انفجارها وانطلاق شرارتها في منطقة اليورو، حيث أظهرت أن العديد من الدول الأخرى لديها نفس المشكلة وتعاني من ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والمديونية، فعمل كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي جاهدين لإنقاذ هذه الدول حتى لا تنهار وينهار هذا الكيان بأكمله، إلا أن السعي لم يتعدى سوى كونه حلا هامشيا لم يتطرق إلى حل المشكلة من جذورها حيث اقتصر خط الإنقاذ على سد الفجوة التمويلية من خلال ضخ المزيد من السيولة، وما يترتب عليها من آثار سيئة على الصعيد اليوناني، أو على الصعيد الأوروبي

الفرع الأول: الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة لليونان

يمكن إيجازها فيما يلي⁽¹⁾ :

- ✓ إن خطة التقشف أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عصب الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى إضعاف قدرة الدولة وفعاليتها.
- ✓ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون شخص، وهو رقم مقلق، لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني كارتفاع حالات الانتحار.
- ✓ انخفاض نسبة النمو إلى صفر.
- ✓ تدني مستوى التنافسية للاقتصاد والسلع اليونانية مما حال دون قدوم استثمارات خارجية وتصدير السلع اليونانية.
- ✓ خفض المرتبات أدى إلى خفض الاستهلاك ورفع مستوى الكساد إلى أقصى حدوده.
- ✓ أدى رفع الضريبة إلى زيادة عدد المتخلفين عن دفع الضرائب.
- ✓ أدت خطة التقشف إلى خروج العديد من الشركات الأجنبية واليونانية إلى دول أخرى كبلغاريا ورومانيا؛
- ✓ قام العديد من حملة رؤوس الأموال إلى إخراج أرصدهم خارج اليونان، فعلى سبيل المثال خرج إلى قبرص أكثر من 80 مليار يورو، وبلغت حسابات اليونانيين في سويسرا حوالي 600 مليار يورو مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعجز في عمليات الإقراض والتمويل.

⁽¹⁾ درويش عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 06.

- ✓ أدى برنامج التقشف إلى هجرة الكفاءات اليونانية إلى الخارج، فقد هاجر إلى ألمانيا وخلال فترة وجيزة أكثر من 81 ألف شخص من الكفاءات، هذا عدا الذين غادروا إلى أستراليا ودول أوروبية أخرى.
- ✓ كذلك فإن التصريحات التي يدلي بها السياسيون الأوروبيون والتي فحواها أن اليونان لن تتجاوز أزمتهما أدت إلى زيادة التوتر الداخلي ورفع مستوى الأزمة وإنشاء مناخ داخلي عدائي للخطة الأوروبية.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والاسواق العالمية

أوضحت دراسة أصدرها الجهاز المركزي الأوربي للإحصاء (بيروستات) أن المعدل المتوسط للعجز بالدول الـ17 الأعضاء بمنطقة اليورو ارتفع إلى 6.2%، في حين زاد حجم الدين العام بالمنطقة من 7.1 تريليونات يورو (9.8 تريليونات دولار) عام 2009 إلى 7.8 تريليونات يورو (10.8 تريليونات دولار)؛ وأكدت الدراسة استمرارية الزيادة في حجم ديون دول المنطقة يقابلها ارتفاع نسبة هذه الديون بالنسبة للدخل المحلي العام من 79.8% إلى 85.6% خلال نفس الوقت؛

و لاشك أن ما حدث في عام 2008 بعد انهيار بنك ليمان براذر في الولايات المتحدة وتفاقم أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار الأسواق العالمية والسبب الرئيس في تباطؤ النمو في غالبية الاقتصاديات العالمية والكبرى منها، إذا ما تمت مقارنة ذلك بانهيار دولة في الاتحاد الأوروبي كالـيونان لاشك بأن ذلك سيكون أعظم ووقعه أشد، وتشير غالبية التقارير التي تحمل تنبؤات وتوقعات اقتصادية إلى أن سقوط اليونان سيكون له أثر سلبي في غاية الشدة على اغلب الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الأوروبية اليورو، عطا على تأثر الطلب العالمي على النفط، ما سينعكس سلبيًا على الإنتاج والتصدير في الجانبين⁽¹⁾ ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي⁽²⁾ :

1- حدوث اضطراب عظيم في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوك حول احتمالية انهيار الدول الأخرى المضطربة ماليًا في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال وإسبانيا، وأن وجود هذه الدول كأعضاء في كتلة اقتصادي أو في اتحاد نقدي لا يعني أن شيئًا بالنسبة إلى احتمالات المساندة الممكن الحصول عليها من مثل هذا التكتل، ومن ثم سوف ترتفع معدلات الفائدة على السندات الأوروبية جميعًا، بما في ذلك سندات الدول غير المضطربة مثل ألمانيا

⁽¹⁾ خالد شمت، "تداعيات مفزعة للأزمة المالية باليونان" على الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 10/11/2015 على 10:15
www.aljazeera.net/NR/exeres/D5963F81-A227-4C5D-AF6E-5050A6B385EA.htm

⁽²⁾ بحوصي مجذوب، موري سمية، مرجع سابق، ص 11، 12.

وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من احتمالات استمرار تعافي اقتصاديات الدول الأوروبية.

2- تراجع أسعار السلع الدولية، بصفة خاصة النفط نظرا لاحتمال انتشار التوقعات التشاؤمية حول مستقبل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لاشتعال أزمة الديون السيادية اليونانية، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب باعتباره الملجأ الذي يلجأ إليه العالم في أوقات الأزمات.

3- انتشار برامج التقشف الاقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق العام بكافة أشكاله، ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثارا سلبية على النمو ومن ثم فرص استعادة النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.

4- ازدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، واستمرار تراجع معدلات صرفه أمام الدولار وترجع الثقة التي اكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وربما يترتب على ذلك على أسوأ الفروض انهيار الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء واختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة ماليا إلى الخروج من منطقة اليورو، وعودتها مرة أخرى إلى مجرد كتل اقتصادي من دون عملة موحدة، حيث ستتهار الثقة في اليورو، ومن ثم ستفقد دول الاتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلا من عملاتهم الوطنية.

5- ارتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض، بصفة خاصة بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه عجزا في ميزانيتها، وكذلك سوف تزداد حدة القيود على عمليات الائتمان على المستوى الدولي نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، ما سيجعل الاقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالميا، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار والنمو على المستوى العالمي، ومن ثم احتمال دخول العالم في تراجع مزدوج الأول نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والثاني كنتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا.

6- انخفاض حجم التجارة الدولية، بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي في الدول شركاء التجارة للاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطة ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي، وهو ما سوف يترتب عليه تراجع الآمال بحدوث انتعاش في مستويات التجارة العالمية مرة أخرى في عام 2010 بعد تراجعها بصورة حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام الماضي.

المطلب الرابع: أهم محطات أزمة الديون السيادية اليونانية خلال 2015/2008

مرت هذه الأزمة بالعديد من المحطات التي كادت تميل في كثير من الحالات مرحلة الانفجار الاقتصادي، فخطط التقشف والمظاهرات والانتخابات وخطر الإفلاس والتصنيف الدولي للمؤسسات، جعلت ردود الأفعال الأوروبية تتوالى اتجاه الأزمة اليونانية وراح القادة الأوروبيين يعقدون الاجتماعات في سبيل الخروج بحلول سريعة لانقاذ اليونان لذلك يمكن رصد التسلسل الزمني لأهم محطات واجتماعات أزمة اليونان في جدولين في بداية الأزمة 2008، 2011 والجدول الثاني محطات الأزمة في 2014، 2015 كما يلي:

الفرع الأول: أهم محطات أزمة الديون السيادية اليونانية خلال 2011-2008

الجدول (3-4): أهم محطات الأزمة اليونانية خلال 2011-2008

السنة	التاريخ	الحدث
2008	سبتمبر	اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على خطة بـ200 مليار أورو لتعزيز النمو بالمنطقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، لكن مع مبالغة شركات التمويل في تحمل المخاطر وفي الاستدانة، بدأت مشاكل الانهيار المالي، بدأت "أزمة الديون السيادية الأوروبية".
2009	20 أكتوبر	تشكيل حكومة يونانية جديدة.
	08 نوفمبر	انطلاق شرارة الأزمة اليونانية بإعلان رئيس الوزراء اليوناني الجديد "جورج بابا نديرو" أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
	08 ديسمبر	وكالة "فيتش" و"ستا ندراندبورز" تخفض التصنيف الائتماني السيادي لليونان من A- إلى BBB+.
	10 ديسمبر	رئيس البنك المركزي الأوروبي يطالب اليونان باتخاذ إجراءات صعبة للتخفيض من عجز ميزانيتها وديونها.
	14 ديسمبر	الوزير الأول لليونان يصرح بأنه سيعمل على تطبيق سياسة تقشفية بهدف استرجاع التوازن

	في الميزانية والنفقات العمومية.	
	بعد وكالتي Fitch و Standard & Poor's جاء دور وكالة Moody's لتقوم بتخفيض التقييم على ديون اليونان بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الدولة.	22 ديسمبر
	اليونان تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي "مخطط التطهير المالي" الذي تتعهد فيه بتخفيض عجز الميزانية إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 ، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية.	14 جانفي
	مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف السلطات اليونانية حيث اقترحت سلسلة من التدابير التقشفية على نطاق واسع، وهي تجميد أجور موظفي القطاع الأقل من 2000€ شهريا، وفرض ضرائب أعلى على الأسر.	03 فيفري
	الإتحاد الأوروبي يعلن بإصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته، حيث إن تضخم الديون اليونانية وصلت إلى 300 مليار يورو، في حين الفارق بين الفائدة التي يتقاضاها على الديون اليونانية والديون الألمانية تتسع إلى 4 في المائة مع إقبال المستثمرين.	11 فيفري
	انطلاق شرارة أعمال الشغب في الشوارع، وذلك رد فعل على خطط التقشف.	23 فيفري
	تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد والاتحاد الأوروبي.	25 فيفري
	إعلان أثينا على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.9 مليار أورو من خلال: ✓ بيع أملاك عقارية عامة. ✓ رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 60 إلى 63 عام. ✓ خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%. ✓ رفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19% إلى 20%. ✓ فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر 30%.	05 مارس
	إضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص.	11 مارس
	اتفاق وزراء مالية دول الاتحاد على مساعدة اليونان	15 مارس
	تصريح "بابانديرو" على عجز العجز حكومته على خفض في ميزانيتها.	18 مارس
	البنك المركزي الأوروبي يقبل السندات اليونانية منخفضة التقييم إلى غاية 2011.	25 مارس
	قادة الاتحاد الأوروبي توافق على خطة إنقاذ لليونان ب30 مليار يورو، لكن هذا الاتفاق جاء متأخرا نتيجة الاختلافات في الاتحاد الأوروبي خاصة بين فرنسا وألمانيا.	11 أبريل
	وكالة "ستاندردبورز" تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+ .	20 أبريل
	اليونان تطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي.	23 أبريل
	خروج الجماهير اليونانية في مظاهرات إلى الشارع ضد السياسة التقشفية.	01 ماي

2010

<p>الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد يصادقان على خطة إنقاذ "حزمة الإنقاذ الأولى" من ثلاث سنوات بقيمة 110 مليارات يورو (منها 30 ملياراً من صندوق النقد الدولي و 80 ملياراً من دول منطقة اليورو من البنك المركزي للاتحاد)، وتفرض على أثينا تنفيذ تدابير تقشفية قاسية لخفض ديونها الضخمة أبرزها خفض للإئفاق بقيمة 30 مليار يورو (43 مليار دولار) خلال 3 سنوات.</p>	<p>02ماي</p>
<p>البرلمان اليوناني يصادق على حزمة تقشفية تقضي بتقليص أجور موظفي القطاع الحكومي ورفع سن التقاعد، وحدثت إضراب عام باليونان.</p>	<p>05ماي</p>
<p>اليونان تستلم 14.5 مليار أورو (18.7 مليار دولار) قرضاً من الاتحاد الأوروبي لسداد جزء من ديونها المتركمة.</p>	<p>07ماي</p>
<p>لتجنب انتشار أزمة الديون ولإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 500 مليار أورو.</p>	<p>09ماي</p>
<p>تراجع تقييم الديون اليونانية.</p>	<p>14جوان</p>
<p>البرلمان اليوناني يمرر إصلاحاً لنظام التقاعد يتم بموجبه زيادة سن التقاعد للمرأة من 60 إلى 65 عاماً، وهو أحد الشروط المنصوص عليها في خطة الإنقاذ التي وقعتها أثينا مع دائئها الدوليين.</p>	<p>06جويلية</p>
<p>خبراء الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد يعطون الضوء الأخضر لمنح اليونان دفعة أخرى من أموال الإنقاذ بقيمة 9 مليارات يورو (12 مليار دولار) بعد تقييم لتنفيذ أثينا للتدابير المنفق عليها لإصلاح وضعها المالي.</p>	<p>أوت</p>
<p>اليونان تحصل على أول قسط مساعدات بقيمة 8.5 مليار أورو من أصل 61 مليار أورو.</p>	<p>23أكتوبر</p>
<p>إنشاء وزراء مالية منطقة اليورو صندوقاً إنقاذاً دائماً، ودعا الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 500 مليار يورو، لدعم اليونان على وجه الخصوص، والتي شهدت إضرابات واحتجاجات على إجراءات التقشف.</p>	<p>23فيفري</p>
<p>قمة أوروبية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%.</p>	<p>22مارس</p>
<p>الحكومة اليونانية تكشف برنامج ميزانية تقشفية يمتد إلى عام 2015.</p>	<p>أفريل</p>
<p>اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندريو " وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي، يتفقون على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية، وحكومة أثينا تقترح حزمة إجراءات لتوفير 28.4 مليار يورو (39 مليار دولار) لسداد الديون السيادية، من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، فضلاً عن برنامج واسع للخصخصة لزيادة إيرادات الخزينة خاصة خصخصة بعض الصناعات.</p>	<p>ماي</p>

2011

13 جوان	مؤسسة "ستاندرند أند بورز" تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى CCC لتحدو حذو موديز وفيتش اللتين قلصتا تصنيف أثينا في الشهر نفسه.
20 جوان	بابانديرو يجري تعديلا حكوميا ويعين إفانجيليوس فينيزيلوس وزيرا للمالية، وهو منافسه الأكبر داخل الحزب الحاكم، والبرلمان يمنح الثقة للحكومة الجديدة بعد أيام.
27 جوان	البرلمان اليوناني يمرر إجراءات تقشفية بقيمة 6.48 مليارات يورو والقادة الأوروبيون يصرحون بأن اليونان استجابت لشروط الحصول على دفعة أموال إنقاذ بقيمة 12 مليار €.
جويلية	*صندوق النقد يوافق على منح اليونان 3.2 مليارات يورو (4.4 مليارات دولار) لتقليص حجم ديونها، وهو ما رفع حجم القروض التي منحها الصندوق لهذا البلد إلى 17.4 مليار يورو (23 مليار دولار). *قادة اليورو يوافقون على تقديم "حزمة الإنقاذ الثانية" لإنقاذ اليونان بقيمة 159 مليار €. * اتباع اليونان لسياسة تقشفية جديدة حيث ضمت: ✓ خصصة شركات بمليار أورو. ✓ زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة. ✓ ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة . ✓ زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية. ✓ إنشاء هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية.
سبتمبر	*تجدد شائعات حول قرب إفلاس اليونان أو انسحابها المحتمل من منطقة اليورو . *الحكومة تقرر ضريبة عقارية جديدة لإقناع دائئها الدوليين بالإفراج عن دفعة أخرى من أموال الإنقاذ كي تسدد بها أجور شهر أكتوبر وتفادي إعلان الإفلاس.
10 أكتوبر	أثينا تعلن عدم قدرتها على تحقيق خفض عجز الموازنة برسم العام الجاري كما هو مقرر في خطة الإنقاذ.
21 أكتوبر	الدائنون الدوليون يوافقون على صرف الدفعة السادسة من أموال خطة الإنقاذ وتقدر قيمة الدفعة بـ 8 مليار يورو .
أواخر أكتوبر	*قادة الاتحاد الأوروبي يتوصلون بعد مباحثات شاقة إلى اتفاق لشطب 100 مليار يورو من الديون الضخمة المستحقة على اليونان. *بابانديرو يعلن بشكل مفاجئ أنه سيعرض خطة الإنقاذ على استفتاء شعبي عام، وهو ما صدم قادة أوروبا ولا سيما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

<p>*رئيس الوزراء اليوناني جورج بابانديرو ضمن إجماع أعضاء حكومته على إجراء استفتاء على خطة إنقاذ اليونان التي وضعت باتفاق بين أثينا ودائيتها الدوليين .</p> <p>*قادة الاتحاد الأوروبي يستدعون بابانديرو إلى مدينة كان الفرنسية، ويعبرون له عن غضبهم من إعلان إجراء الاستفتاء ويحذرونه من أن بلاده لن تتال أي أموال إنقاذ إضافية إذا لم تنفذ بنود خطة الإنقاذ.</p> <p>* خمسة وزراء في الحكومة اليونانية، منهم وزير المالية، يعترضون على إجراء استفتاء عام على خطة إنقاذ البلاد التي أقرتها القمة الأوروبية في شهر أكتوبر 2011، وزعيم المعارضة الرئيسية يدعو إلى حكومة انتقالية وانتخابات مبكرة.</p>	<p>نوفمبر</p>	
<p>يعلن رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا نديرو " استقالة الحكومة وحلت محلها حكومة " لوكاس بابا ديموس " وهو تكنوقراطي وليس سياسي.</p>	<p>11نوفمبر</p>	
<p>رئيس البنك المركزي الأوروبي " ماريو دراغي " قال: "يجب علينا عدم محاولة الالتفاف على روح معاهدة ماستريخت، ومهما كانت خدعة القانونية في استجابة لدعوات للبنك المركزي الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيف أزمة الديون السيادية الأوروبية.</p>	<p>08ديسمبر</p>	
<p>زعماء حكومات منطقة اليورو 17 جنبا إلى جنب في بروكسل مع اتفاقية إضافية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث اتفق جميعا على قدر أكبر من المركزية في ميزانيتها والعقاب التلقائي لأولئك الذين يخرقون اتفاق الميزانية، وكان العديد من المستثمرين يريدون زيادة تعزيز آلية إضافية للإنقاذ ب 200 مليار يورو، حيث فشل الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " على إدخال تعديلات على المعاهدة لضبط ميزانيات الدول في منطقة اليورو بسبب اعتراضات من المملكة المتحدة وهنغاريا.</p>	<p>09ديسمبر</p>	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

- رواق خالد، "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص ص، 76، 75.
- احيمية خالد، "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011/2005)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص ص، 41، 40.

-ason voss, "**European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**", CFA Institute, Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/10/10/2015>.

- Juan Carlos Conesa, "**Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**", Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012, p: 3.

- Getting Nashty, "**Greece Debt Crisis**".Midterm .p01 ,

<http://www.guardian.com.uk/business/2010/may/05/greece-debt-crisis-timeline>, 22/09/2015

-درويش عبد اللطيف، "أزمة الديون السيادية اليونانية"، على الموقع الالكتروني:

11:20 _ تاريخ الزيارة 2015/11/29 على <http://www.aljazeera.net/NR>

الفرع الثاني: أهم محطات الأزمة اليونانية خلال 2014-2015
الجدول (3-5): أهم محطات الأزمة اليونانية خلال 2014-2015

السنة	التاريخ	الحدث
2014	ديسمبر	قفز الدين العام للبلاد إلى 177% في 2014، أي إلى 317 مليار يورو.
2015	جانفي	تقرير الأوروستات تبين أن الاستحقاقات المترتبة على اليونان لعام 2015 تبلغ نحو 6 مليارات يورو.
	مارس	*قامت اليونان بتطبيق برنامجها الإصلاحي الذي بلغت قيمته 172 مليار يورو، وساهمت ألمانيا فيه بـ65 مليار يورو، في محاولة للخروج من الأزمة، إلا أنها لم تفلح. *أعلن وزراء مالية الاتحاد الأوروبي أنه تم تمديد مدة هذا البرنامج مع المقرضين الدوليين لليونان لمدة أربعة أشهر جديدة مقابل الحصول على 7 مليارات يورو.
	أفريل	*تولى "لافازانس" منصب وزارة إنعاش الاقتصاد والطاقة، وألغى العديد من خطط بيع المشروعات الحكومية التي كان منصوفاً عليها في برنامج الإصلاح المالي الذي منحت بموجبه المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي حزمة 240 مليار يورو لإنقاذ اليونان من الإفلاس في العام 2012. *علق لافازانس بعض الاستثمارات الأجنبية في اليونان، وعلى رأسها استثمارات قيمتها مليار يورو لشركة "أدرادوغولد" الكندية للمناجم.
	ماي	*خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيف الديون السيادية اليونانية درجتين إلى CC، بسبب ما وصفته "مخاطر عالية" ترافق المباحثات بين أثينا ودائئها الدوليين. *سددت اليونان 750 مليون يورو من أصل 32 مليار يورو (35.77 مليار دولار) مستحقة عليها لصندوق النقد، السداد لم يكن من مواردها الذاتية لأنها لا تمتلك سيولة من الأصل، ولكن من خلال سحب حساب طوارئ لها لدى الصندوق.

<p>استئناف المشاورات بين منطقة اليورو واليونان حول المقترحات اليونانية التي تتمثل في الأساس: ✓ رفع قيمة الضرائب على الأثرياء. ✓ رفع قيمة ضريبة الدخل للمعدلات الوسطية في دول الاتحاد. ✓ فرض رسوم جديدة على قطاع القمار والرهان وصالات الكازينو والرهان عبر الإنترنت. ✓ وكذلك رفع قيمة الامتيازات الممنوحة لشركات الاتصالات، وأهمها شركة "دويتشي تيليكوم" الألمانية. ✓ رفع التزامات أرباب العمل لصالح صندوق الضمانات، لتتمكن الحكومة من تحقيق فائض في خزينة الدولة بنسبة 1% من قيمة الدخل القومي للعام الحالي 2015.</p>	<p>4جون</p>
<p>عدم قدرة اليونان على سداد مستحقات وطلب تأجيل كل مستحقات جون إلى نهاية الشهر 6/30.</p>	<p>5جون</p>
<p>تم رفض مقترحات اليونان المعدلة من قبل الإتحاد الأوروبي، حيث تم إنعقاد عدة اجتماعات بعدها بين رئيس الوزراء اليوناني اليساري "ألكسيسيسبيراس" ورؤساء الدول الأوروبية للتوصل إلى اتفاق.</p>	<p>8جون</p>
<p>فشل اجتماع وزراء المال في مجموعة اليورو التوصل إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون والإصلاحات.</p>	<p>18 جون</p>
<p>توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ورئيس الوزراء اليوناني "ألكسيسيسبيراس" لبناء خط أنابيب لنقل الغاز من روسيا عبر الأراضي اليونانية والذي عرف كإمتداد لخط أنابيب السيل التركي "Turkish Stream" الجدير بالذكر أن روسيا قد ألغت في السياق مشروع خط أنابيب "السييل الجنوبي" أو ما يعرف بـ "South Stream" الذي كان من المقرر أن يمر عبر قاع البحر الأسود ليصل إيطاليا، وكنت تأمل اليونان عبر هذه الصفقة من الحصول على 5 مليارات يورو مقدماً لحل أزمتها المالية لكن تم رفضه من قبل الإتحاد الأوروبي.</p>	<p>19 جون</p>
<p>فشل الإجتماع الطارئ في بروكسيل الذي عقد قادة منظمة اليورو لمناقشة وضع المالية العامة لليونان ولتجنب تخلف أثينا عن سداد مستحقاتها .</p>	<p>22 جون</p>
<p>إجتماع طارئ لمجموعة اليورو حول الأزمة اليونانية تجمع "لاغارد"، "دراغي"، "يونكر" ودايسيلبلوم لمحاولة التوصل الى حل نهائي باءت بالفشل، حيث ذكرت مصادر مطلعة عن لسان رئيس الوزراء اليوناني اليكسي تسبيراس قبل الإجتماع قوله أن الدائنين لم يقبلوا المقترحات اليونانية الأخيرة .</p>	<p>24 جون</p>
<p>فشل إجتماع الفرصة الأخيرة بين الإتحاد الأوروبي واليونان وإعلان رئيس الوزراء اليوناني ألكسيسيسبيراس عن إستفتاء للتصويت على المقترحات الأوروبية.</p>	<p>27 جون</p>
<p>تصويت البرلمان اليوناني على إقامة الإستفتاء مع موافقة 178 نائباً مقابل رفض 120 نائباً والبنك الأوروبي يضع حداً للقروض الطارئة للبنوك اليونانية عند 89مليار يورو .</p>	<p>28 جون</p>
<p>إغلاق البنوك والبورصة اليونانية.</p>	<p>29</p>

2015

جوان	
30 جوان	فشل اليونان رسمياً سداد مبلغ 1.6 مليار يورو للصندوق النقد الدولي ؟
05 جويلية	إستفتاء في اليونان للتصويت على المقترحات الأوروبية والتي تتمثل في: ✓ رفع أعمار التقاعد حتى 67 عاما. ✓ خفض الرواتب في القطاع العام. ✓ رفع ضريبة القيمة المضافة. ✓ إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها الجزر وإرغامها على دفع الضرائب لصالح خزينة الدولة. فهذا الاستفتاء في اليونان سيكون في الحقيق سؤال: هل تفضل البقاء ضمن الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو أم تفضل الخروج اجب بنعم او لا
6 جويلية	*أظهرت النتيجة النهائية للاستفتاء، والتي نشرتها وزارة الداخلية أن 61,3 % من الناخبين صوتوا "بلا" فيما لم يصوت "بنعم" إلا % 38,7 من الناخبين. *وزراء مالية منطقة اليورو انتظروا مقترحات جديدة من اليونان بشأن سبل علاج أزمتها الاقتصادية بعد رفض ناخبها بشكل حاسم شروط حزمة الإنقاذ المالية التي يريدها الدائون الدوليون، وقد ناقش البنك المركزي الأوروبي ما إذا كان سيرفع الدعم النقدي الطارئ للبنوك اليونانية، التي توشك أموالها على النفاد حيث صرح وزير الاقتصاد اليوناني "جورجيوستاكيس" (بان البنوك اليونانية لديها سيولة نقدية لبضعة أيام فقط). وأعلن " فاروفاكيس" وزير المالية اليوناني، استقالته على مدونته بعد ساعات من تصويت اليونانيين بنسبة 61.3 % لرفض طلبات إجراء المزيد من التقشف من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي.
10 جويلية	يناقش البرلمان في اليونان مقترحات جديدة قدمتها أثينا للدائنين الدوليين بغية الحصول على حزمة مساعدات إنقاذ ثالثة وتجنب احتمال خروجها من منطقة اليورو، وتتضمن هذه المقترحات مايلي: ✓ زيادة الضرائب على شركات الشحن. ✓ التخلص تدريجيا من منح التضامن التي يستفيد منها أصحاب المعاشات بحلول 2019. ✓ تقليل نفقات الدفاع بمقدار قرابة 332 مليون دولار بحلول 2016. ✓ خصخصة عدد من الموانئ وبيع الأسهم الباقية في شركة الاتصالات الرئيسية OTE ✓ فرض ضريبة قيمة مضافة موحدة نسبتها 23 %، ويشمل ذلك المطاعم. و قد رحبت فرنسا وإيطاليا بالمقترحات اليونانية، لكن ألمانيا، وهي الدائن الأكبر لليونان، بدت أكثر حذرا.
11	يدرس البرلمان اليوناني وقادة منطقة اليورو الأوروبيون ملف المقترحات، وعلى ضوء التصويت

جويلية	سيكون بوسع الحكومة التفاوض على رزمة الإصلاحات الجديدة وتدعو اليونان في نص مقترحاتها إلى حل «لتسوية» دينها العام الهائل البالغ 320 مليار يورو ما يوازي 180% من إجمالي ناتجها الداخلي، إضافة إلى «رزمة قدرها 35 مليار يورو» تخصص للنمو.
17 جويلية	منح قرض أوروبي عاجل لليونان بقيمة 7 مليارات يورو.
19 جويلية	اليونان تقوم بإعادة فتح المصارف.
21 جويلية	يواجه رئيس الوزراء اليوناني تحديا جديدا في البرلمان، للموافقة على مجموعة جديدة من الإصلاحات المرتبطة بالإقراض المالي، وتأتي هذه الإجراءات مقابل خطة إنقاذ بقيمة 86 مليار يورو (94 مليار دولار) للسنوات الثلاث القادمة، ومنتقدو تسييراس يتهمونه بالخروج لابتنزاز الجهات الدائنة لليونان والتي هددت بطرد أثينا من منطقة اليورو، وألمانيا تقترح خروج اليونان لمدة 5 سنوات كحل لأزمة الديون.
24 جويلية	صندوق النقد الدولي يصر على الحصول على ضمانات منفصلة من الحكومة اليونانية بشأن دورها في محادثات برنامج الإنقاذ المالي الجديد وهو ما أدى إلى تأخير وصول ممثلي الصندوق إلى أثينا للمشاركة في جولة جديدة من المحادثات بين اليونان وممثلي الدائنين الدوليين وهم صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.
أوت	*قامت اليونان بتسديد 186,3 مليون يورو لصندوق النقد الدولي (الفوائد المتوجبة عليها لصندوق النقد الدولي)، و تجرى فيه مفاوضات من اجل خطة مساعدة تالفة لهذا البلد. *أثينا تسدد شريحة ديون للبنك المركزي الأوروبي بقيمة 3.4 مليار يورو وتتألف الشريحة المستحقة من 3.2 مليار يورو ك مبلغ رئيسي و 200 مليون يورو من الفوائد. *سددت أثينا الدين من الدفعة الأولى من حزمة الإنقاذ الجديدة بعدما تجاوز برنامج الإنقاذ آخر عقباته مع موافقة صندوق الإنقاذ الأوروبي المعروف باسم آلية الاستقرار الأوروبية على اتفاق الإنقاذ البالغة قيمته 86 مليار يورو.
سبتمبر	بدء مفاوضات برنامج الإنقاذ المالي الجديد (حزمة الإنقاذ الثالثة) الذي تصل قيمته إلى 86 مليار يورو (94 مليار دولار) خلال 5 سنوات المقبلة.
نوفمبر	وافق وزراء المالية في منطقة اليورو على منح شريحة أولى من المساعدات لليونان بقيمة 26 مليار يورو من مبلغ المساعدة الإجمالي البالغ 86 مليارا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-جمعة علاء ، مقالة بعنوان "الأزمة الاقتصادية اليونانية يعيون ألمانية"، ص03، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alquads.co.uk/wp/economy/2015/4/23/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81D9%88#sthash.deBa27Zg.dpuf>:14h00 على 2015 /10/19 تاريخ الزيارة

-دالين حسن، "سيناريوهات عدة وشبح التكهات يحوم حول اليورو"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabic.euronews.com/2015/10/19/14h10> تاريخ الزيارة

-السقا محمد إبراهيم، "هل نحن مقدمون على أزمة عالمية بخروج اليونان من اليورو؟" على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2013/05/10/article_754578.html15:50 تاريخ الزيارة 2015/10/13

-عبد السلام مصطفى، "يونان ما قبل السقوط"، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 2015/10/13 على 16:00

<http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/17/%D9%82%D8%B1%D8%B6/>

-عبيد كمال، "الانفلات اليوناني وإخطار تفكك منطقة اليورو"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.annabbaa.org/economy>15:40 تاريخ الزيارة 2015/12/07

-غالبريت جيمس، تقرير بعنوان حان الوقت لان يعترف صندوق النقد الدولي ان السياسات التي فرضها على اليونان أدت إلى

كارثة"، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2015/11/13/food-for-thought-for-draghi-and-ecb-as-eurozone-s-recover>

-مهدي موسى مقالة، "كارل ماركس يحكم أئينا واليونان مهددة بالخروج من اليورو"، على الموقع

<http://www.alaraby.co.uk/economy>17:40 تاريخ الزيارة 2015/10/05

-شيوخ ميشال مقالة، "ما الذي يجب أن تعرفه عن الأزمة اليونانية قبل الإستفتاء"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dailyfx.com/arabic/economy>15:40 تاريخ الزيارة 2015/11/07

حمودي عبد الكريم مقالة، "أسبوع أسود للعملة الأوروبية بعد فشل منطقة اليورو بحل أزمة اليونان"، على الموقع :

<http://www.dailyfx.com/arabic/economy/vb/t15039.htm> 14h25 تاريخ الزيارة 2015 /12/17

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باليونان والاتحاد الأوروبي

النقدي 2015/2008

بعد الإضرابات الاقتصادية التي اجتاحت منطقة اليورو، وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدتها نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 بوجه عام، وأزمة الديون السيادية وبالخصوص اليونانية منها، ارتفعت مستويات الديون والعجز في الموازنات العامة، وبرز الضعف في النظام المصرفي الأوروبي، والركود الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة من جهة، واستمرت الاختلالات التجارية من جهة أخرى، حيث شكلت هذه أزمة أوسع صدمة اقتصادية وسياسية في المنطقة مسببة اختلالات اقتصادية ومالية كبيرة حتى الآن، في الوقت الذي يستأنف زعماء المنطقة في مباحثاتهم للوصول إلى رسم خارطة طريق للخروج من هذه الأزمة، كما تسعى حكومات المنطقة إلى بعث الاستقرار الاقتصادي من جديد باليونان، وبمنطقة اليورو بوجه عام .

المطلب الأول: التضخم والبطالة باليونان وبالاتحاد الأوروبي النقدي

سقطت اليونان في الهاوية المالية بعد برنامج الإنقاذ، الذي كان قد دعم الاقتصاد اليوناني لمدة خمس سنوات، حين عجزت البلاد عن سداد دين قدره 1.6 مليار دولار إلى لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى إشتعال المخاوف بشأن ما إذا ستكون اليونان قادرة على البقاء في منطقة اليورو، وأصبحت اليونان أول دولة متقدمة تقع في فخ التأخر في سداد الديون إلى الصندوق، لكن هذه المخاوف حتمت قادة اليورو إلى محاولة علاج هذه الأزمة وخصوصا معالجة التضخم والبطالة فهما توأما السوء لهذه الأزمة⁽¹⁾.

الفرع الأول: معدلات التضخم والبطالة في اليونان 2015/2008

تشير تقارير اليوروستات أن اليونان قد سجلت أعلى المعدلات في هذين المؤشرين التضخم والبطالة بعد انفجار أزمة ديونها السيادية، فالبنك المركزي الأوروبي قد حدد معدل 5% للبطالة واستهدف معدل تضخم قدره 2% لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكن اليونان وضعها مخالف لذلك، لذا سوف نتطرق إليهما فيما يلي:

أولاً: التضخم في اليونان

الوحدة: %

جدول (3-6): معدلات التضخم باليونان 2015-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	4.15	1.21	4.71	3.23	1.50	-0.92	-1.31	-0.30

⁽¹⁾ كيفين يورتهسوي أورورك، " إلى أين يتجه اليورو؟ قد يتساءل المؤرخون كيف تأتي استحداثه في الأساس"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، مارس

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن اليونان قد سجلت ارتفاع في معدل التضخم سنة 2008 بمعدل قدره بـ: 4.15% وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية، لكن انخفاض التضخم في 2009 بمقدار 70% مقارنة بـ2008، بسبب السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي اليوناني، لكن معدل التضخم شهد سنة 2010 ارتفاعا محسوسا وبمعدل أعلى مقارنة بالسنوات الأخرى قدره 4.71% ويعزى ذلك إلى انفجار أزمة الديون السيادية وما أفرزتها من آثار تضخمية خصوصا ارتفاع أسعار المستهلك، كما شهد التضخم ارتفاعا سنة 2011 لكن بوتيرة أقل، ومع بداية خطط الإنقاذ لليونان شهدت انخفاض في معدلات التضخم وبمعدلات متدنية جدا خلال السنوات 2013 و2014 و2015؛

ففي السنتين الأخيرتين 2015/2014 سجلت اليونان أدنى مستوى لها من حيث معدلات التضخم إذ سجلت انخفاض على التوالي 0.23% و 0.2% وهذا بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة، فقد أدى عدم التيقن في تدهور مؤشرات الثقة الاقتصادية اليونانية، وضعف المفاوضات، وتعزيز حجج أولئك الذين يريدون خروج اليونان من منطقة اليورو على الجبهة الداخلية إلى ارتفاع عائدات السندات اليونانية واستبعاد الشركات اليونانية من تمويل في أسواق رأس المال، هذه العوامل أدت إلى انخفاض الكتلة النقدية من خلال سحب الودائع المصرفية من قبل الشركات والأسر اليونانية والتي تبلغ نحو 30 بليون يورو في الفترة أكتوبر 2014 وأبريل 2015 اتخذت إلى حد كبير شكل السحب النقدي والاكنتاز، كما تم تسجيلها على شكل هروب رأس المال، فتدفق الودائع إلى حد كبير قلص من قدرة الإقراض في النظام المصرفي، مما اضطرت البنوك إلى اللجوء إلى مساعدة السيولة في حالات الطوارئ (ايلا) من بنك اليونان؛

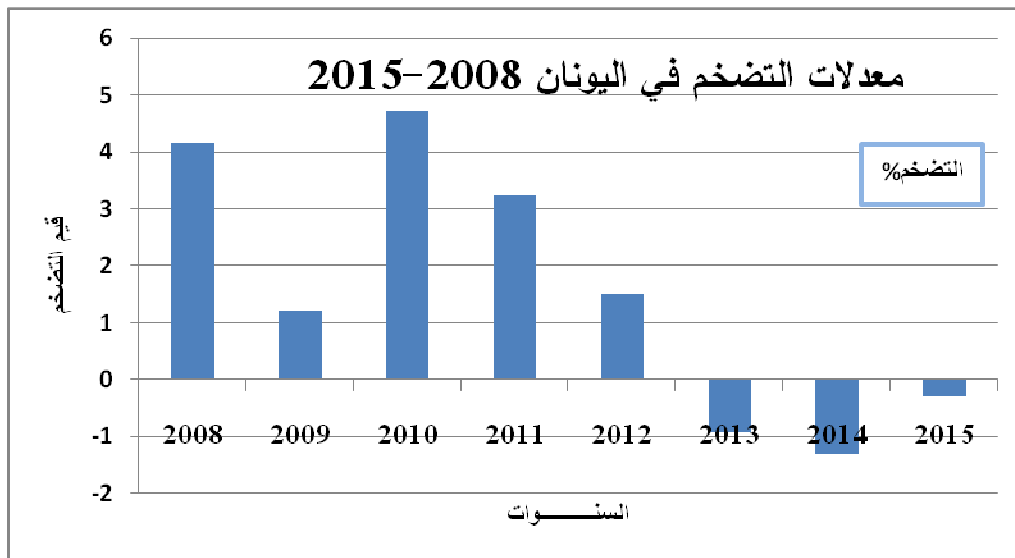
ومن العوامل التي تزيد من تقادم وضع السيولة تأجيل المدفوعات أساسا للموردين من الجهات الحكومية العامة والاستفادة من احتياطات من الجهات الحكومية العامة عن طريق الاقتراض قصير الأجل.

كما هو مفصل في هذا التقرير، فإنه من غير الممكن في الوقت الحاضر تقديم أي توقعات آمنة حول المسار المستقبلي للاقتصاد، لكن ما يلاحظ جليا هو أن الاقتصاد اليوناني بدأ يعود إلى مساره ويستأنف طريق الصعود، لهذا لا بد أن يتجنب خطر حدوث حدث ائتماني مرة أخرى، ويجب أن تظل البلاد في منطقة اليورو، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم إبرام اتفاق واقعي قريبا، والتقييد بشروط الاتفاقية وفي ظروف من الاستقرار السياسي؛ فاتفاق من شأنه أن يولد آفاق إيجابية ويساعد على تعويض ما فقدته اليونان في النصف الأول من عام 2015 وعلى وجه الخصوص، من شأنه التوصل إلى اتفاق مع شركائها من خلال:

- ✓ تهيئة الظروف للانتقال إلى اتفاق طويل الأمد مع شركائها، وخاصة الموجهة نحو العودة للسلسلة ليونان إلى الأسواق الدولية لضمان خروجها من الأزمة وتدعيم مسار النمو المستدام؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاق من شأنه أن يسمح لليونان للاستفادة من البيئة العالمية المواتية والاستفادة من برنامج التسهيل الكمي من طرف البنك المركزي الأوروبي.

برنامج التسهيل الكمي هو سياسة نقدية (سياسة السوق المفتوحة) قام بها البنك المركزي من أجل معالجة انخفاض معدلات التضخم الذي تشهده منطقة اليورو، لكن اليونان تركيزها ينصب لوضع سياسة النمو قادرة على ضمان خروج نهائي من الأزمة وتحول الاقتصاد اليوناني من نموذج موجه نحو التصدير إلى نموذج النمو المستدام الجديد هذا الأخير يمكن اليونان من مواصلة الإصلاحات للحفاظ على التوازن المالي والاستقرار النقدي وتوفير مساحة للمبادرات التي تعزز النمو، تلك الظروف التي من شأنها تمكين الاقتصاد اليوناني للاستفادة من البيئة الاقتصادية العالمية المواتية والسياسات النقدية التيسيرية على مستوى منطقة اليورو⁽¹⁾.

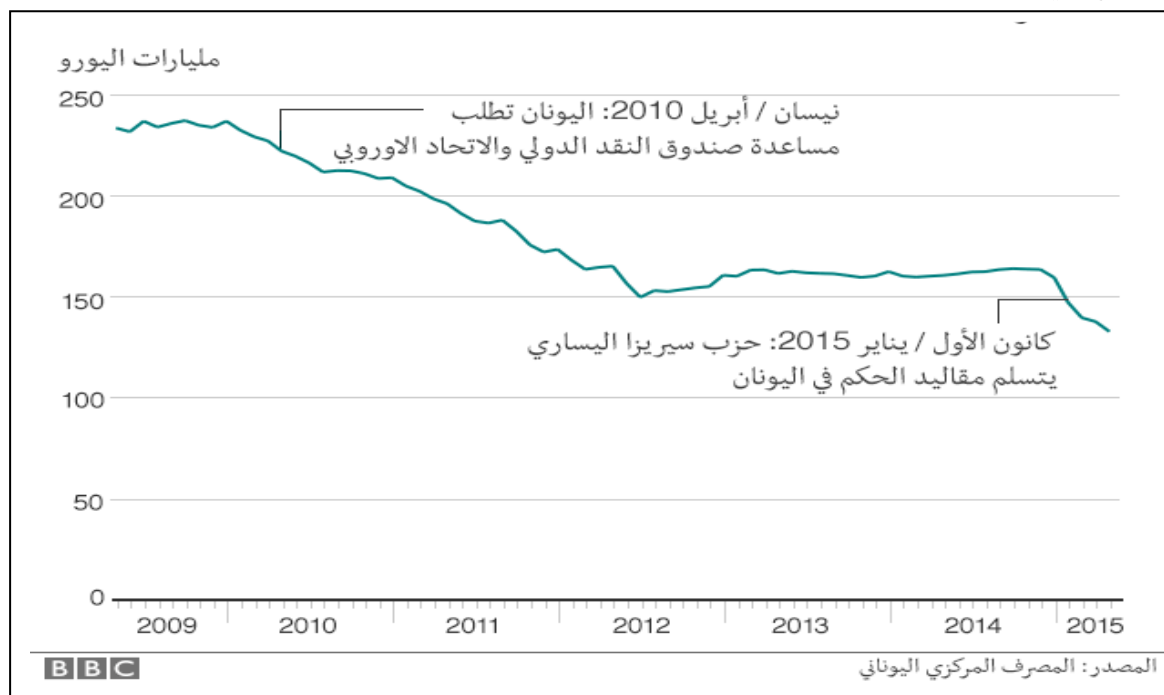
شكل رقم (2-3): منحنى بياني يمثل معدلات التضخم باليونان 2008-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق

شكل رقم (3-3): منحنى بياني يمثل انكماش الودائع في المصارف اليونانية 2009-2015

حجم الودائع في المصارف اليونانية العائدة للأسر والشركات الخاصة لغاية نيسان /ابريل 2015 بمليارات €.



(1)

المصدر: http://www.bbc.com.uk/arabi_business/2015/may/05_deposit&debt-crisis-greece-

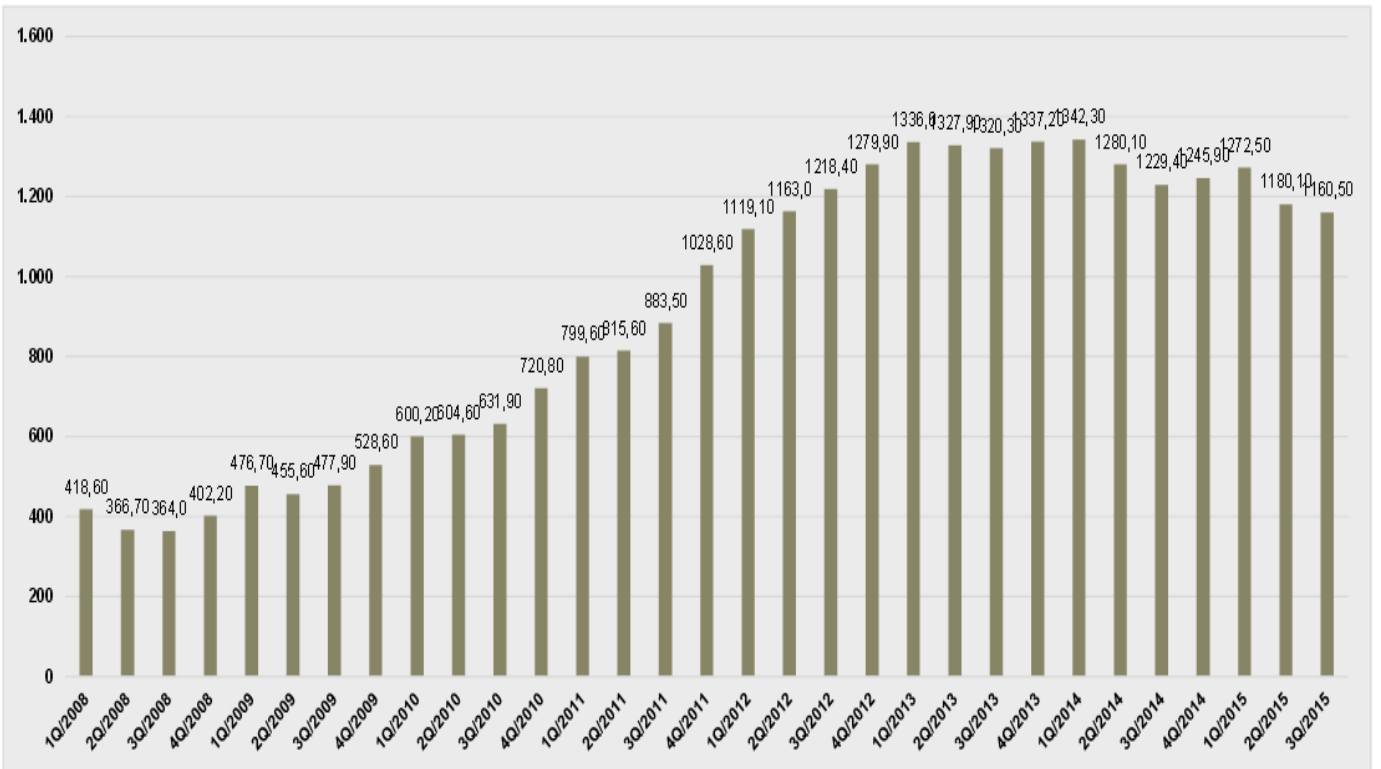
ثانياً: البطالة في اليونان

الوحدة: %

جدول (3-7): معدلات البطالة باليونان 2015-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	7.70	9.62	12.71	17.86	24.44	27.47	26.49	24.80

Number of unemployed in Greece, 1Q/2008-3Q/21015



- Unemployment reached 24.6% in 3Q/2015 against 25.5% in 3Q/2014
- Employment increased in 10 sectors: Indicatively: Tourism (+8.4%), Retail and Wholesale Trade (+7.4%), Manufacturing (+9.9%), Real Estate Activity (+17%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015.

شكل رقم (3-4): منحى بياني يمثل عدد العاطلين عن العمل في اليونان 2015-2008

المصدر: http://iobe.gr/docs/economy/en/ECO_Q4_15_PRE_EN.pdf

من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن معدلات البطالة في اليونان هي أعلى بكثير من شروط الاستقرار الاقتصادي التي تنص عليها منطقة اليورو، والتي تنص على استهداف معدل تضخم ب 2%، وبطالة بمعدل

فبالرغم من استهداف الحد من ارتفاع البطالة من طرف الحكومة اليونانية، من خلال إجراء تخفيض كبير في الحد الأدنى للأجور وهذه الإصلاحات أنتت أكلها لكن نتاجها تظل بعيدة عن الآمال التي تسعى أئينا لتحقيقها.

الفرع الثاني: مؤشرات التضخم والبطالة بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

لقد سجلت منطقة اليورو تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2014/2008)، وهذا تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى، باعتبار أن ألمانيا كانت القاطرة الأساسية في التحكم في معدلات التضخم داخل منطقة اليورو سواء من حيث سياساتها الرافضة لتدخل البنك المركزي أو معدلات النمو الإنتاجي داخلها، كما عرفت أيضا مستويات البطالة في منطقة اليورو خلال هذه الفترة تباينا من دولة إلى أخرى.

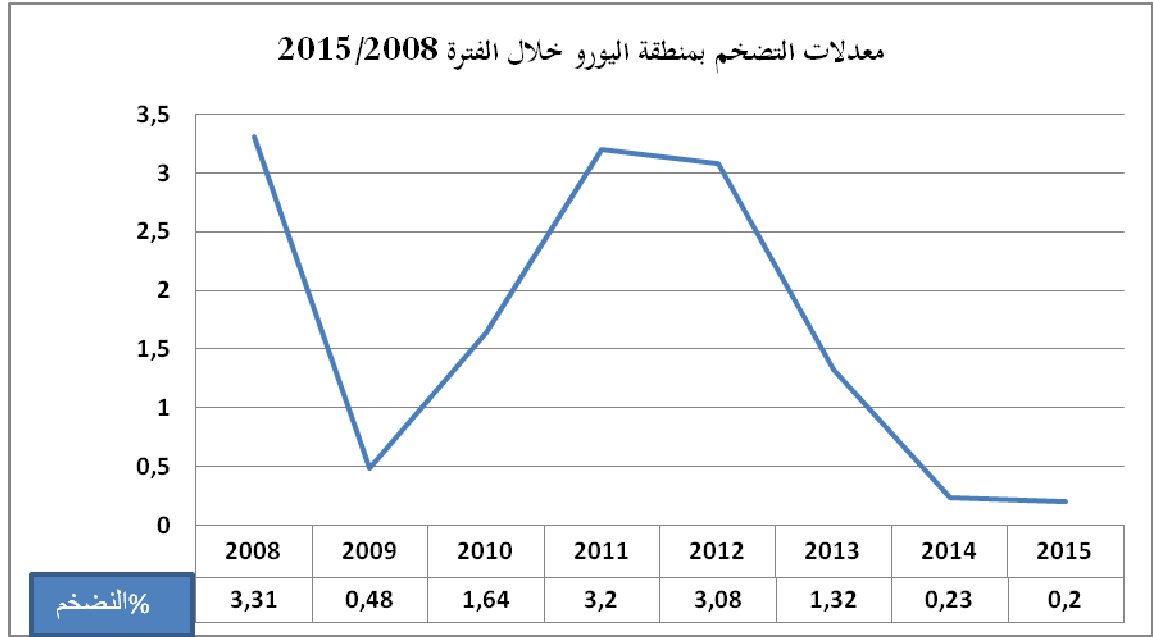
أولا: معدلات التضخم بالاتحاد الأوروبي النقدي

إن منطقة العملة الموحدة شديدة الاتساع والتنوع، ونظرا للحاجة إلى تعديلات دورية في سعر الصرف، يعتبر نطاق ولاية البنك المركزي الأوروبي في مكافحة التضخم نطاقا مقيدا نوعا ما، فلقد انصب تركيز معظم الاقتصاديين منذ عام 2010 على كيفية تحسين عمل اتحاد العملة، من خلال سلسلة من الاقتراحات تتعلق بكيفية منع انهيار اليورو على المدى القصير إلى المتوسط وكيفية تحسين عمله على المدى الطويل، والمطلوب على المدى القصير هو سياسة نقدية أكثر تساهلا⁽¹⁾.

ويمكن توضيح معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة (2015/2008) وكيفية ضبط معدلاته من قبل البنك المركزي الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية لبعث الاستقرار النقدي بالمنطقة:

شكل رقم(3-5): منحنى بياني يمثل معدلات التضخم بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

⁽¹⁾كيفين يورتهسوي أورورك، المرجع السابق،ص15



المصدر: إحصاءات اليوروستات 2015 على الموقع الإلكتروني:

<http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language=fr&pcode=tec00118&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1>

الوحدة: %

جدول (3-8): معدلات التضخم بمنطقة اليورو 2008-2014

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	2.81	0.08	1.52	2.11	1.95	0.86	0.50
اسبانيا	4.07	-0.28	1.79	3.19	2.44	1.4	-0.14
ايطاليا	3.37	0.75	1.53	2.74	3.04	1.21	0.24
المانيا	2.62	0.31	1.1	2.07	2	1.50	0.90
بلجيكا	4.48	-0.05	2.18	3.53	2.83	1.11	0.34
فنلندا	4.06	0	1.21	3.41	2.80	1.47	1.04
البرتغال	2.59	-0.83	1.40	3.65	2.77	0.27	-0.27
ايرلندا	4.05	-4.47	-0.94	2.57	1.69	0.50	0.20
هولندا	2.48	1.18	1.27	2.34	2.45	2.49	0.95
النمسا	3.21	0.50	1.81	3.26	2.48	2	1.60
لكسمبورغ	3.40	0.36	3.27	3.40	2.66	1.73	0.62
اليونان	4.15	1.21	4.71	3.23	1.50	-0.92	-1.31
سلوفينيا	5.65	0.85	1.84	1.81	2.59	1.76	0.20
قبرص	4.66	0.37	2.38	3.28	2.38	-0.40	-1.35

0.31	1.37	2.41	2.72	1.51	2.08	4.25	مالطا
-0.28	1.5	3.7	4.1	0.7	0.9	3.9	سلوفاكيا
-0.14	2.78	3.93	4.97	2.97	-0.08	10.36	استونيا
0.63	2.2	2.21	4.40	-1.09	3.52	10.54	لاتيفيا
0.10	1.04	3.08	4.13	1.33	4.43	15.92	ليتوانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015

إذن من خلال المنحى رقم (3-5) يتبين لنا أن منطقة اليورو قد سجلت أعلى معدل للتضخم في سنة 2008 حيث قدر بـ: 3.31% ويرجع السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، والتي كان تأثيرها شديداً على الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بالخصوص، نظراً للارتباط القوي بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي من خلال قنوات تدويل الأزمة خصوصاً منها قناة السوق النقدي "الارتباط الدوري"⁽¹⁾. لكن في سنة 2009 نلاحظ تراجع ملحوظ في معدل التضخم إذ وصل إلى 0.4% وهذه الحالة التي يكون فيها التضخم قريباً من الصفر أو تحت الصفر يعرف بالانكماش، وهذا راجع إلى موجة الركود الشديدة التي شهدتها فرنسا سنة 2009 بسبب انخفاض مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة كبيرة جداً، وهذا ما أثر سلباً على قيمة اليورو، بينما في 2010 يتبين لنا ارتفاع في معدل التضخم بمقدار 1.64% والسبب المباشر لهذا الارتفاع هو تبعات وإفرازات أزمة الديون السيادية باليونان حيث شهد اليونان أعلى معدل تضخم مقارنة بدول منطقة اليورو حيث سجل 4.71%، وأيضاً شهد التضخم ارتفاعاً أعلى من سابقه ما بين سنتي 2011 و2012 ففي سنة 2011 سجل قيمة 3.2% وفي سنة 2012 سجل قيمة 3.08% وقد سجلت أعلى المعدلات السنوية في الدول الأعضاء الجديدة في منطقة اليورو -حسب الجدول رقم (3-8)- وهي كل من استونيا (4.97%)، ولاتفيا (4.40%)، وليتوانيا (4.13%) وقد سجل التضخم تراجعاً في سنة 2013 قدر بـ 1.32% وهو معدل يقل عن المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي يقدر بـ 2%.

كما واصل انخفاضه وبدرجة كبيرة سنة 2014 وهذا راجع لان أسعار منطقة اليورو انخفضت والسبب في ذلك أن أسعار الطاقة كانت السبب الرئيسي في الحيلولة دون ارتفاع المؤشر الكلي للأسعار إذ انخفضت أسعار الطاقة 50.1%، كما تشير التقارير أن معدل التضخم بمنطقة اليورو هو في أدنى مستوياته منذ 2008 حيث بلغ في جوان 2015 قيمة 0.20% -حسب المنحنى-، فانخفاض التضخم راجع للنمو المتباطئ في منطقة اليورو ويعود سببه الرئيسي للأداء المخيب للأمل لثالث أكبر اقتصاد فيها وهي إيطاليا كما في هولندا والبرتغال وفنلندا وهو ما يشكل مشكلة حقيقية وهذا ما دفع بالبنك المركزي الأوروبي أن يتخذ إجراءات جريئة، ليس فقط لمنع الانكماش بل أيضاً لتحديد هدف للتضخم لمستوى 2% لفترة انتقالية تسمح بتيسير عملية تعديل سعر الصرف الحقيقي وتعزيز ملاءة دوله الأعضاء، حيث اشترى البنك المركزي الأوروبي سندات حكومية بقيمة 60

(1) خالد شمت، مقالة بعنوان: مخاوف اقتصادية من تدني التضخم في منطقة اليورو عن المعدل المستهدف، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة

مليار يورو شهريا، في محاولة لرفع معدل التضخم في الاقتصاديات الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا، إذن البنك المركزي اتخذ سياسة هادفة لرفع معدل التضخم تعرف ببرنامج التيسير الكمي ويشمل هذا البرنامج 19 شهراً من شراء الأصول المالية، بداية من شهر مارس 2015 إلى غاية سبتمبر 2016، ويتضمن البرنامج شراء سندات أمد استحقاق بين 2 إلى 30 سنة ذات الدرجة الاستثمارية المقدره باليورو، وسوف تختلف عمليات الشراء لكل دولة بناءً على حصتها من رأس المال في البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى قيام البنوك المركزية المحلية في كل دولة من الدول الـ 19 الأعضاء بهذه المشتريات بنسبة 80%، أما الـ 20% المتبقية سيتم شراؤها من قبل البنك المركزي الأوروبي وذلك حسب كل حصة من الدول الأعضاء، وما يلاحظ انه في اكتوبر 2015 ارتفعت مستويات الأسعار في المنطقة لكن بنسبة بعيدة عن المعدل المستهدف 2%، إذن برنامج التخفيف الكمي ذو تأثير فعال في الاقتصاد الأوروبي، لكن يجب أن يتم النظر على قدرته على مواجهة التقلبات العالمية، فان استقرار الأسعار أمر ضروري لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وبما ان البنك المركزي الأوروبي لديه درجة عالية من الاستقلالية وجب عليه التصرف بموجب معاهدة مستريخت وضمن صلاحياته فقط⁽¹⁾.

ثانيا: مؤشرات البطالة بالاتحاد الأوروبي النقدي

تعكس التقارير الصادرة عن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي "اليوروستات"، عن عمق الأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو في الوقت الحالي، خاصة مؤشرات البطالة، إذ تسببت أزمة اليورو في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع مستويات البطالة، فعندما حدث الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات قياسية، فالصورة الأوروبية تبدو أكثر قتامة عندما نتابع التطورات في سوق العمل الأوروبي بمنطقة اليورو من خلال الجدول (3-8) رقم والمنحنى رقم (3-6).

شكل رقم (3-6): منحنى بياني يمثل معدلات البطالة بمنطقة اليورو 2014/2004



SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | EUROSTAT

⁽¹⁾ لم يذكر الكاتب، مقالة بعنوان: "تحرك البنك المركزي الأوروبي لوقف هبوط الاسعار" بتاريخ النشر 2015/11/20، على الموقع الالكتروني: تاريخ

نلاحظ من خلال المنحنى البياني رقم (3-6) أن معدلات البطالة في منطقة اليورو (EA-19) وفي بداية عام 2005 كان في مسار تنازلي وشهد فترة من الانخفاض المتواصل والدائم في معدلات البطالة فلم يتعدى عتبة 10%، حيث انخفض معدل البطالة بسرعة أكبر في الدول الأعضاء الجديدة لمنطقة اليورو، حتى الربع الأول من عام 2008، لكن خلال الربع الأخير لعام 2008 وبداية عام 2009 زادت البطالة وبوتيرة كبيرة عقب الأزمة الاقتصادية، فزادت لتصل نسبة 10.2% خلال عام 2010 وهذا بعد أن زاد خفض الشركات لعدد العاملين فيها، فسوق العمل فقد حوالي 273 ألف وظيفة في دول منطقة اليورو وقد قدر مكتب الإحصاء 15749 رجلا وامرأة في منطقة اليورو كانوا عاطلين عن العمل في فيفري 2010، باستثناء الفترة ما بين منتصف 2010 ومنتصف عام 2011 انخفضت بشكل مؤقت، لكن بلغ مستوى البطالة ذروته في الربع الثاني من عام 2013 حيث سجلت نسبة 12% ليصل إلى 19.2 مليون شخص عاطل عن العمل قبل أن تسقط في الجزء الثاني من عام 2013 وخلال عام 2014، حيث بلغ معدل البطالة الإجمالي في منطقة اليورو 11.82% عام 2014 بانخفاض قدره 0.7% مقارنة مع عام 2013 ويأتي ذلك بعد زيادة بنسبة 0.4% بين عامي 2012 و 2013.

الوحدة: %

جدول (3-9): معدلات البطالة بمنطقة اليورو 2008-2014

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	7.4	9.1	9.3	9.2	9.9	10.4	10.2
اسبانيا	11.5	18.1	20.2	21.7	25.2	26.6	24.5
ايطاليا	6.7	7.8	8.4	8.4	10.7	12.2	12.8
المانيا	7.5	7.7	7.1	5.9	5.4	5.3	5.8
بلجيكا	7	7.9	8.3	7.1	7.5	8.4	8.5
فنلندا	6.3	8.2	8.4	7.7	7.6	8.2	8.6
البرتغال	7.6	9.5	10.8	12.7	15.6	16.5	13.9
ايرلندا	6	12	13.9	14.6	14.7	13.1	11.3
هولندا	2.8	3.4	4.5	4.4	5.3	6.7	7.4
النمسا	3.8	4.8	4.4	4.1	4.3	4.9	5
لكسمبورغ	5.1	5.1	4.4	4.9	5.1	5.9	7.1
اليونان	7.7	9.5	12.5	17.7	24.2	27.3	26.4
سلوفينيا	4.4	5.9	7.2	8.2	8.8	10.2	9.8
قبرص	3.6	5.4	6.3	7.9	5.4	5.3	5.8
مالطا	6	6.9	6.9	6.5	6.4	6.5	5.9

12.2	10.2	10.9	10.9	11.2	10	7.8	سلوفاكيا
7	8.8	10.1	12.5	16.9	13.8	5.5	استونيا
10.8	11.1	14.9	16.2	18.7	17.1	7.4	لاتيفيا
10.7	11.8	13.2	15.3	17.8	13.7	5.8	ليتوانيا

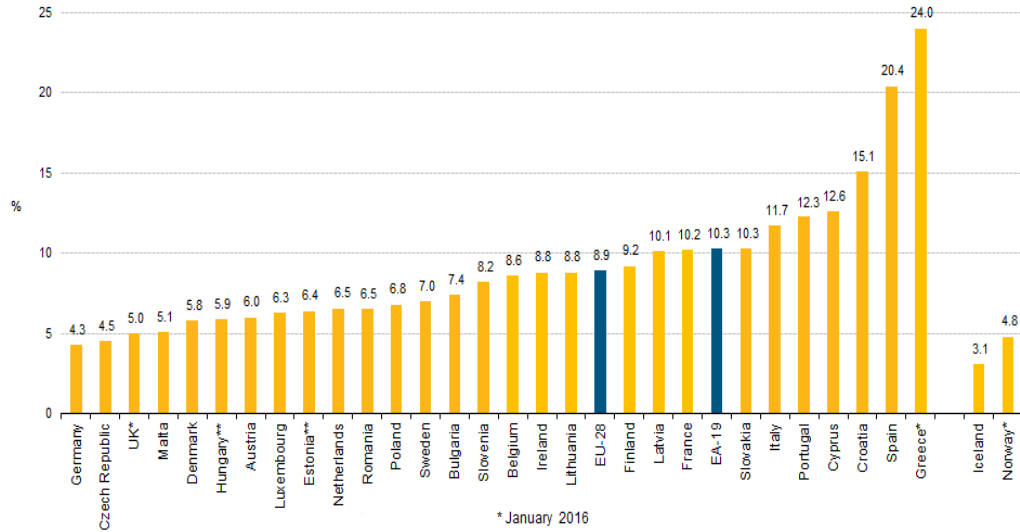
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015

إذن من خلال الجدول يتبين لنا أن معدلات البطالة في منطقة اليورو كانت متفاوتة في خضم أزمة الرهن العقاري عام 2008 ، وأعلى نسبة سجلتها اسبانيا بـ: 11.5% لكن مع إفرازات هذه الأزمة وتبعات أزمة الديون السيادية بالمنطقة ارتفعت البطالة من 80 % في عام 2009 إلى 90.2 % في 2012، ففي الفترة 2009 و2012، سجلت زيادات في متوسط معدلات البطالة السنوية في دول **GIIPS** اليونان وايرلندا وإيطاليا و البرتغال واسبانيا، حيث سجلت اسبانيا أعلى نسبة سنة 2012 قدرت بـ25% تلتها اليونان بـ24%، لكن ظلت معدلات البطالة مستقرة في كل من فرنسا ولوكسمبورج ومالطا، ويلاحظ أنه على الرغم من تراجع معدلات النمو في ألمانيا فإن البطالة تعد منخفضة نسبيا حيث سجلت 5.4% في الربع الثاني، وهو ما يوحي بأن أوضاع سوق العمل في ألمانيا ما زالت مطمئنة نسبيا، حيث ينخفض معدل البطالة الفعلي مقارنة بمعدل البطالة الطبيعي 5 %، ولقد استمرت معدلات البحث عن عمل في منطقة اليورو في التراجع خلال عامين 2013 و2014 ، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2014 إلى 18 مليون عاطل، وبلغ عدد العاطلين الذين يقل عمرهم عن 25 عاما أكثر من 3 ملايين عاطل ليصل المعدل بين هذه الفئة إلى 22.9% في الوقت نفسه استمر التفاوت الكبير بين معدلات البطالة في دول المنطقة ظلت ألمانيا والنمسا على رأس الدول الأقل بطالة حيث لا يرتفع المعدل فيهما عن 5% في حين ظلت اليونان تتصدر القائمة من حيث أعلى البطالة بمعدل يزيد عن 26% تليها أسبانيا بمعدل يزيد عن 24% ويتجاوز معدل البطالة بين الشباب في الدولتين 50%.

ولقد وضعت المفوضية الأوروبية "استراتيجية أوروبية 2020" تحدد رؤية للاقتصاد أوروبي في السوق الاجتماعي للعمل في القرن الـ 21 كجزء من المبادرات الرائدة "جدول أعمال لمهارات جديدة وفرص العمل و الشباب" وهذه الخطوة من خلالها سيتم استهداف معدلات البطالة (الفئة الشبابية) عبر مجموعة من السياسات، بما في ذلك مقترحات تهدف إلى مؤسسات التعليم والتدريب، أو التدابير لإنشاء بيئة مواتية للعمل كرفع معدلات النشاط ورفع إنتاجية العمل هناك أيضا المبادرات الرامية إلى تحسين معدل دخول الشباب في سوق العمل؛ وتشير تقديرات اليوروستات أن التطورات الأخيرة في البطالة (10.3%) على المستوى الأوروبي بين الرجال والنساء قد انخفضت وسجلت 17937000 عاطلا عن العمل كانوا في منطقة اليورو لوحدها، في عام 2015 وكانت اليونان هي الأعلى من حيث مستوى البطالة إذ بلغت نسبة 24%، تليها اسبانيا بنسبة 21% أي شهدت مؤشرات البطالة تراجعا في العديد من دول منطقة اليورو جراء إصلاحات سوق العمل الأوروبي⁽¹⁾.

(1) التقرير الاقتصادي السنوي يوروستات، 2015، ص 192، على الموقع الإلكتروني:

شكل رقم(3-7): منحني بياني يمثل معدلات البطالة بمنطقة اليورو عام 2015



المصدر: eurostat/statistics-explained/index.php/File:-unemployment_rate_2015-12_%28%25%29_YB15

المطلب الثاني: التوازنات المالية باليونان وبالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

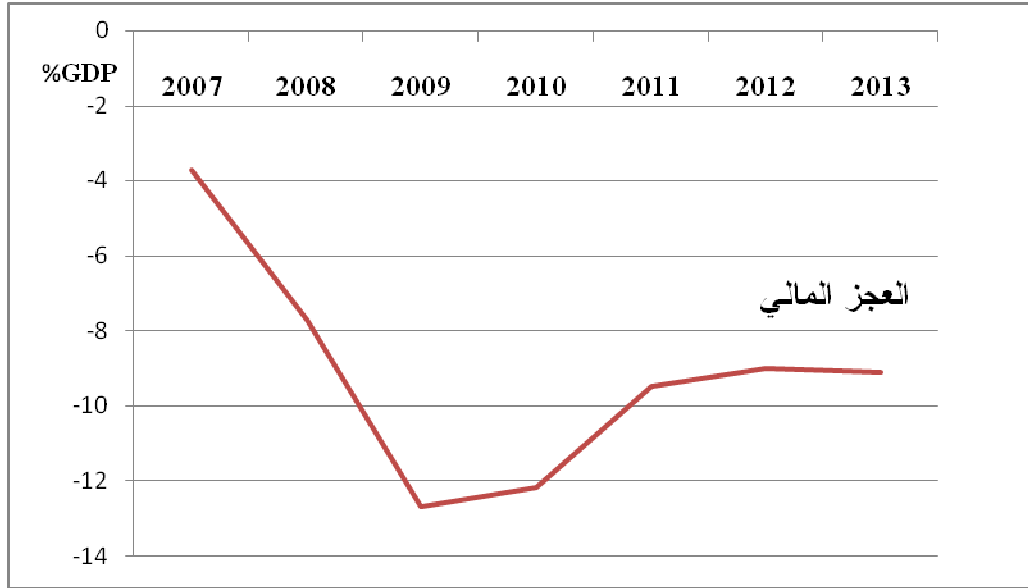
يعد استقرار سعر صرف عملة اليورو من أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، وذلك لأن هذا الاستقرار يعتبر أساسيا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات، لذلك يسعى المركزي إلى انتعاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف، ويتعاطف دوره في حالة تسجيل عجز كبير في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في منطقة اليورو لتحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي، كما تسعى منطقة اليورو إلى تحقيق التوازن المالي العام في الموازنة العامة، في حين يأتي الاستقرار المالي على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص (على الصعيد الوطني والدولي) والصادرات من محركات النمو الرئيسية.

الفرع الأول: الموازنة العامة وميزان المدفوعات باليونان 2015/2008

كان على الحكومة اليونانية القبول بشروط "الترويكا" من أجل منحها المساعدات والدعم المالي، للخروج من الأزمة وإنعاش الاقتصاد اليوناني، من خلال تخفيض العجز في الميزانية العامة، لذا أعلنت الحكومة اليونانية مع مطلع عام 2010 القيام بتدابير حاسمة وفورية باسم "برنامج التكيف اليوناني" وتكمن هذه البرامج في العديد من الإصلاحات من بينها السيطرة على الموارد العامة بإدارة الإيرادات وضبط الإنفاق العام، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الأعمال لزيادة المنافسة الداخلية والقدرة التنافسية الخارجية لتحفيز الانتعاش الاقتصادي .

أولاً: الموازنة العامة لليونان 2015/2008

شكل رقم(3-8): منحني بياني يمثل معدلات العجز في الموازنة العامة لليونان 2013/2007



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Ian Hawkesworth, Daniel Bergvall , **Budgeting in Greece**, Oecd Journal on Budgeting-Volume2
2013/3 – ISSN 1608-7143 –OECD 2013,p11

جدول (3-10): الإيرادات والنفقات الحكومية اليونانية 2010-2015 الوحدة:مليار يورو

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	92.91	90.99	87.47	83.38	81.36	79.58
النفقات	118.03	112.21	99.91	88.75	88.37	86.82

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

<http://www.statista.com/statistics/275335/government-revenue-and-spending-in-greece/>

من خلال ملاحظة المنحنى البياني رقم(3-10) وأرقام الجدول(3-10) أعلاه نلاحظ أن الموقف المالي لليونان صعب جدا، ويبرز ذلك من خلال تزايد الدين العام وتذبذب في عجز الميزانية العامة حيث انه مع بداية أزمة الرهن العقاري 2008 سجلت الحكومة اليونانية عجزا بالميزانية الحكومية قدر ب: 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع وصول الحزب الاشتراكي لسدة الحكم في أكتوبر 2009 بدأت الأرقام الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد اليوناني بالظهور كاشفة أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي بلغت 12.7% ويعتبر هذا المعدل مرتفعا جدا وهو ما يمثل خرقا لمعاهدة ماستريخت التي تشترط ألا يتجاوز نسبة 3%، مما وضع اثينا في وضع خانق فكان عليها اتخاذ الإجراءات الحاسمة من خلال ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% بحلول على

2012، لكن الانخفاض لم يكن بالمستوى المطلوب حيث انخفض بنسبة 35% فقط⁽¹⁾. فالإنفاق العسكري لاتزال اليونان تتفق مبالغ كبيرة نسبيا في الدفاع، حيث خصصت 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي للجيش في عام 2012 (€ 5800000000، 7.5 مليار \$)، وقد تم تصميم برنامج التكيف الاقتصادي لليونان لأول مرة في عام 2010، ومن ثم تم تحديثه في 2012، في سياق الاقتصاد الكلي وتصحيح المالية العامة والدين بنسبة كبيرة جدا من خلال تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وإلغاء علاوات أعياد الميلاد وعيد الصبح وفصل الصيف، وزيادة الضرائب على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى، وأيضا زيادة خفض الإنفاق العسكري، فتجاوزت اليونان هدف الميزان الأولي لعام 2013 بهامش كبير، حيث خفضت الإنفاق على الأدوية نحو 2.5 مليار يورو عام 2013 مقابل 3.9 مليار يورو عام 2010⁽²⁾. ونتيجة لتلك السياسات خفضت النفقات العامة على التوالي 88.75، 88.37 مليار يورو، و86.82 مليار يورو خلال السنوات 2013، 2014، 2015.

ثانيا: ميزان المدفوعات لليونان 2015/2008

جدول (3-11): ميزان مدفوعات اليونان 2015/2008

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	-51.55	-36.1	-30.33	-28.61	-6.18	1.14	2.20	2.81

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015.

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن ميزان المدفوعات اليوناني كان يسجل عجوزات كبيرة خلال الفترة 2008-2010، حيث سجل أكبر عجز في دول منطقة اليورو خلال 2008 إذ بلغ 51.55 مليار دولار نتيجة إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، ومع بداية برنامج التكيف اليوناني من خلال تحسين مناخ الأعمال، ودعم تنافسية القطاع الإنتاجي لليونان لتشجيع الصادرات، بدأ العجز في ميزان المدفوعات بالتراجع، ليحقق فائضا سنة 2013 قدر بـ: 1.14 مليار دولار، إذن فالتدابير الحاسمة التي انتهجتها أثينا بتقليص المصروفات بشدة بتخفيض الإنفاق الحكومي الغير ضروري، والاهتمام بزيادة الموارد، قلصت اليونان من وارداتها من السلع والخدمات بنحو 6.1% بينما تمكنت من زيادة صادراتها بنسبة 1.6% بنهاية شهر يناير 2014، وكان دخل السياحة أحد أهم الموارد التي ساهمت في الوصول لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات اليوناني، حيث ارتفعت

⁽¹⁾ Ian Hawkesworth, Daniel Bergvall , **Budgeting in Greece**, Oecd Journal on Budgeting-Volume2 2013/3 – ISSN 1608-7143 – OECD 2013, p11

⁽²⁾ Greece: Government revenue and spending from 2010 to 2020 (in billion euros) على الموقع الإلكتروني <http://www.statista.com/statistics/275335/government-revenue-and-spending-in-greece/>

على أساس سنوي بنحو 16 % بنهاية شهر ديسمبر 2014، وفي عام 2015 حققت اليونان فائضا في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود قدر بـ1.14% (1).

الفرع الثاني: الموازنة العامة وميزان المدفوعات بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

أقرت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة 3% إلا أن بعض دول الاتحاد الأوروبي خرقت هذه النسبة، مما أدى إلى اختلال الوضع في الموازنة العامة لمنطقة اليورو، هذه الأخيرة وباعتبارها جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي التي تعد من أكبر الكيانات الاقتصادية لما تحوزه من نسبة كبيرة في قيمة التجارة العالمية، قد تضررت حساباتها المالية الخارجية عام 2008 أزمة الرهن العقاري.

أولاً: الموازنة العامة بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

الوحدة: %GDP

جدول (3-12): الموازنة العامة بمنطقة اليورو 2014/2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات	47.1	51.2	51	49.5	49.9	49.7	49.3
الإيرادات	45	44.9	44.8	45.3	46.2	46.8	46.5

source:European commission,statistical annex of European economy,spring 2015,p198

من خلال الجدول(3-12) أعلاه نجد أن النفقات العامة في منطقة اليورو قد ارتفعت خلال سنتي 2009،2011 وذلك بسبب أزمة الديون السيادية التي مست المنطقة ويقابلها انخفاض في الإيرادات العامة سنتي 2009-2011 وبالتالي حققت عجزا قدره % 6.3 - و % 6.2 -على التوالي وهو أكبر من المعدل المحدد في معاهدة ماستريخت الذي قدر بأن لايتجاوز3%، وفي سنة 2013 سجلت بعض الدول الأعضاء عجزا في ميزانياتها وينسب كبيرة جدا، أعلاها إيرلندا فقد سجلت عجزا سنة 2013بـ(13.1%-)، ثم تلتها اليونان بـ(9.1%-)، ثم اسبانيا بـ(8.5%-).

ثانياً: ميزان المدفوعات بالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

الوحدة: مليار يورو

جدول (3-13): ميزان المدفوعات بمنطقة اليورو 2015/2005

(1) EUROPEAN ECONOMY , "The Puzzle of the Missing Greek Exports " , Economic Papers 518 | June2015 ,pp ,14 , 15.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
EU-28 (*)	-70.5	-144.3	-140.8	-278.7	-77.6	-57.4	-32.9	80.7	149.1	129.6	161.6
Euro area (EA-19) (*)	-23.8	-19.6	7.8	-105.7	17.3	36.1	39.9	128.5	215.2	251.3	329.5
Belgium	6.5	6.3	6.7	-3.5	-3.8	6.4	-4.1	-0.2	-0.9	-0.9	-0.1
Bulgaria	:	:	-7.7	-8.2	-3.1	-0.7	0.1	-0.4	0.5	0.4	0.6
Czech Republic	-1.0	-2.6	-5.9	-3.1	-3.4	-5.7	-3.5	-2.5	-0.8	0.3	1.5
Denmark	9.1	7.1	3.2	6.4	7.6	13.8	14.1	14.4	18.2	20.1	18.6
Germany	105.7	136.0	169.6	143.3	141.2	144.9	164.6	193.6	190.4	212.9	257.0
Estonia	-1.0	-2.0	-2.4	-1.4	0.4	0.3	0.2	-0.4	0.0	0.2	0.4
Ireland	-5.6	-9.1	-12.0	-10.8	-7.0	-1.3	-2.0	-2.7	5.6	6.8	9.5
Greece	-17.7	-25.3	-35.4	-36.6	-29.4	-25.8	-20.7	-7.3	-3.7	-3.8	-0.1
Spain	-69.7	-90.6	-104.3	-103.3	-46.2	-42.4	-34.0	-2.4	15.6	10.2	15.1
France	-0.3	0.7	-5.8	-19.0	-16.1	-16.7	-21.2	-25.5	-17.1	-19.7	-0.9
Croatia	-1.9	-2.7	-3.2	-4.2	-2.3	-0.5	-0.4	-0.1	0.4	0.4	2.3
Italy	-14.1	-24.2	-23.4	-46.8	-30.5	-55.8	-50.4	-6.9	14.1	29.7	35.8
Cyprus	:	:	:	-2.9	-1.4	-2.0	-0.8	-1.1	-0.8	-0.8	-0.6
Latvia	-1.6	-3.6	-4.7	-3.0	1.5	0.4	-0.6	-0.7	-0.5	-0.5	-0.3
Lithuania	-1.5	-2.5	-4.4	-4.4	0.6	-0.1	-1.2	-0.4	0.5	1.3	-0.6
Luxembourg	3.3	3.3	3.6	2.9	2.7	2.7	2.6	2.6	2.6	2.7	2.9
Hungary	-6.3	-6.5	-7.2	-7.5	-0.7	0.3	0.8	1.7	4.0	2.1	4.5
Malta	-0.3	-0.4	-0.1	-0.1	-0.4	-0.3	-0.2	0.1	0.3	0.3	0.9
Netherlands	33.2	45.7	36.7	26.0	35.9	46.4	58.6	69.6	65.8	62.7	61.9
Austria	5.7	8.8	10.8	13.2	7.5	8.4	5.1	4.7	6.3	6.4	8.6
Poland	-6.4	-11.0	-19.9	-24.4	-12.6	-19.5	-19.6	-14.5	-5.0	-8.3	-1.0
Portugal	-15.7	-17.7	-17.1	-21.7	-18.3	-18.3	-10.6	-3.2	2.5	0.2	0.8
Romania	-6.9	-10.2	-17.3	-16.8	-5.8	-6.4	-6.6	-6.4	-1.5	-0.7	-1.8
Slovenia	-0.5	-0.6	-1.5	-2.0	-0.2	0.0	0.1	0.9	2.0	2.6	2.8
Slovakia	-4.2	-4.3	-3.3	-4.3	-2.2	-3.2	-3.5	0.7	1.4	0.1	-1.0
Finland	:	:	:	:	:	2.3	-3.5	-3.9	-3.3	-1.9	0.3
Sweden	20.3	27.7	31.6	30.3	18.2	22.2	24.7	24.9	26.3	23.1	26.3
United Kingdom	-24.3	-47.5	-54.4	-69.0	-50.6	-50.9	-31.6	-67.7	-91.8	-115.2	-132.6
Iceland	-2.2	-3.2	-2.1	-2.8	-0.9	-0.7	-0.6	-0.4	0.7	0.4	0.6
Norway	:	:	:	:	:	:	:	49.3	40.2	45.0	31.8
Switzerland	:	:	:	:	:	65.2	38.4	53.4	57.5	38.6	68.5
Montenegro	-0.3	-0.7	-1.1	-1.5	-0.8	-0.7	-0.6	-0.6	-0.5	-0.5	-0.5
FYR of Macedonia	-0.1	0.0	-0.4	-0.9	-0.5	-0.1	-0.2	-0.2	-0.1	-0.1	-0.1
Serbia	:	:	-5.5	-7.1	-2.0	-2.0	-3.7	-3.7	-2.1	-2.0	-1.6
Turkey	:	:	:	:	:	-34.1	-53.8	-37.2	-48.0	-33.0	-28.9

(*) Difference to published national data may occur due to rounding and exchange rates.

(*) EU-28 vis-à-vis extra-EU-28. Euro area vis-à-vis extra euro area. Contains confidential data.

Source: Eurostat (online data codes: bop_eu6_q and bop_c6_q)

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Balance_of_payment_statistics

من خلال الجدول (3-13) نلاحظ أن منطقة اليورو خلال الفترة 2005-2008 كانت تسجل تذبذباً في حسابها المالي مع بقية العالم، إلا أنها عانت عجزاً كبيراً عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2008 قدر بـ: 150.7 مليار يورو بسبب انخفاض قيمة معاملاتها في الحساب الجاري، لكن من عام 2009 إلى غاية 2015 ومنطقة اليورو تسجل في فوائض مالية، حيث حققت فائضاً قدره 128.5 مليار يورو عندما قفزت صادراتها سنة 2012، إذ قال مكتب الإحصاءات الأوروبي يوروستات (17 ديسمبر 2012)، إن ميزان المعاملات التجارية لدول منطقة اليورو مع باقي دول العالم سجل فائضاً قدره 10.2 مليارات يورو (نحو 13 مليار دولار) مقارنة بعجز قبل عام وزادت المبيعات الخارجية 14 %، كما حقق فائضاً أعلى في 2015 قدر بـ: 329.5 مليار يورو

وتعد ألمانيا البلد الوحيد الذي حقق فوائض مالية خلال العشر سنوات، فألمانيا، باعتبارها أكبر مقرض قد أظهرت مستويات عالية من صافي عمليات الاستحواذ في الأصول الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة، وزيادة حيوي مواقف الأصول مع بقية العالم خلال عام 2015 (ثلاثة أنواع من الاستثمارات هي الاستثمار المباشر أو الاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظ والاستثمارات الأخرى)، حيث إن صافي الإقراض لألمانيا بلغ 232.2 مليار يورو في عام 2015 وكانت منطقة اليورو أيضا مصدرا صافيا لإقراض بقية العالم في عام 2015 حيث بلغ 306.6 مليار يورو من صافي الإقراض، أي ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الفائض عن طريق عمليات كبيرة استحواذ صافي من الأصول الأجنبية خلال 2015 في مجال الاستثمار المباشر والمحفظة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي باليونان وبالالاتحاد الأوروبي النقدي 2015/2008

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المقياس الأهم والأساس في الحكم على مدى استقرار ونمو الاقتصاد، فهو يعطي صورة جلية وواضحة لمدى القدرة الإنتاجية والاقتصادية للدولة، وقدرتها على المنافسة ومواجهة الصدمات الاقتصادية، لكن منذ أكثر من 5 سنوات وسياسات التقشف المالي هي التي تسود عملية صناعة السياسة الاقتصادية في أوروبا، لكن هذه السياسات ستعكس لاحقا على مزيد من التراجع في النمو، مثل هذه النظرة الحديثة لدور التقشف في النمو تختلف تماما عن المنهج الكينزي لمعالجة مشكلة الركود، حيث غالبا ما تلجأ الحكومات إلى تعزيز مستويات الإنفاق العام على المشروعات العامة لمعالجة تراجع الطلب الكلي، ولكن أوروبا بدلا من ذلك كانت تسير عكس التيار من خلال اللجوء إلى التقشف كسياسة لمواجهة الأزمة.

الفرع الأول : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باليونان 2015/2008

جدول (3-14): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باليونان 2014/2008 الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	-0.444	-4.394	-5.448	-8.863	-6.571	-3.895	0.774

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015.

من خلال الجدول (3-14) نلاحظ انه في 2008 كان معدل نمو الناتج المحلي لليونان يقدر بـ: (-0.44%)، لكن بعد ذلك بعام شهدت اليونان ركودا اقتصاديا شديدا عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على قطاع السياحة الذي يشكل دورا رئيسيا في الاقتصاد اليوناني إذ كان يساهم بما قيمته 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمر الركود الاقتصادي بسبب تشديد شروط الائتمان وفشل أثينا لمعالجة العجز المتنامي في الميزانية، بحيث انكمش الاقتصاد بنسبة 4.3% في عام 2009، واستمر الاقتصاد اليوناني بالانكماش خلال الفترة 2010 - 2013.

فبعد أن قدمت «الترويكا» (البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي) حزمة الإنقاذ الأولى عام 2010 بلغت 110 ملايين يورو مقرونة بشروط برنامج تصحيح مالي وإصلاح هيكلية وبعد سنتين،

⁽¹⁾ http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Balance_of_payment_statistics

فشل البرنامج وتفاقم الوضع الاقتصادي اليوناني، إذ استمر الاقتصاد بالانكماش بمعدلات أعلى، أي 5.4% و8.8% و6.6% في السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي، وارتفعت المديونية من نحو 146% إلى 171% و157% في السنوات 2010 - 2012 ومعروف أن البرامج التي تؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في ظل أسعار فائدة موجبة على الديون (أي أن سعر الفائدة مهما كان ضئيلاً) سيكون أعلى من النمو، تفشل في خفض المديونية⁽¹⁾.

أيضاً عندما قدمت «الترويكا» حزمة إنقاذ ثانية عام 2012 بمقدار 140 بليون يورو حتى نهاية عام 2014، بشروط شبيهة بشروط الحزمة الأولى أصبح الوضع يشبه تقريباً الوضع الأول حيث بقي نمو الاقتصاد سالباً في عامي 2012 و2013 حيث سجل 6.5% و3.8% وارتفعت البطالة إلى مستويات غير مسبقة في عامي 2013 و2014، ومعروف أن الوضع الاقتصادي لا يتحسن ببرامج لا تؤدي إلى معدل نمو أكبر من أسعار الفائدة على قروض الدولة المدينة، فوفقاً للخطة الأوروبية كان على اليونان تقليص عجز الموازنة من نحو 9% من الناتج القومي إلى 3% بنهاية عام 2014- تحت رقابة صارمة من الاتحاد الأوروبي- من خلال إجراءات تقشفية واسعة شملت تخفيض في كل بنود الإنفاق العام، فقلصت اليونان من برنامج المعاش للموظفين والرواتب ومكافآت العمل الإضافي للموظفين الحكوميين وغيرها من المصروفات الحكومية، كما قامت الحكومة برفع الضرائب على السيارات والوقود وبعض السلع الترفيهية في محاولة لخفض العجز، وهذا ما حدث فعلاً حيث أعلنت الحكومة اليونانية في 17 مارس 2014 أن الفائض الأولي في الميزانية تجاوز التوقعات حيث سجل فائضاً للمرة الأولى منذ نحو 66 عاماً.

ولم تكفي اليونان بتحقيق فائض في الموازنة فقد تراجع العجز في الميزان التجاري ليشهد تحقيق فائض أيضاً وبسبب جهود ضبط أوضاع المالية العامة أتاحت الفرصة للاقتصاد اليوناني العودة إلى النمو الاقتصادي في عام 2014 حيث سجل نسبة 0.77% بالرغم انه نمو طفيف، لكن تشير الإحصاءات إلى انتهاء فترة الكساد والتراجع الاقتصادي بنهاية العام 2014، حيث حققت اليونان سنة 2014 فائضاً في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود قدر بـ 1.14% وفي شهر أبريل، عادت اليونان إلى أسواق الديون الدولية بعد غياب طويل، وأصدرت 4 مليارات دولار سندات حكومية لمدة 5 سنوات بعائد منخفض نسبياً بلغ 4.95% (تجاوز الطلب حدود الستة وعشرين مليار دولار) في أوت، فكانت المعجزة التاريخية اليونانية كما أطلق عليها أحد المصرفيين اليونانيين في حديثه مؤخراً لبلومبيرج - بسبب تجرع الدواء المر في شجاعة.

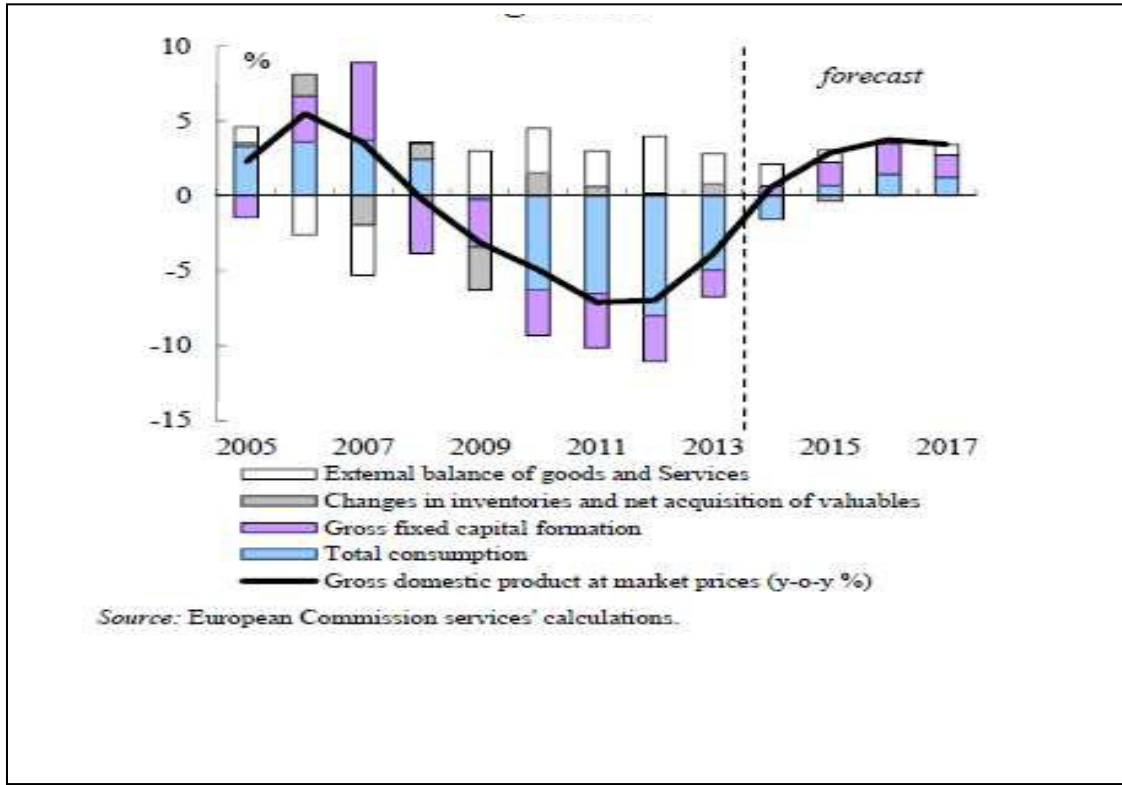
وقال ساماراس في خطاب بمناسبة افتتاح المعرض الدولي الـ 78 في سالونيكى (شمال) أن "كل الهيئات الدولية اليوم متفقة على أن العام 2014 سيكون العام الذي يشهد تحسن الاقتصاد اليوناني"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ European Economy ,**THE SECOND ECONOMIC ADJUSTMENT PROGRAMME FOR GREECE FOURTH REVIEW-APRIL2014**, Occasional Papers 192/April2014,pp ,9,11

⁽¹⁾مقالات:كيف خرجت اليونان من كبوتها الاقتصادية وحقق المعجزة؟ تاريخ النشر 21 ديسمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة

<http://www.noonpost.net/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A2016/04/04>

شكل رقم (9-3): معدلات نمو الناتج المحلي وعناصره باليونان



source :European Economy ,**THE SECOND ECONOMIC ADJUSTMENT PROGRAMME FOR GREECE FOURTH REVIEW-APRIL2014**, Occasional Papers 192/April2014,p12

الفرع الثاني: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاتحاد النقدي الأوروبي 2015/ 2008

من الواضح أن تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية أثرت ولا تزال بشكل واضح في اتجاهات وآفاق النمو في الاتحاد الأوروبي بأكمله، وفي منطقة اليورو على نحو خاص، فقد ترتب على الأزمة تذبذبا واضحا في معدلات النمو للناتج، حيث يواجه الإنفاق الكلي، بصفة خاصة الاستثماري، تراجعاً واضحاً بسبب حالة عدم التأكد التي تعانيها المنطقة بشكل عام.

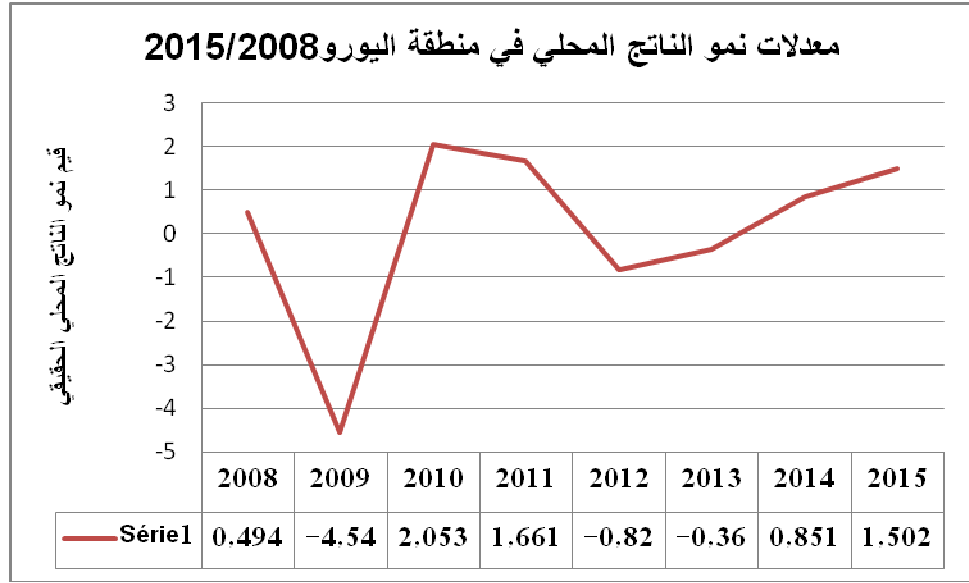
جدول (3-15): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاتحاد النقدي الأوروبي 2014-2008 الوحدة: %

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	0.195	-2.941	1.965	2.079	0.182	0.656	0.179

1.389	-1.229	-2.088	-0.617	0.013	-3.573	1.115	اسبانيا
-0.426	-1.698	-2.770	0.586	1.710	-5.481	-1.049	ايطاليا
1.604	0.105	0.376	3.589	4.090	-5.637	1.052	ألمانيا
1.066	0.291	0.092	1.618	2.501	-2.618	0.953	بلجيكا
-0.114	-1.321	-1.426	2.570	2.992	-8.269	0.720	فنلندا
0.891	-1.604	-4.028	-1.826	1.898	-2.978	0.199	البرتغال
4.792	0.173	-0.313	2.772	-0.275	-6.370	-2.609	ايرلندا
0.873	-0.725	-1.585	1.663	1.070	-3.298	2.077	هولندا
0.300	0.228	0.883	3.071	1.880	-3.799	1.547	النمسا
/	1.99	-0.169	2.609	5.144	-5.333	0.487	لكسمبورغ
0.774	-3.895	-6.571	-8.863	-5.448	-4.394	-0.444	اليونان
2.636	-0.998	-2.639	0.612	1.221	-7.797	3.300	سلوفينيا
-2.255	-5.356	-2.384	0.261	1.390	-2.042	3.620	قبرص
/	2.9	1.1	1.4	4.3	-2.8	3.9	مالطا
2.409	1.424	1.602	2.704	4.827	-5.290	5.446	سلوفاكيا
2.082	1.629	4.650	8.263	2.475	-14.72	-5.327	استونيا
2.361	4.226	4.834	4.997	-2.873	-14.185	-3.175	لاتيفيا
2.949	3.257	3.838	6.114	1.618	-14.814	2.627	ليتوانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015.

شكل رقم(3-10): منحنى بياني يمثل معدلات نمو الناتج المحلي بمنطقة اليورو



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات صندوق النقد الدولي 2015

لقد كان لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ودول منطقة اليورو بصفة خاصة، ابتداء من سنة 2008 من انكماش اقتصاديتها، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى % 0.4، ليزداد الأمر سوءا انطلاقا من سنة 2009 حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل ما دون الصفر (-4.5) لجميع دول منطقة اليورو، ويمكن إرجاع ذلك إلى بداية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي بدأت شرارتها باليونان و ما لبثت أن انتشرت في منطقة اليورو وقد أدى تعثر الكثير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات إلى إفلاس العديد منها.

غير أنه في عام 2010 بدأت اقتصادات منطقة اليورو تتعافى تدريجيا حيث بلغ معدل النمو بها 2% وذلك لاتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى العمل على زيادة رؤوس الأموال والسيولة الاحتياطية بالإضافة إلى انتعاش الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي وصافي الصادرات على الرغم من استمرار انخفاض الاستثمارات الثابتة بشكل طفيف والانتعاش في منطقة اليورو يختلف من دولة إلى أخرى، لترجع وتنخفض معدلات النمو في المنطقة سنتي 2012 و 2013 بمعدلات سلبية ما بين -0.82 و -0.36، فبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة إيطاليا، أدت في هذا السياق السياسات المالية التشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، فترجع معدل النمو في منطقة اليورو خلال الفترة 2012/2013، حيث عكست التقارير الصادرة عن مكتب إحصاءات "اليوروستات"، عن مدى عمق الأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو عام 2013، حيث بلغ معدل البطالة مستويات قياسية جديدة، وتراجع معدل التضخم، وهو ما يعكس تراجع مستويات الطلب الكلي في

المنطقة، بسبب سياسات التقشف التي تبعتها أوروبا والتي ترتب عليها تراجع نسبة العجز المالي من 6.4 % في 2009 إلى 3.7 % فقط في 2012، والتي كما هو واضح أدت إلى التأثير سلباً في معدلات النمو ورفعت من ضغوط سوق العمل، في الوقت الذي لم تساعد على خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي ارتفعت من 80 % في عام 2009 إلى 90.2 % في 2012

لذلك زادت الضغوط على القادة في أوروبا، بمن فيهم ميركل، بالتركيز على السياسات التي تحقق النمو وفتح الوظائف، وليس على التقشف، غير أن وجهة النظر الألمانية تقوم على الاعتقاد بأن النمو القائم على نمو الدين هو نمو غير مستدام، ولكن من الواضح أن الإيمان بوجهة النظر هذه قد بدأ في التزعزع، أخذاً في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية في الدول المدينة فلم تكن هذه التأثيرات لسياسة التقشف تقتصر فقط على الدول المدينة مثل مجموعة الـ PIIGS، وإنما أيضاً امتدت لفرنسا ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو فالإقتصاد الفرنسي لم ينم في 2012، بينما حقق معدل نمو سالب في الربع الأول من 2013، فأخذت العلاقة بين رئيس فرنسا و المستشار الألمانية ميركل في التحول حول سياسات التقشف، إذ يعارض هولاند هذه السياسة، وقد ثار جدل طويل بينهما حول مدى مناسبة سياسات التقشف في التعامل مع الأزمة، وكان ذلك من أهم العوامل التي تعكر صفو العلاقة بين القائدين، وبمرور الوقت أصبح من الواضح أن الفجوة تتسع بين ألمانيا وفرنسا حول كيفية معالجة الأزمة، فمع تراجع معدلات النمو في فرنسا قاد هولاند حملة ضد السياسات الألمانية لخفض الميزانية. إذ أن الوضع في ألمانيا مختلف بعض الشيء باعتبار أن الظروف الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستوى السوء نفسه الذي تعانيه الدول الأخرى، ولذلك تستمر ألمانيا في تأييد السياسات التقشفية، فالنمو الألماني بالطبع يلعب دوراً مهماً في نمو منطقة اليورو بشكل عام، وفي الكثير من الأحيان من الممكن أن يعوض التراجع الذي يحدث في نمو باقي الاقتصاديات في المنطقة⁽¹⁾.

فأفضل معدلات النمو عام 2013 بمنطقة اليورو كانت في ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا، وهي دول هامشية وتأثيرها في النمو الإجمالي في القارة يعد ضعيفاً، أما أسوأ معدلات التراجع فقد حدثت في قبرص واليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وهي الدول الأكثر اضطراباً في منطقة اليورو، أما على المستوى القطاعي، فقد كان أكثر القطاعات تراجعاً في معدلات التوظيف هو قطاع البناء والتشييد والذي تراجع معدلات التوظيف فيه بنسبة 5.6%، والزراعة -2.7% والتصنيع -1.6%⁽²⁾.

ثم بدأت بوادر انتعاش وقدر من الزخم الإيجابي في منطقة اليورو عام 2014 انعكاساً لانخفاض أسعار النفط والأوضاع المالية الداعمة، لكن مخاطر انخفاض النمو لفترة طويلة وانخفاض التضخم لا تزال قائمة، وتتمثل الأولوية في إعطاء دفعة للنمو والتضخم باعتماد منهج شامل على أن تكون من أبرز

⁽¹⁾ د. محمد إبراهيم السقا، مقالة بعنوان هل انتهت سياسات التقشف في منطقة اليورو؟ على الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 2016/04/04

http://www.aleqt.com/2013/05/10/article_754575.html

⁽²⁾ د. محمد إبراهيم السقا، مقالة بعنوان: الكساد يتعمق في أوروبا، على الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 2016/04/04

http://www.aleqt.com/2013/06/20/article_764544.html

سماته، بجانب التيسير الكمي، استخدام الحيز المالي المتاح، وخاصة في الاستثمار، والإصلاحات الهيكلية الداعمة للإنتاجية، وإجراءات تعزيز الميزانيات العمومية للبنوك، لكن اتسم النشاط الاقتصادي بالضعف في منطقة اليورو أكثر من المتوقع في أواسط عام 2014 نظرا لاستمرار ضعف الاستثمار الخاص باستثناء إيرلندا واسبانيا وألمانيا وكان النمو أقوى في الربع الرابع من العام 2014، وان كان متباينا في البلدان المختلفة، وجاء تباطؤ الاستثمار نتيجة التوخي الاقتصادي المستمر، ولاستمرار أجواء عدم اليقين السياسي في السياسات الاقتصادية ، وتشديد أوضاع الائتمان في المقابل أدى انخفاض أعباء المالية العامة وتحسن الاستهلاك إلى تعزيز النمو وصافي الصادرات⁽¹⁾

إن ما كان يبدو انتعاشا للنشاط الاقتصادي في منطقة اليورو في بداية عام 2015 مع انتعاش أسواق الأسهم وتراجع معدلات البحث عن عمل أصبح موضع شك كبير بعد الازمة في اليونان وضعف الأداء الاقتصادي في فرنسا وإيطاليا، فلقد استمرت معدلات البحث عن عمل في منطقة اليورو في التراجع خلال شهر يوليو من عام 2015 وذلك للمرة الأولى منذ فبراير 2012 وفقا للبيانات الصادرة عن (اليوروستات) مما عزز الآمال بأن الانتعاش الاقتصادي بات وشيكا، إضافة إلى ذلك، واصل معدل التضخم في منطقة اليورو المضي في مساره التراجعي متراجعا إلى أقل من نسبة صفر في المائة ليبلغ مرحلة الانكماش في ديسمبر 2014 ويساور السلطات الحكومية في أوروبا القلق بشأن معدلات التضخم التي تواصل انخفاضها حيث فشل برنامج التيسير الكمي الذي تم تنفيذه منذ بداية العام في تحقيق النتائج المرجوة منه إضافة إلى ذلك، زادت مخاطر التطورات السلبية المعاكسة للنمو الاقتصادي لأوروبا حيث ما زالت مستويات الدين مرتفعة إضافة إلى ضعف الهياكل التنظيمية مما سيؤثر على أي انتعاش اقتصادي محتمل، ووفقا لتقديرات مكتب الاحصاء الأوروبي ارتفع الدين الكلي لدى حكومات منطقة اليورو إلى نسبة 92.9% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الأول من عام 2015 مسجلا أعلى مستوى له منذ إصدار عملة اليورو⁽²⁾.

إذن فما تحتاج إليه أوروبا في الواقع هو سياسات ترفع من قدرتها على مواجهة النمو في ديونها، وهذه السياسات بالتأكيد ليست النقش، وإنما السياسات المحفزة للنمو، فبالنمو يتم فتح المزيد من الوظائف ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة وتزداد قدرة الاقتصاديات الوطنية على مواجهة أعباء الدين، وفي الوقت ذاته تساعد على تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو الأهم .

خلاصة الفصل

⁽¹⁾أفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ،صندوق النقد الدولي، أبريل 2015، صص 48،49.

⁽²⁾تقرير: النمو الاقتصادي العالمي يشهد عملية إعادة توزيع.. وتوقعات بنمو اقتصادي معتدل في الدول المصدرة للنفط، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني-<http://arabic.euronews.com/2015/11/13/food-for-thought-for-draghi-and-ecb-as-eurozone-s-recovery>

يعد هذا الفصل جوهر الدراسة، والذي تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية وتطبيقية بين التكامل الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، تحت اسم دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة اليونان خلال 2008/2015، كون منطقة اليورو تعد شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي ويمثل هذا الاتحاد النقدي أهم صوره في العالم، لكن مع بداية الأزمة العالمية بدأ الحديث عن تزعزع الثقة في هذا الاتحاد، إذ واجه أزمة حادة تعد الأصعب في تاريخه منذ نشأته، وهي أزمة الديون السيادية باليونان حيث حاول علاجها لبعث الاستقرار بالمنطقة من جديد، فتوصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- تعد اليونان من الدول المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي حيث انضمت عام 1981 لتصبح العضو العاشر في المجموعة الاقتصادية، والعضو الثاني عشر في منطقة اليورو، حيث انضمت إليه عام 2001.
- 2- تعتبر السياحة القطاع الذي يستند إليه اقتصاد اليونان، والسياحة تعتبر من القطاعات الحساسة للزمات.
- 3- يعتبر مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حاليا في الأدبيات الاقتصادية، و ترتبط بشكل مباشر مع السياسة المالية وبشكل أخص الموازنة العامة .
- 4- تتميز الديون السيادية بأنها تلقى إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض حكومات العالم بشكل عام.
- 5- يتضح من خلال أزمة الديون السيادية اليونانية أن معاهدة ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم.
- 6- ترجع الأسباب الرئيسية لازمة الديون السيادية باليونان إلى الأزمة المالية العالمية 2008، والمبالغة بالدين العام حيث وصفت بالدولة المدمنة على الديون.
- 7- أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعل هذه الحلول في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو.
- 8- إن البنك المركزي الأوروبي عمل على معالجة التضخم بمنطقة اليورو عن طريق سياسة نقدية توسعية، عن طريق برنامج التسيير الكمي، لكن هذا البرنامج فشل، وهذا راجع إلى التقلبات الاقتصادية العالمية وهذا يدل على الارتباط القوي بين اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي.
- 9- ان مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باليونان شهدت تذبذبات وهو ما يفسر أن الاقتصاد اليوناني لا يخضع لقواعد العرض والطلب التي تسيّر اقتصاديات الدول الأخرى، بل يخضع لمجموعة قرارات سياسية أو مزاج سياسي وحسابات حزبية وفئوية.
- 10- لقد فشلت سياسات النقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الاستقرار للاقتصاد لأنها سياسات تؤدي إلى نمو ديونها، إذن فهي تحتاج إلى سياسات محفزة للنمو الاقتصادي، فبالنمو تستطيع التحكم في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

أ-الخلاصة العامة للدراسة

يمكن القول في الأخير أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وباعتبار الاتحاد الأوروبي هو من ابرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي، عمل منذ نشأته (أكثر من نصف قرن) على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تكاملي تمخض عنه إنشاء عملة موحدة تعرف باليورو، حيث كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل بالمنطقة؛

فالاستقرار الاقتصادي يعد أكبر هاجس للدولة، فهو الهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال سعيها لضبط مؤشراتته، بواسطة تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ودعم استقراره محليا للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون استقرارا اقتصاديا دوليا أو إقليميا عندما يتعلق بثبات الوضع القائم للاقتصاد العالمي، بوجود نمو اقتصادي عالمي مستقر نتيجة عدم حدوث أزمات أو مشاكل اقتصادية داخل نطاق التكتل؛

لكن الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو عقب أزمة الرهن العقاري، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني عام 2010، أدت إلى تهديد استقرار المنطقة وزعزعة استقرار الإتحاد الأوروبي النقدي، نتيجة انتقال الأزمة داخل اقتصاديات دوله وتدابيراتها في المنطقة، وهذا ما بينته المؤشرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي النقدي، وهو ما طرح فكرة خروج اليونان من هذا التكتل العظيم، لكن وبالنظر إلى تبعات هذا المقترح لجأ قادة دول اليورو إلى البحث عن آليات وطرق علاج أخرى لهذه الأزمة من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة، غير أن هذه الإصلاحات والحلول لم تكن بالشكل المطلوب، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع وتيرة النمو بمنطقة اليورو، وسلوك التضخم لمساره التراجعي، كما شهدت المنطقة ركودا اقتصاديا كلها نتائج تدعو للقلق حيال الوضع الاقتصادي بالمنطقة.

ب-اختبار صحة الفرضيات

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة واهم درجاته هو الإتحاد الاقتصادي التام وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.

2- إن الاستقرار الاقتصادي يعنى الوضع الذي يحقق ارتفاعا في مستوى المعيشة وتحسنا في كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي، وذلك من خلال التحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات ونسب البطالة، وزيادة الناتج الوطني وتحقيق التوازن بميزان المدفوعات وبالتالي تحسين وزيادة معدلات النمو

الاقتصادي مما يدعم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فالدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى هذا الوضع، من خلال التطبيق والتنسيق بين آليات السياسة الاقتصادية، حيث تعد السياستين النقدية والمالية من أهم هذه الآليات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يبين صحة الفرضية الثانية.

3- إن الدول التكاملية تتخذ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية)، بهدف القضاء على عدة ظواهر سلبية كظاهرة التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة.

4- لقد سجلت منطقة اليورو تذبذبا كبيرا في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بين الانخفاض والارتفاع في المنطقة، فمعدل التضخم في منطقة اليورو مثلا واصل معدل المضي في مساره التراجعي إلى أقل من نسبة الصفر في المائة ليبلغ مرحلة الانكماش في الآونة الأخيرة، بسبب فشل برنامج التيسير الكمي الذي تم تنفيذه لتحقيق النتائج المرجوة منه إضافة إلى ذلك، زادت مخاطر التطورات السلبية المعاكسة للنمو الاقتصادي لأوروبا حيث ما زالت مستويات الدين مرتفعة إضافة إلى ضعف الهياكل التنظيمية، كما أن سياسات التقشف التي اتبعتها اليونان من أجل الحصول على مساعدات من الترويكا وبالتحديد من ألمانيا زادت الطينة بلة بعد ارتفاع نسب ومعدلات البطالة، ومنه فإن الآليات والسياسات التي انتهجها هذا الشكل من التكامل لم تؤدي إلى وضع مستقر في الاقتصاد. وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

ج-النتائج العامة للدراسة

- 1-** يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط في الدول الأعضاء هذه الشروط منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي.
- 2-** تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أهم صيغ التكامل الاقتصادي في العالم، حيث إن أوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى جانب توسيع عضويته .
- 3-** إن أي برنامج شامل للاستقرار الاقتصادي لا بد أن يضم حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية منها ما يتعلق بسياسات الطلب الكلي والتي تشمل كل الإجراءات التي من شأنها التأثير على مستوى الطلب الكلي كاستخدام أدوات السياستين النقدية والمالية وغيرها، ومنها ما يتعلق بسياسات العرض الكلي التي تتضمن جميع السياسات الكفيلة بزيادة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات كسياسة تشجيع الاستثمار المحلي .
- 4-** ان التوسع المفرط لليونان في الإنفاق الحكومي على المجال العسكري والجوانب غير الضرورية لحياة شعبها دفع بها إلى المبالغة في الدين خاصة الديون السيادية، وهذا ما كان السبب الرئيسي لازمتها المالية.

5- فضحت الأزمة العالمية، أزمة الديون السيادية اليونانية وكشفت عنها النقاب في كون الحكومة اليونانية تتميز بعدم الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية، وأصبح يمثل صدمة لجميع الأسواق الأوروبية.

6- اقتضت خطط الإنقاذ على سد فجوة التمويل من خلال ضخ المزيد من السيولة في اليونان مع التشديد في تطبيق سياسات التقشف فترتب عليها ارتفاع في معدلات البطالة .

7- كانت ألمانيا أكثر الدول المتشددة في موضوع أزمة اليونان وترفض إعفاءها من الديون، لذلك كانت ألمانيا على رأس المفاوضات وتقود المباحثات حتى وصفت بأنها مباحثات بين ألمانيا واليونان .

8- كشفت أزمة اليونان وأبرزت بعض جوانب الضعف المتعلقة بعملة اليورو، حيث أن مجموعة اليورو تتعامل بعملة واحدة لكنها في الوقت نفسه تتبنى مجموعة من سياسات الإنفاق والإقراض، وهذا ما انعكس سلبا على اليورو.

9- بينت خطط الإنقاذ لازمة اليونان عن هشاشة الاتحاد الأوروبي، لأنه ليس مبنيا على وحدة القرار السياسي، فهو بالفعل كيان اقتصادي واحد لكنه ليس كيانا سياسيا واحدا، فألمانيا أصبحت صاحبة الكلمة الأولى فيها، وهي المستفيد الأول فمؤسساتها المالية تقرض اليونان وتسترد منها هذه الأموال بإرباح، وفرنسا هي المستفيد الثاني على شاكلة ألمانيا وتعمل على تعزيز دورها الدولي بالاتحاد.

10- إن البنك المركزي الأوروبي لم يراعي قدرة برنامج التسيير الكمي على مواجهة التقلبات العالمية، لذلك فشل في تحقيق الاستقرار النقدي بالمنطقة.

11- لقد فشلت سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الاستقرار للاقتصاد لأنها سياسات تؤدي إلى نمو ديونها، إذن فهي تحتاج إلى سياسات محفزة للنمو الاقتصادي، فبالنمو تستطيع التحكم في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

12- إن الرأسمالية مبدأ باطل، ونظامها الاقتصادي فاسد، ومعالجتها خطيرة ونتائجها وخيمة، فلا تعالج الأمراض وإنما تعمل على تسكينها بواسطة الربا، ألم تعش اليونان لمدة أربعة قرون في بحبوحة من العيش والاستقرار والأمن والأمان في ظل الإسلام ذو النظام الاقتصادي العادل.

د-التوصيات :

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

1- الاهتمام أكثر بدراسة نتائج التقارير المتعلقة بسياسة الدولة في الاقتراض الحكومي وكيفية سداد هذه الديون.

2- الابتعاد عن التجميل أو التلفيق في المؤشرات الاقتصادية خاصة إذا أرادت هذه الدول التكتل وتبني عملة موحدة.

3- ضرورة الالتزام بسياسات وقائية وحمائية للبنوك.

- 4- ضرورة التنسيق السياسي بين قادة دول الاتحاد الاوروبي.
- 5- عدم التساهل فيما يخص الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة للقبول في منطقة اليورو، ومصداقية التقارير والبيانات المقدمة فيما يخص استيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد النقدي اهتمام أكثر بدراسة نتائج القرارات المتعلقة بسياسة الدولة في الاقتراض الحكومي وكيفية سداد هذه الديون.
- 6- ينبغي لدول منطقة اليورو الاهتمام بالسياسات المحفزة للنمو، فبالنمو يتم فتح المزيد من الوظائف ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تزداد قدرة الاقتصاديات الوطنية على مواجهة أعباء الدين، وفي الوقت ذاته تساعد على تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو الأهم.
- 7- الاقتراض الحكومي سواء الداخلي أو الخارجي يشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني(توصية خاصة للجزائر) طالما كان هذا الاقتراض يفوق مقدرة الدولة على السداد، وذلك حتى لو كانت هذه الدولة تحت مظلة كتل اقتصادي قوي.

هـ-أفاق البحث:

- في إطار الحديث عن أهمية التكامل الاقتصادي وكذا الحديث عن الأزمة المالية الأوروبية نثار العديد من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد البحث والتوسع ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية:
- 1- انعكاسات أزمة الديون السيادية اليونانية على أسعار صرف العملات - دراسة حالة اليورو و الدولار-.
 - 2- تأثيرات أزمة الديون السيادية اليونانية على حركة رؤوس أموال منطقة اليورو .
 - 3- تداعيات انسحاب اليونان على واقع ومستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي.
 - 4- دور التكامل الاقتصادي في بناء منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل -دراسة حالة دول البريكس-.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق في إتمام انجاز هذا البحث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- ابدجمان مايكل، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر السعودية، 1999.
- 2- أبو فارة يوسف، "الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008"، دار وائل للنشر الأردن، 2015.
- 3- بخيت حيدر نعمة، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة"، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 4- بكري كامل، "الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003 .
- 5- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- بن قدور أشواق، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
- 7- البيلاوي حازم، "دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي"، دار الشروق، عمان، 1993.
- 8- الجاسور ناظم عبد الواحد، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.
- 9- الحجار بسام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مجد المؤسسة الجامعية ، لبنان، 2003.
- 10- حسن عوض الله زينب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003 .
- 11- حسين خليل، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 12- حشيش عادل أحمد، "سياسات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 13- الحمداني رفاه شهاب، "نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 14- الحمزاوي محمد كمال، "سوق الصرف الأجنبي" ماهية، مدرجاته الأساسية، تطوره، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 15- حميدات محمود، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- 16- الخضير محسن، "اليورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة -"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 17- خلف فليح حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001 .
- 18- دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

- 19- الدباغ أسامة بشير، الجومرد عبد الجبار، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
- 20- الدوري زكريا، السامرائي يسرى، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، 2006.
- 21- رمضان احمد، عفاف عبد العزيز عايد، ايمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية لنشر، الأردن، 2004.
- 22- الروبي نبيل، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة"، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، دون تاريخ نشر.
- 23- الزغبى هيثم، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر، عمان، 2000.
- 24- زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، دار مطابع الرسالة، الكويت، دون سنة نشر.
- 25- سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 26- سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق"، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
- 27- سوزي ناشد عدلي، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 28- صارم سمير، "اليورو"، دار الفكر، سوريا، 1999.
- 29- الصعيدي عبد الله، "النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 30- عبد الرحيم اكرام، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 31- عبد العزيز سمير محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 32- عبد القادر السيد متولي، "الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- 33- عبد المجيد محمد توفيق، "العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
- 34- عبد المقصود مبروك نزيه، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار رؤية للنشر، الاسكندرية، 2007.
- 35- علي لطفي، "المالية العامة: دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- 36- عمر حسين، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

- 37- عمر مصطفى محمد ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 38- غازي حسين (عناية) ، " التضخم المالي" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 .
- 39- قدي عبد المجيد ، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
- 40- القزويني علي، " التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا، 2004.
- 41- كردودي صبرينة ، " تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 42- لعمارة جمال، " أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 43- مجدي عبد الفتاح سليمان، " علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002.
- 44- مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 45- محمود رمزي، " الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2012.
- 46- محمود الإمام محمد ، " التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
- 47- المخادمي عبد القادر رزيق، " التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنون، الجزائر، 2009.
- 48- مصطفى سلمان و آخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 49- المعارك محمد عبد العزيز ، شفيق علي، " أصول وقواعد الموازنة العامة"، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003.
- 50- مغاوري شلبي علي، " اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
- 51- ملاك وسام ، " البورصات والأسواق المالية العالمية"، الجزء الثاني، دار المنهل ، لبنان، 2003 .
- 52- ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف: النظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 53- النبهاني أحمد، " الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي"، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

- 54-نعمة سمير فخري،"العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري،الأردن،2011.
- 55-الهاشمي إياد علي،"العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر"، دار الفكر موزعون وناشرون، عمان، الأردن، 2013 .
- 56-الوزيني خالد واصف ، الرفاعي أحمد حسين ، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 57-يسري أحمد عبد الرحمان ، "الاقتصاديات الدولية"،الدار الجامعية، مصر، 2001.

ثانيا: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه

أ-مذكرات الماجستير

- 58-أحميمه خالد،"أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2001-2011)"،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/ 2011 .
- 59- بلورغي نادية،"تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.
- 60- بن الدين محمد الأمين،"دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2009/1990"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،جامعة الجزائر،2009.
- 61-بن يوسف نوة ،"دراسة إقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990 - 2005"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،جامعة بسكرة،2006./2007.
- 62-بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية :حالة الجزائر خلال الفترة(2006/1999)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة،2009.
- 63-خاطر إسمهان،"دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة بسكرة،2012/2013.

- 64- خلوفي عائشة، "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2011./2012
- 65- رواق خالد، "أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012./2013
- 66- زغدي عادل، "دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012./2013.
- 67- طبني مريم، "واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة 2013./2014.
- 68- عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2011./2012.
- 69- قريبي ناصر الدين، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة وهران، 2013./2014.
- 70- لعروق حنان، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2004./2005.
- 71- مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2013./2014.
- 72- مقعاش سامية، "العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006./2007
- 73- الوافي آسيا، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2006./2007.
- 74- يحي سعاد، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة -من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012./2013.

ب- أطروحات الدكتوراه

- 75- بين ديب عبد الرشيد، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002./2003.
- 76- حمداني محي الدين، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008./2009.
- 78- حولية يحي، "تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2014./2015.
- 79- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990/2004" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005./2006.
- 80- رميدي عبد الوهاب، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة- "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006./2007.
- 81- قحايرية آمال، "الوحدة النقدية الأوروبية-الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005./2006.
- 82- محيريق فوزي، "دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي"، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013./2014.
- 83- مفتاح صالح، "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002./2003.

ثالثا: الملتقيات والندوات العلمية

- 84- بحوصي مجذوب، موري سمية، "تسونامي الأزمات: الأزمة اليونانية وتأثيرها على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، خميس مليانة، 13 مارس 2012.
- 85- برهوم أسماء، برهوم هاجر، "أزمة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.

- 86- بقللة براهيم، "آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات"، الملتقى الدولي حول: السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09-10 نوفمبر 2010
- 87- بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، "توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي"، الملتقى الدولي حول: السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09-10 نوفمبر 2010.
- 88- بوخاري لحو، عايب وأيد، "مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
- 89- داودي الطيب، "التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، ندوة دولية: حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.
- 90- رحمانى موسى، بوصبيح صالح رحيمة، "الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي: قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012.
- 91- الطباع حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع العمال العربي: المشكلة والحلول المقترحة، منتدى رجال أعمال العرب تحت عنوان: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، بيروت، 29 مارس 2012.
- 92- طيار أحسن، شلابي عمار، "أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية"، الملتقى الدولي حول: السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09-10 نوفمبر 2010.
- 93- لحو عبد القادر، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990-2006"، الملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، أيام 17-18 نوفمبر 2007.
- 94- المكيف محمد، "العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف"، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26/27 فيفري 2012.
- 95- وصاف عتيقة، عاشور سهام، "نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، أيام 18-20 أبريل 2005.

رابعاً:المجلات والدوريات

- 96-يوالكور نورالدين، " أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"،مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد13، 2013.
- 97-حشاد نبيل،"الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى اليورو"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد55،ديسمبر. 1998.
- 98-الشكندالي رضا،"الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو"، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن، 01 سبتمبر 2010.
- 99-شبيوط سليمان،"تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغربية"، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد06،جوان2014
- 100-عبادة إبراهيم عبد الحليم، "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن،العدد2011،12.
- 101-كيفين يورتسهوي أورورك، " إلى أين يتجه اليورو؟ قد يتساءل المؤرخون كيف تأتي استحداثه في الأساس"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51،مارس. 2014.
- 102-لبزة هشام،ضيف الله محمد الهادي،"دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010"،مجلة الرؤيا الاقتصادية،الجزائر،العدد07،ديسمبر2014.
- 103-مقدم رضا،"الطريق الى التكامل في أوروبا"، مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي،"الوحدة الاوروبية خطوة خطوة"، العدد51، مارس 2014.
- خامساً:التقارير والنشرات والدراسات
- 104-أفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن عوامل قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ،صندوق النقد الدولي.
- 105-راينهارت فينسينت ، راينهارت كارمين ، " من خرافات الأزمة المالية في اليونان"، منشورات مركز أميركان أنتربرايز ، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010.
- 106-درويش عبد اللطيف، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، 11يونيو2012.
- 107-ملاوي أحمد ابراهيم،"دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي"،المركز الدولي للأبحاث والدراسات، جامعة مؤتة كرك، الأردن،دون ذكر السنة.

- 108- صندوق النقد الدولي نشرة ،"أوروبا والصندوق يتفقدان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110مليار يورو"، 2مايو 2010
- 109- صندوق النقد الدولي تقرير : النمو الاقتصادي العالمي يشهد عملية إعادة توزيع .. وتوقعات بنمو اقتصادي معتدل في الدول المصدرة للنفط، 2015/11/13
- 110- التقرير الاقتصادي السنوي، "تعديل قانون الاستثمار في اليونان"، خريف 2014،
<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf>
- 111- ديوان الإحصاء الأوروبي، التقرير الاقتصادي السنوي يوروستات
http://ec.europa.eu/economy_finance/ /2015/pdf/ocp
- 112- ديوان الإحصاء الأوروبي، التقرير الاقتصادي السنوي اليوناني، خريف 2015
<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/>

II - المراجع باللغة الأجنبية

1 -Les Ouvrages :

- 113-Jean Boulouis ,"**Droit Institutionnel de l'union européenne**", 6 éme édition Montchrestien , Paris,2004.
- 114-Jean-Pierre Faugère," **Economie Européenne**", Presse de Sciences, Paris, 1999.
- 115-Gauthier François," **Relation Economique Internationales**", 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992.

2-Magazines, Articles, revues et rapports:

- 116-Ian Hawkesworth, Daniel Bergvall ,**Budgeting in Greece**,Oecd Journal on Budgeting-Volume2 2013/3 – ISSN 1608-7143 –OECD 2013
- 117- Juan Carlos Conesa," **Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**", Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012.
- 118-Rapport European Economy ,**THE SECOND ECONOMIC ADJUSTMENT PROGRAMME FOR GREECE FOURTH REVIEW-APRIL2014**, Occasional Papers 192/April2014.
- 119-Rapport European commission, "**statistical annex of European economy**" ,spring 2015.
- 120-Rapport European Economy ,"**The Puzzle of the Missing Greek Exports** " , Economic Papers 518 | June2015
- 121-Silviane G Jeanney,"**Dévaluation en Afrique? Revue de L'OFCE**", Observation et diagnostic économique, n°25, 1988

3-Sites d'internet:

122-Ason voss, "European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events", CFA Institute, Enterprising Investor,

<http://www.blogs.cfainstitute.org/>

123-Getting Nashty, "Greece Debt Crisis", Midterm

<http://www.guardian.com.uk/business/2010/may/05/greece-,debt-crisis/>

124-Greece: "Government revenue and spending from 2010 to 2020"

<http://www.statista.com/statistics/275335/government-revenue-and-spending-in-greece/>

III-المواقع الإلكترونية

125-خشيب جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، كتاب على الموقع الإلكتروني: www.alukah.net

126-جمعة علاء، مقالة بعنوان "الأزمة الاقتصادية اليونانية بعيون ألمانية"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alquads.co.uk/wp/economy/2015/4/23/%D8%AE%D9%84%D8%A7>

127-حمودي عبد الكريم مقالة، "أسبوع أسود للعملة الأوروبية بعد فشل منطقة اليورو بحل أزمة اليونان"

على الموقع : <http://www.dailyfx.com/arabic/economy/vb/t15039.htm>

128-دالين حسن، "سيناريوهات عدة وشبح التكهنت يحوم حول اليورو"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabic.euronews.com>

129-درويش عبد اللطيف مقالة، "أزمة الديون السيادية اليونانية"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5963F81-A3224-4C5D-AF6E14578articl.htm>

130-راسل أس سويل، ترجمة الهام شاكر، مقالة "هل يؤدي ضعف تدخل البنك المركزي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي"، نشر في 29 ايلول 2009، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.minbaralhurriyya.org>

131-السقا محمد إبراهيم، "حلزون الديون"، تاريخ نشر المقالة 2012/6/1، مجلة اقتصادية الكترونية على

الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2012/06/01/article_662710.html

132-السقا محمد إبراهيم، مقالة بعنوان: الكساد يتعمق في أوروبا، على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2013/06/20/article_764544.html

133-السقا محمد إبراهيم، مقالة بعنوان "هل انتهت سياسات التقشف في منطقة اليورو؟"، على الموقع

الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2013/05/10/article_754575.html

134-السقا محمد إبراهيم، "هل نحن مقدمون على أزمة عالمية بخروج اليونان من اليورو؟" على الموقع

الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2013/05/10/article_754578html

135-شمت خالد، "تداعيات مفزعة لازمة المالية باليونان" على الموقع الإلكتروني:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5963F81-A227-4C5D-AF6E_5050articl.htm
 136- شمت خالد ، مقالة بعنوان: مخاوف اقتصادية من تدني التضخم في منطقة اليورو عن المعدل المستهدف، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/ereports/pages/148965articl/>
- 137- شمت خالد ، "مناقشة مغادرة أثينا لم تعد محظورة أوروبيا"، متوفر على الموقع الإلكتروني :
<http://www.aljazeera.net/ereports/pages/849071ec-4bd9-4af9-a47ec9a2b9f0851d>
 شبع ميشال مقالة ،"ما الذي يجب أن تعرفه عن الأزمة اليونانية قبل الإستفتاء"، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.dailyfx.com/arabic/economy>
- 138- الصادق علي توفيق،: "اليونان: التفشّف بفشل في ظلّ أوضاع اقتصادية متردّية"، تاريخ النشر 9 سبتمبر 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11051246/%D8%A7%D9%84%D9%8A%>
- 139- عبد السلام مصطفى ، "يونان ما قبل السقوط" ، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/17/%D9%82%D8%B1%D8%B6/>
- 140- عبيد كمال، "الانفلات اليوناني وإخطار تفكك منطقة اليورو"، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.annabbaa.org/economy>
- 141- غالبريت جيمس ،تقرير بعنوان حان الوقت لان يعترف صندوق النقد الدولي ان السياسات التي فرضها على اليونان أدت إلى كارثة، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني:
<http://www.arabic.euronews.com/2015/11/13/-eurozone-s-recover->
www.madariss.fr
- 142- الفلالي عبد الحكيم، "الاتحاد الاوروبي نحو الاندماج الشامل"،الموقع الإلكتروني www.madariss.fr
- 143- مهدي موسى مقالة ،" كارل ماركس يحكم أثينا واليونان مهددة بالخروج من اليورو" ، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alaraby.co.uk/economy>
- 144- مقالات: كيف خرجت اليونان من كبوتها الاقتصادية وحققت المعجزة؟ تاريخ النشر ، 21 ديسمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.net/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%>
- 145- معلومات اساسية حول دولة اليونان على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabhellenic.gr>
- 146- لم يذكر الكاتب، مقالة بعنوان: "تحرك البنك المركزي الاوروبي لوقف هبوط الاسعار"، تاريخ النشر 20/11/2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.arabic.euronews.com>
- 147- Bolitics of Greece at : http://en.wikipedia.org/wiki/Bolitics_of_greece .
- 148- <http://www.statista.com/statistics/275335/government-revenue-in-greece/>.
- 149/http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Balance_of_payment_
- 150/<http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language=fr&pcode=tec00118&tableSelection=1>